أوراق عمـــــــــل

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

Picture Source: **flickr.com**

الحركات الاجتماعية متعدية القومية:
الحالة المصرية

هبة م. خليل، عمرو اسماعيل،
هند أحمد زكي، محمد جاد
تحريـــر: د. عمرو عادلي

الحركات الاجتماعية متعدية القومية: الحالة المصرية

هبة م. خليل
عمرو اسماعيل
هند أحمد زكي
محمد جاد

تحرير: د. عمرو عادلي

2

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطًا جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلًا عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكًا فاعلًا بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء إلتزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

تمهيد

عمرو عادلي

يُعتبر هذا المشروع البحثي بمثابة دراسة للحركات الاجتماعية التي ظهرت في مصر في العقد الماضي، خاصة في الفترة التي تلت ثورة يناير ٢٠١١. وعلى الرغم من البعد الوطني للتقرير كونه يدرس تفاصيل الحالة المصرية على حدة، إلا أنّه يأتي في إطار عربي أوسع كجزء من كل، ضمن برنامج دراسة الحركات الاجتماعية متعدية القومية في العالم العربي، الذي أطلقه "معهد الأصفري" بـ «الجامعة الأمريكية في بيروت" قبل نحو عام.

ويعتمد البرنامج المنهجية ذاتها لدراسة عدد من الدول العربية، منها تونس والمغرب ولبنان في سياق حقبة ما بعد الثورات، ما يُكسب البرنامج بعدًا مقارنًا بين الحركات الاجتماعية في العالم العربي من جانب، كذلك بعدًا إقليميًا عربيًا ببيان التفاعلات والخصائص المشتركة بين الحالات العربية من جانب آخر، وذلك كله بدون الإخلال بالبعد العالمي بكل تأثيراته الحاضرة بقوة داخل الدول العربية على الصعيدين الوطني والمحلي (في إشارة إلى التفاعلات التي تجري على المستوى دون الوطني)، التي تتجلى من خلال تدفقات رؤوس الأموال والتجارة في السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات.

هذا ما سعى البرنامج إلى تناوله من خلال التشديد على الجوانب المتعدية للقومية عند دراسة الحركات الاجتماعية، مع التسليم

بأنّها تعمل على أجندات وطنية ومحلية، ومع ذلك لا يمكن فصلها عن القوى والتأثيرات التي سبق توصيفها في العقدين الماضيين تحت مسمى العولمة في إشارة للفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين سواء اقتصاديًا كالشركات والبنوك وصناديق الاستثمار، أو في دوائر المجتمع المدني العالمي، في صورة التدفقات والشبكات المادية والافتراضية التي تنشأ وتعمل خارج حدود الدول سواء في الشمال أو في الجنوب[1]، ولكنّها تؤثر إلى حد تعريف وصياغة الكثير من التحولات داخلها.

ولعل توصيف ثورات ٢٠١١ بأنّها «عربية» وما تلاها على الفور من انكشاف لمؤسسات الدول الوطنية وصولًا إلى تفككها في بعض الحالات، تزامنًا مع تكثيف الحضور لفاعلين وشبكات وتدفقات من خارج الحدود بما يفوق قدرة الدولة على السيطرة أو التنظيم، يشير كله إلى محورية «ما هو متعد للقومية» (مع استخدام القومية والوطنية كمترادفين) عند دراسة وفهم التحولات الجارية داخل الدول نفسها[2].

[1] Tarrow, S., 2005. The new transnational activism. Cambridge university press; Sikkink, K., 2005. Patterns of dynamic multilevel governance and the insider-outsider coalition. Transnational protest and global activism, pp.151-173 and; Spalding, R.J., 2013. Transnational networks and national action: El Salvador's anti-mining movement. In Transnational Activism and National Movements in Latin America (pp. 39-71). Routledge.

[2] تجدر الإشارة إلى أن التقديم يعمد إلى استخدام قومي ووطني بذات المعنى في إشارة إلى كل ما يجري داخل الدول ذات السيادة طبقا لمصطلح القانون الدولي، والذي يعرف الدولة باعتبارها كيانا اعتباريا تنعقد له دعاوى السيادة على مساحة من الأرض يعيش عليها سكان يخضعون لحكومة مركزية.

يشتمل التقرير المصري على أربع ورقات بحثية يغطي كل منها قضايا عامة برزت فيها الحركات الاجتماعية بمكوناتها المختلفة، وفاعليها الكثيرين المُمَأسَسين منهم ممّن اتخذوا أشكالا قانونية ومهنية كمنظمات وجمعيات ومراكز حقوق الإنسان، وغير المُمَأسَسين ممن اتخذوا أشكالًا تنظيمية غير رسمية كالحملات والشبكات في الحيز العام وفي الفضاء الافتراضي بالإضافة إلى الحراك على المستوى المحلي حول قضايا النفاذ إلى الأرض والخدمات العامة والحيازة الآمنة للسكن في الريف والمدينة. وجرى التركيز في الورقات الأربع على الفاعلين الحقوقيين في السياق المصري في سنوات ما قبل ثورة يناير مباشرة وما بعدها نظرًا للدور الأساسي الذي لعبته الحركة الحقوقية بمكوناتها المُمَأسَسة وغير المُمَأسَسة في تأطير القضايا العامة، وفي توطين الخطاب المعولم حول الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والجندرية في سياقات الصراع السياسي والاجتماعي المصري.

وفيما تركز الورقة الأولى على الحقوق السياسية والمدنية ينصب اهتمام الورقتين الثانية والثالثة على قضايا اقتصادية اجتماعية هي سياسات التقشف ووضع الخدمات العامة على الترتيب، وتتناول الورقة الأخيرة تحولات الحركة النسوية في نفس الفترة الزمنية.

وتغطي الورقات الأربع ثلاثة جوانب تحليلية أساسية: أولها إنشائي (constructivist) يخص الخطاب (discourse) أو بالأحرى الخطابات التي صاغها فاعلون حقوقيون نشطوا في كل من القضايا محل النظر، وكانوا مؤثرين بدرجات متفاوتة في صياغة النقاش العام، ومتفاعلين مع عمليات سياسية أخرى تقاطعوا معها، لعل أهمها كان انفجار الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في سنوات "مبارك" الأخيرة مؤديًا إلى ثورة يناير ثم ما تلاها من انفتاح للمجالين العام والسياسي، لما ثبت فيما بعد أنه لفترة وجيزة، ثم تضاؤل مساحات النقاش العام والتنظيم السياسي المؤسسي وغير المؤسسي مع إعادة فرض سلطوية الدولة خاصة منذ منتصف ٢٠١٣.

أما الجانب الثاني فهو أكثر مادية يمس الأشكال التنظيمية داخل الفاعلين الحقوقيين المُمَأسَسين، كمنظمات حقوق الإنسان بأشكالها القانونية المتنوعة والموروثة منذ عهود سلطوية "مبارك" ذات هوامش الحرية المدارة أمنيًا، وغير المُمَأسَسين خاصةً في مرحلة ما بعد ثورة يناير مباشرة مع انفتاح المجال العام وانطلاق مجال سياسي تنافسي وارتخاء القبضة الأمنية على الحيز العام، بما سمح بظهور حملات وشبكات وفعاليات غير منتظمة تفاعلت مع الفاعلين الممأسسين وتداخلت مع نشاطهم في فضاء حقوقي أوسع كان قد بدأ في النفاذ لأول مرة لقواعد غير تقليدية في أوساط الجمهور المصري وقتذاك.

وقد سمح ذلك بإطلاق أنماط متنوعة من التفاعل بين الفاعلين الحقوقيين المُمَأسَسين وغير المُمَأسَسين من جانب، والعديد من

الحـراكات المحليـة (mobilizations) (وليـس بالضـرورة الحـركات لغيـاب البعـد التنظيمـي فـي الكثيـر مـن الأحيـان) مـن جانـب آخـر، وهـو مـا أصبـح يمثـل واحـدة مـن الحلقـات التـي سـعت فيهـا الحركـة الحقوقيـة إلـى توسـيع قاعدتهـا الجماهيريـة، ولعـب دور أوسـع فـي إعـادة تعريـف دور الدولـة فـي مواجهـة المجتمـع بالاسـتناد إلـى الخطـاب والضمانـات الحقوقيـة والحرياتيـة العالميـة.

أمـا الجانـب الثالـث فتنـاول علاقـة الفاعليـن الحقوقييـن بالعالـم الخارجـي، وخاصـة بالمجتمـع المدنـي العالمـي.

ولـم يقـف التركيـز فحسـب علـى قضايـا التمويـل والتنظيـم والتشـبيك المؤسسـي علـى خلفيـة أجنـدة عالميـة لحقـوق الإنسـان السياسـية والمدنيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة، إنمـا امتـد أيضًـا إلـى نقـل الخبـرات وتوطيـن الخطابـات بمـا يضـع تطـورات الحالـة المصريـة، بـل والحـالات العربيـة عامـة فـي نفـس الفتـرة، كتجليـات وطنيـة ومحليـة لعمليـات وتغيـرات تجـري علـى مسـتوى العالـم، بالأخـص منـذ انهيـار "الاتحـاد السـوفياتي"، وإن كانـت جذورهـا ترجـع إلـى سـبعينيات وثمانينيـات القـرن الماضـي ويمكـن إيجازهـا بغلبـة الأيديولوجيـة الليبراليـة بشـقيها السياسـي والاقتصـادي علـى إعـادة صياغـة العلاقـات السياسـية والاقتصاديـة لا فحسـب بيـن الـدول بـل داخلهـا، بالدفـع عـن طريـق عوامـل شـتى فـي اتجـاه نظـام السـوق الحـرة علـى المسـتوى الاقتصـادي، والديمقراطيـة التمثيليـة علـى المسـتوى السياسـية.

إعادة الاعتبار للمستوى الوطني من التفاعل والتحليل

إنّ الحركـة الحقوقيـة المعاصـرة هـي حركـة متعديـة للقوميـة بمـا أنّ عملهـا يسـتند إلـى اسـتدعاء خطـاب يقـوم فـي جلـه علـى المواثيـق والمعاهـدات الدوليـة التـي نشـأت فـي لحظـات تكويـن النظـام العالمـي مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة علـى خطـى ليبراليـة[3] مـن حيـث التنظيـم والتمويـل والمـوارد البشـرية. وفـي السـياق المصـري وغيـره مـن سـياقات دول الجنـوب أو مـا يسـمى بالـدول الناميـة، اختـارت مجموعـات محسـوبة علـى اليسـار بالأسـاس المسـلك الحقوقـي كإسـتراتيجية للاشـتباك مـع الشـأن العـام منـذ الثمانينيـات فـي ظـل نظـام "مبـارك" السـلطوي (١٩٨١-٢٠١١). وعلـى الرغـم مـن الحضـور المسـتمر للبعـد العالمـي -أو بالأحـرى المعولـم[4] سـواء فـي تكويـن وصياغـة الخطابـات أو فـي أيديولوجيـا الفاعليـن مـع اسـتقلال المجـال الحقوقـي عـن النشـاط السياسـي وخاصـة العمالـي فـي مراحـل لاحقـة[5]، إلا أنّ الحركـة الحقوقيـة شـكلت رابطًـا أو صلـة رئيسـية بيـن مـا هـو وطنـي ومـا هـو دولـي، أي أنّ دورهـا الرئيسـي كان «توطيـن» (localization) الخطـاب الحقوقـي المعولـم فـي سـياقات وطنيـة ومحليـة، إذ ظلـت الدولـة المصريـة بمكوناتهـا

[3] Moyn, S., 2014. A powerless companion: Human rights in the age of neoliberalism. Law & Contemp. Probs., 77, p.147.

[4] إن مفهوم العالمي Global أوسع مما هو دولي International لأنه فيما يشير الأول إلى كل التفاعلات والفاعلين فيما وراء حدود الدول القومية فإن الثاني يشير إلى التفاعلات بين الدول وبالأخص الحكومات.

[5] ورقة ياسمين شاش عن تاريخ حركة حقوق الإنسان

التشريعية والتنفيذية والقضائية هي محط الاهتمام ومحل التأثير ومصدر التهديد الرئيسي للحركة الحقوقية.

المسألة الجوهرية في عالمنا اليوم هي أنّ السياسة لا تزال في مجملها وطنية، وأنّ تصورات صعود «إدارة» النظام الرأسمالي العالمي من حكومات الدول إلى كيانات ما فوق دولية على غرار أنظمة اندماج إقليمية كـ «الاتحاد الأوروبي" وأجهزته المسؤولة عن صياغة قطاع واسع من السياسات العامة في الدول الأعضاء، أو مؤسسات دولية كالصندوق والبنك الدوليين، قد أثبتت محدوديتها لأنّ العالم لم يشهد ميلاد حكومة دولية (ربما بعد وربما أبدًا).

بالتالي، إنّ التنافس حول تعريف ما هو عام، أي ممارسة السياسة بمعناها التقليدي الخاص بالتصدي للشأن العام واستخدامات السلطة العامة، يجري في الغالب على مستوى الدولة بفعالياتها وأجهزتها المركزية والمحلية.

ولكن الدولة لا تعمل بمعزل عن التأثيرات الخارجية، ولا هي بمعزل عن التداخلات بين فاعلين محليين داخلها وفاعلين آخرين حكوميين وغير حكوميين بما في ذلك المجتمع المدني العالمي جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المالية العالمية وأسواق المال والسلع، إلا أنّ الدولة الوطنية تظل هي المستهدف لترجمة التغييرات الخاصة بإدارة الشأن العام سياسيًا أو اقتصادياً من خلال تعديل سياساتها وقراراتها وترتيباتها المؤسسية، مع ما يرافق ذلك عادةً من تغيّرات في موازين القوة السياسية والاقتصادية، سواء بتأثيرات من الخارج كالمشروطية الدولية من "صندوق النقد" أو "الاتحاد الأوروبي" أو ضغوط الأسواق المالية المعولمة أو حركة التجارة ورؤوس الأموال المجاوزة للحدود أو بتأثير من الداخل بطرق مُمَأسَسة (institutionalized) كالانتخابات والاستفتاءات والتنظيمات الحزبية أو غير مُمَأسَسة (uninstitutionalized) كالتظاهر والإضراب وشن الحملات في الحيزين المادي والافتراضي. إذن، إنّ قوى العولمة اقتصادية كانت أو سياسية أو أيديولوجية لا تكون حاضرة على نحو مباشر في السياقات المحلية بدون المرور على الفاعلين الحاضرين على المستوى الوطني بما تعكسه من علاقات قوة وثروة. بالتالي، ما من رابط ميكانيكي يفترض اتجاهًا موحدًا للأحداث بفعل قوة واحدة غالبة مفترضة سواء كانت تلك هي إمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية أو قوى الرأسمالية المعولمة[6]، فهذه ما هي سوى سياقات تفرض محددات وتمنح فرصًا وتخلق مساحات للتفاعل والتحول داخل كل سياق قومي بما يتيح التقارب تارة، والتباعد تارة أخرى، وهذا هو ما تعرضه الورقات الأربع بجلاء بالتركيز على الحركة الحقوقية بمكوناتها وتجلياتها وتفاعلاتها المختلفة في الحالة المصرية، ما يجعل التقرير قوميًا وفي الوقت ذاته متناولًا لظاهرة متعدية للقومية.

[6] Bayart, J.F., 2008. Le concept de situation thermidorienne: régimes néo-révolutionnaires et libéralisation économique. Questions de recherche, 24, pp.1-77.

لا يمكن فصل تطور الحركة الحقوقية في الحالة المصرية عن السياق العالمي ومتعدي القومية. ولا يعود هذا فحسب إلى الروابط العضوية التنظيمية والمالية والأيديولوجية بين الحركة الحقوقية المصرية وتلك العالمية، بل كذلك نظرًا إلى التغيرات على المستوى الاقتصادي بالأساس التي شهدتها مصر منذ منتصف السبعينات على خطى يمكن وصفها بالنيوليبرالية القائمة على إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد بما يقلّص من الخدمات العامة، ويحد من دور الدولة في تنظيم الأسواق، سواء أسواق السلع والخدمات أو أسواق المال والعمل، وإزالة القيود على حركة التجارة الخارجية وعلى تدفقات رؤوس الأموال في صورة استثمارات مباشرة.

وقد تأكّد هذا الاتجاه مع تبنّي مصر لبرنامج التحول الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في ١٩٩٠ في أعقاب حرب الخليج في سياق عالمي واسع عرف بإجماع واشنطن، في إشارة إلى بزوغ تصورات نيوليبرالية تقوم على التحرير والخصخصة في العالم النامي، إلى جانب انحسار السياسات والبنى المؤسسية السابقة الموروثة من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي استمدت من "الكينزية" ومن مبادئ دولة الرفاه للتأسيس لدور أكبر للدولة من خلال القطاع العام ومن خلال تنظيم كبير للأسواق، خاصةً لسوق العمل.

وقد برزت النيوليبرالية بتجلياتها الأيديولوجية من مراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات المالية العالمية، وتجلياتها الأكثر مادية كمشروطية "صندوق النقد" و"البنك الدولي" للدول المدينة ومن بينها مصر، بجانب التوسع غير المسبوق وقتها لحركة التجارة العالمية وانفجار التدفقات الرأسمالية انفجارًا غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، وقد جرى توصيف كل هذا منذ التسعينات بالعولمة، في تركيز رئيسي على الجوانب الاقتصادية، رأسمالية المحتوى ونيوليبرالية النزعة. فقد أطلقت عمليات على مستوى تجاوز كل دولة على حدة أعادت هيكلة الاقتصادات القومية والاقتصاد العالمي لصالح رؤوس الأموال في صورة بنوك وصناديق استثمار تارةً، وشركات متعدية الجنسية تارةً أخرى، التي نثرت عملياتها الإنتاجية في أركان الدنيا الأربعة في ما اصطلح عليه بما بعد "الفوردية" (Post-Fordist)[٧].

العولمة: ليبرالية اقتصادية – ليبرالية سياسية

يبدو أنّه لا سبيل لاختزال العولمة في هيمنة الليبرالية الاقتصادية الجديدة (أي النيوليبرالية) إذ أنّ السياق نفسه قد جعل من الليبرالية السياسية، بديمقراطيتها التمثيلية وعالمية مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أيديولوجية عالمية، خاصة مع انحسار الشيوعية.

[٧] Jessop, B., 2002. The future of the capitalist state (p. 216). Cambridge: Polity.

وعلى الرغم من أنّ استدعاء الليبرالية السياسية في صيغتها المعولمة قد حدث على يد فاعلين دوليين مختلفين تمامًا عن بعضهم البعض، بدءًا من الولايات المتحدة في تبرير غزوها للعراق باسم نشر الديمقراطية، مرورًا بتكوين مشروع سياسي للاندماج الأوروبي وصولًا إلى فاعلي المجتمع المدني العالمي والتزامهم الأخلاقي والأيديولوجي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنّه من الصعب إنكار أنّ عالمية حقوق الإنسان التي انعكست على وجود حركات حقوق إنسان في سياقات سلطوية غير غربية ومنها مصر، قد أتت في ذلك الإطار.

ويشير هذا إلى أنّ العولمة في شقيها الاقتصادي والتكنولوجي (أي اختصارات المكان والزمان من خلال التقدم في المواصلات والاتصالات وإنتاج ونشر المعلومات)، قد خلقت مساحات داخل الدول وخارجها، مادية وافتراضية كالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، لفاعلين متعددين بعضهم مناهض للعولمة الاقتصادية ذاتها أو للقوى الأشد تشكيلًا لها كالولايات المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين أو الشركات الكبرى متعدية الجنسية، بل ويقاوم بعضها عالمية حقوق الإنسان باسم الخصوصية الثقافية على المستوى الوطني أو ما دون الوطني أو ينتج خطابات معولمة كحال الحركات الجهادية المعولمة.

وفي ذلك الإطار وحده يمكن فهم كيف أنّ حركة معولمة كالحركة الحقوقية في مصر قد مزجت العالمية بالمحلية بشكل عضوي ومرن، وكيف أنّها تماهت أيديولوجيًا واستراتيجيًا مع خطاب حقوق الإنسان العالمي ومطالب الديمقراطية داخل البلاد، وفي الوقت نفسه عمل فاعلون داخلها على إنتاج خطاب مناهض للإمبريالية والاستعمار وللنيوليبرالية تماهيًا مع الحركات اليسارية والبيئية والنسوية التي أخذت هي الأخرى تتعولم.

ومع تعمّق وانتشار العولمة، ظلّت الحكومات الوطنية في مجملها مستودعًا لأدوات السلطة والقوة وفرض تعريف وإعادة تعريف ما هو عام -مع استثناءات للاندماج ما فوق القومي العميق كالاتحاد الأوروبي- ومحطًا لممارسة الحقوق السياسية[8]. بالتالي فإنّ استشراف "نيجري" و"هارت" لتضاؤل سيادة الدول القومية، وانتقال مراكز الثقل إلى ما هو فوقها بما يعكس عولمة الرأسمالية، ومن ثم وقوع أحداث مثل استهداف "منظمة التجارة العالمية" أو "البنك الدولي" باحتجاجات في مناسبات عدة منذ نهاية التسعينيات، هو أمر لم يتأكد بمرور الزمن، بل إنّ الأيام قد أثبتت العكس تمامًا. ففي أعقاب أزمة ٢٠٠٨، ارتدت الكرة إلى ملعب الدول القومية حيث تتكثف الصراعات السياسية والاجتماعية، وفي المقابل دخلت الكيانات ما فوق القومية في أزمات عميقة. ويشكّل "الاتحاد الأوروبي" نموذجًا بارزًا لذلك، وتصاعدت دعاوى القومية الاقتصادية على حساب حرية التجارة في البلدان التي صنعت قواعد التجارة العالمية منذ الثمانينيات كالولايات المتحدة الأمريكية.

[8] Panitch, L. and Gindin, S., 2012. The making of global capitalism. Verso Books.

وأتى هذا بالتزامن مع استشراء اليمين الشعبوي المعادي للهجرة والمهاجرين واللاجئين، والعنصري بشكل فج أو مستتر في مواجهة دعاوى التعدد الثقافي التي واكبت عقدي العولمة السعيدة السابقين على الأزمة.

الحركات الاجتماعية بين الحقوقي والسياسي

كما سبقت الإشارة فإنّ تركيز التقرير على الحالة المصرية لا يغفل أهمية الأبعاد متعدية القومية، وخاصة آثار العولمة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، التي تتخذ من المجالات الوطنية ساحات للتجلي من خلال العديد من الفاعلين والخطابات. ففي ورقتي "هبة خليل" و"محمد جاد" حول التقشف والخدمات العامة في مصر، يقع التركيز على تأثيرات التحولات النيوليبرالية ذات الأثر التوزيعي على شرائح اجتماعية متنوعة تتراوح بين العمال (خاصة في القطاع العام مع الخصخصة وارتفاع معدلات التضخم ومن ثم تراجع الأجور الحقيقية ومعها مستويات المعيشة) والمجتمعات المحلية في الحضر والريف التي إما وجدت نفسها تعاني من المزيد من غياب الخدمات العامة والمرافق أو وجدت نفسها ضحية لإعادة تعريف حقوق الملكية الخاصة بمسائل تتعلق بالأرض في المدن الكبرى، وما أفضى إليه هذا من تهديد النفاذ للسكن والأرض وأمان الحيازة.

ويستعرض الباحثان في ورقيتهما كيف أن التفاعلات شديدة المحلية التي ظهرت على شكل إضرابات العمال أو حراكات الاحتجاج التي قامت بها مجتمعات محلية في مناطق كـ «القرصاية" و"رملة بولاق" أو "عزبة التحسين" في "الدقهلية"، كانت تجليات محلية لتغيرات أكثر عالمية سواء اتصلت بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (وخاصة العربية) في قطاعات كالتطوير العقاري أو خضعت للمشروطية الدولية في ما يتعلق بتصفية الشركات المملوكة للدولة. ولم يقف البعد متعدي القومية عند ذلك بل امتد إلى ردات فعل المتضررين والمهمشين من التحولات النيوليبرالية، إما من خلال الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني المصري ذات الصلات الكثيفة بالمجتمع المدني العالمي، ولا سيما في إطار حركة حقوق الإنسان العالمية في سياق ما بعد الحرب الباردة، التي كما يظهر في الورقتين، لعبت دورًا في تقديم المساعدة القانونية تارة بالطعن في عقود خصخصة الشركات الحكومية أو بالدفاع عن حقوق العمال والتقاضي نيابةً عن المجتمعات المحلية المهددة بالإجلاء القسري من أراضيها تارةً أخرى، أو حتى على مستوى الخطاب الذي جرى استدعاؤه من دوائره المعولمة المأخوذة عن الإعلان العالمي والعهدين الدوليين وشروحهما ليجري «توطينه» في سياقات محلية ووطنية خاصة تحكمها علاقات قوة وثروة معينة.

وهذا ما حدا بـ «هبة خليل" إلى القول إنّ المنظمات الحقوقية قد لعبت دورًا أساسيًا

في «التأطير» لحراك قواعد اجتماعية كبيرة ولكن مجزأة ومتناثرة على خطوط محلية, في محاولة لصياغة مطالب سياسية (بمعناها الحرفي المتصل بتغيير أفعال السلطة الحاكمة) وللدفع من أجل تغيير اجتماعي أو تكوين فعل جماعي لفاعلين غير جماعيين على حد تعبيرها.

إنّ العمل الحقوقي من هذه الزاوية هو بتعريفه عمل سياسي طالما انصب على قضايا عامة, وطالما كان ماسًا بتعريف أو إعادة تعريف علاقات القوة التي تربط الدولة بالمجتمع وتصل مجموعاته وفئاته وطبقاته ببعضها البعض. ومن هنا, فإنّ دعاوى التفرقة بين السياسي والحقوقي التي شاعت في العقدين الماضيين في أوساط الأكاديميين اليساريين المناهضين للعولمة ولهيمنة الليبرالية الاقتصادية والسياسية, تقوم على حصر السياسي في ما هو حزبي أو ما هو نقابي، أي تقتصر ممارسة السياسة على السعي إلى الوصول إلى السلطة في الحالة الأولى, أو الدفاع عن مصالح فئات محددة – عادة ما تكون معرّفة على أساس طبقي- في الثانية, بينما يتسع كثيرًا المفهوم السياسي السابقة الإشارة إليه أعلاه باعتباره يمس علاقات القوة, ليشمل الشخصيات والمجموعات والمنظمات والشبكات التي تشكل معًا حركات عاملة على قضايا الحقوق العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كان السياق السلطوي في بلد مثل مصر تحت حكم "مبارك" قد دفع بعضًا من أولئك المنتمين للنشاط السياسي حزبيًا كان أو نقابيًا (بالأحرى عماليًا (أو سرياً (في إشارة للتنظيمات اليسارية(إلى العمل الحقوقي في عقد الثمانينيات مع اتضاح مثالب تجربة التعددية الحزبية, إلا أنّ هذا لا يعني أنّ المجال الحقوقي كان مجرد «ظل» أو «بديل» لمجال سياسي مفقود أو مغيب بفعل السلطوية[9], إذ أنّ الحركة الحقوقية وإن أخذت بعدًا منظماتيًا مُمَأسَسًا في إطار سلطوي مقيّد منذ منتصف الثمانينيات وحتى نهاية عهد "مبارك", فإنّها قد اكتسبت مع الوقت حياة خاصة بها, وطورت همومًا وأجندات وخطابًا مستقلًا عن الهموم الحزبية أو العمالية أو الأيديولوجية اليسارية التي شكلت الخلفيات التي أتت منها قيادات الحركة الحقوقية[10], وكان من المتوقع أن تتحول الحركة الحقوقية إلى مساحات وربما حتى منصات للعمل العام ما يجعلها تتحمل جزءًا من مهام الأحزاب والنقابات في السياقات الديمقراطية الليبرالية ذات المجالات السياسية المفتوحة والتنافسية. وينطبق هذا على أشكال الحركة الحقوقية الممأسسة من مراكز ومنظمات وجمعيات مسجلة لدى الدولة, أو غير الممأسسة في صورة الشبكات غير الرسمية ومجتمع حقوق الإنسان بمعناه الفضفاض الضام لشخصيات ومجموعات يربطها رباط أيديولوجي حقوقي الإسناد يعكس هيمنة

9 Langohr, V., 2004. Too much civil society, too little politics: Egypt and liberalizing Arab regimes. Comparative politics, pp.181-204.
10 El-Khawaga, D. and Ferrié, J.N., 2010. L'Egypte à l'heure de la succession. Études, 413(9), pp.163-173.

الليبرالية الديمقراطية في شقها السياسي التي سبقت الإشارة إليها[11].

تظهر الورقات الأربع أنّ تلك المنظمات والمراكز قد تحولت إلى مراكز لإنتاج خطابات بديلة حول القضايا العامة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية حتى في ظل غلبة الطابع المؤسسي المهني المغلق عليها، بما يختلف عن بل ويناقض في أحيان كثيرة الخطاب الحكومي وخطاب داعميه من المؤسسات المالية الدولية في الملف الاقتصادي خاصة كـ «صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" و"المفوضية الأوروبية".

وقد ظهر هذا منذ سنوات حكم "مبارك" الأخيرة، مع الاتساع النسبي في رقعة الحريات الرقمية على الإنترنت وفي الإعلام الخاص والمستقل، ومع درجة التسامح الأكبر نسبيًا التي أبداها النظام، على سلطويته، إزاء الخلاف في المجال العام ومحتوى النقاش العام في سنواته الأخيرة.

ويشير "محمد جاد" إلى أنّه في ملف التقشف الحكومي، وآثاره التوزيعية السلبية على القاعدة الأوسع من المصريين المنتمين للطبقات المتوسطة والشعبية، فإنّ المراكز الحقوقية والمنظمات قد تحولت إلى منصات لإنتاج معرفة بديلة غذّت الفضاء الافتراضي والإعلام الخاص والمستقل بعد الثورة مباشرة، وعلى نطاق واسع في مجالات هامة تمتد من التعليم والرعاية الصحية إلى الموازنة والضرائب والمرافق، وأنّ مهنية المنظمات الحقوقية، وروابطها البشرية والتنظيمية والتمويلية مع المجتمع المدني العالمي، بما فيه اليسار العالمي المناهض للنيوليبرالية، قد مكّنتها من اجتذاب عناصر قادرة على إنتاج مثل ذلك الخطاب بما لديها من معرفة تقنية ورأس مال ثقافي وتعليمي، وهم من أسماهم "جاد" «القادمون من معسكر الأعداء» في إشارة لمن انجذبوا إلى العمل الحقوقي في أعقاب الثورة، من مجالات البورصة والشركات متعدية الجنسية ومؤسسات التمويل الدولي والأجهزة الحكومية، التي كانت تطبق السياسات المناهضة تمامًا لما تدعو إليه الحركة الحقوقية. وقد انعكس ذلك على إطلاق حملات أكثر جماهيرية في أشد لحظات انفتاح المجال العام كحملة إسقاط الديون التي سعت إلى صياغة خطاب بديل على المستوى المحلي، يستورد ويمصّر في الوقت ذاته الخطاب المعولم ضد النيوليبرالية القادم من أمريكا الجنوبية وجنوب أوروبا، في تجلٍّ واضح لملامح حركة متعدية للقومية ذات مكون حقوقي، بحكم حضور عناصر أيديولوجية أخرى.

وتظهر ورقتا "عمرو إسماعيل" و"محمد جاد" كيف أنّ فعاليات الحركة الحقوقية قد تجاوزت الشكل الممأسس الذي اتخذه أغلب الفاعلين قبل ثورة يناير، وأنّ الجيل الأول من العمل الحقوقي ذا الطابع المنظماتي لم يكن على تناقض مع أشكال تنظيمية أقل

11 Adly, A., 2018. The Human Rights Movement and Contentious Politics in Egypt (2004–2014). Arab Reform Initiative, January, 16, p.2018.

مَأسَسة بعد الثورة، كالحملات والشبكات في الفضاءين المادي والافتراضي التي اتخذت من المنظمات الحقوقية في كثير من الأحيان مراكز لانطلاقها واستفادت من الموارد المتاحة لديها، لاسيما التنظيمية والبشرية، علاوةً على تبنيها للخطاب الحقوقي بشكل جزئي أو كلي، ثمّ مع ظهور الجيل الثاني من العمل الحقوقي الذي كان في مجمله أقل ميلًا لاتخاذ شكل المنظمات أو الشركات المدنية ربما بحكم التضييق الأمني والتشديد القانوني الذي كان أكثر تركيزًا على قضايا الحريات المدنية وحقوق الإنسان الأساسية مع التدهور الكبير في هذا الملف بعد الثلاثين من يونيو/حزيران ٢٠١٣.

ويضرب "عمرو إسماعيل" في ورقته أمثلة بـ «الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان" و"مركز هردو لدعم التعبير الرقمي" و"المفوضية المصرية لحقوق الإنسان" و"مركز عدالة"، ويشير إلى قدر التداخل بين هذين الجيلين على المستويين التنظيمي والشخصي، فكثير من منظمات الجيل الأول قد نشطت في حملات ومبادرات مشتركة. كما نشط بعض الأفراد في كلا الشكلين التنظيميين معًا، وهو ما يظهر بدرجة ما قدرًا من المرونة على المستوى التنظيمي، ونجاح الحركة الحقوقية في إنتاج أجيال مستقبلية على حسب ما سبقت الإشارة، بالإضافة إلى وجود جماعة أو مجتمع حقوقي منفتح إلى حد كبير على الراغبين في تناول القضايا العامة من منظور حقوق الإنسان بمرجعيته الدولية. ويجرّنا هذا إلى نقطة أخرى هامة وهي علاقة الحركة الحقوقية بمسار التحول السياسي في مصر بعد ثورة يناير وإلى اليوم، خاصةً في ظل الردة السلطوية ومصادرة المجال العام، والتضييق على هوامش الحريات التي تعمل بها الحركة الحقوقية ذاتها.

وقد أثبتت الحركة الحقوقية من خلال روابطها المؤسسة وغير المؤسسة قدرتها على إعادة إنتاج نفسها عبر الزمن من خلال إنتاج جيلين أو ثلاثة من المهتمين بالشأن الحقوقي والناشطين بشأن قضاياه. ومن المثير للانتباه أنّ الانتشار الجيلي هذا قد جرى على أساس الانتماء للحركة الحقوقية، ما يؤكد على أن العمل الحقوقي قد وجد سبيلًا للحياة والتجذر أو بالأحرى «التوطن» في السياق المصري باعتباره عملًا حقوقيًا بغض النظر عن نوايا مؤسسيه ورائديه الأوائل الآتين من تنظيمات شيوعية تحت الأرض والمفصولين من النقابات العمالية والمحرومين من النشاط الحزبي الحر. ويضاف إلى هذا أنّ الطابع التنظيمي المغلق الذي اتخذته الحركة الحقوقية في مطلعها بعد النقاش الحاد المعروف في مطلع التسعينيات، الذي انقسم فيه رواد الحركة الحقوقية بين التأسيس لمنظمات مهنية مغلقة على من يعمل فيها، وبين فتحها لعضوية الجمهور، لينتهي الأمر بحسم المسألة للتيار الأول، فإنّ هذا الطابع المنظماتي (NGOization) طبقًا لـ «عمرو إسماعيل" في ورقته المسحية، يمكن اعتباره الجيل الأول من الحركة الحقوقية، وهو لم يحل دون ظهور أنماط أقل مؤسسية من الناحية الرسمية، وأكثر انفتاحًا على الجمهور وأكثر

حضورًا في الشارع بعد ثورة يناير ٢٠١١، في صورة حملات ومجموعات مثل «كاذبون» و"لا للمحاكمات العسكرية» وغيرها، وهي الظواهر التي شهدت ظهور نواة جيل ثان من أشكال العمل الحقوقي، ومن النشطاء الحقوقيين أيضًا ممن تبنوا محتوى حقوقيا كليًا أو جزئياً، ولكن بشكل أكثر جماهيرية، يخالف التوجه المهني والمنظماتي المنغلق الذي ميز الجيل الأول. وربما كان قد كُتب النجاح لتلك الحركات في أن تنشئ قواعد جماهيرية أوسع وأعمق للعمل الحقوقي لو كان قد استمر انفتاح المجال العام لأكثر من سنتين. ويتلاقى هذا مع ملاحظات "محمد جاد" و"هبة خليل" في ورقيتهما عن منظمات المجتمع المدني ذات المحتوى الحقوقي ونشاطها ضد التقشف وآثاره على انهيار الخدمات العامة، إذ تمدد عمل بعضها مثل "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" و"المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"مركز حرية الفكر والتعبير" و"مركز النديم" وغيرها بعد ثورة يناير، وانكسرت قيود الإدارة الأمنية للمجال العام، وانتقلت إلى الاشتباك على نحو أكثر انتشارًا جغرافيا وأكثر عمقًا اجتماعيًا بالعمل على قضايا الإخلاء القسري وصياغتها في خطاب حقوقي يدور حول الحق في السكن وفي الأرض، وعلى المستوى المحلي مع مجموعات شعبية تعبّر عن انهيار الخدمات العامة أو الإهمال الحكومي. ورغم أنّ الحركة الحقوقية في جملتها قد ظلت غير جماهيرية، فإنّه من الصعب تجاهل ما كان من الممكن أن يصير في ذلك المضمار حالة لو استمرت الساحة على انفتاحها للعمل العام.

وتنحو "هند زكي" في ورقتها عن الحركة النسوية في مصر ذات المنحى الذي يظهر أبعاد التوطين للخطاب النسوي، حقوقي وغير حقوقي الأصل، في السياق المصري المحلي ما بعد ثورة يناير. ولم يقف هذا على مستويات التفاعل الوطني كمحاولة دوائر نسوية عدة الدفع بقضايا النساء على أجندة التحول السياسي في مصر، وأشكلة وضع النساء في المجتمع بإثارة قضايا كالتحرش الجنسي في الحيز العام والعنف الأسري ضد النساء، إنما امتد أيضًا إلى المستوى المحلي بظهور جيل جديد من الشابات نسويات التوجه ممن انجذبن للقضايا النسوية في خضم ثورة يناير كجزء من أجندة تغيير اجتماعي أوسع، ثم عكَفنَ على إطلاق مبادرات وحملات (افتراضية وغير افتراضية) في أماكن بعيدة جغرافيًا عن "القاهرة" في "ريف الدلتا" (وليس فحسب المدن الكبيرة) وفي "الصعيد"، وهي الأماكن التي لم يصلها النشاط النسوي من قبل في صورته الممأسسة في عهد "مبارك"، الذي كانت الناشطية النسوية فيه محددة جغرافيًا ومحدودة في التأثير الجماهيري. وهذا ما حدا بـ «هند زكي" في نهاية الورقة إلى الدفع بطرح مفاده أنّ الحركة النسوية في مصر تتجه نحو حركة لا مركزية (من الناحية الجغرافية بانتشارها بعيدًا عن "القاهرة") غير مُمَأسَسة (أي لا تأخذ شكلاً منظماتيًا) أكثر شبابية، وهو ما يمكن اعتباره ناتجًا عن محاولة للانتشار الجماهيري في فترة الانفتاح والحشد التالية مباشرة على ثورة يناير، التي لم تكتمل مع انهيار مسار التحول الديمقراطية قاطبة في منتصف ٢٠١٣.

الحركة الحقوقية والثورة: مسارات متقاطعة لكن مختلفة

ربما تكون آخر نقطة ينبغي نقاشها في تقديم الورقات البحثية التالية هي العلاقة المركبة بين الحركة الحقوقية المصرية بمكوناتها المتنوعة وبروابطها متعدية القومية من جهة، وبين مسار ثورة يناير وما تبعه من تطورات من جهة أخرى. فمما لا شك فيه أنّ الثورة كحدث سياسي جماهيري جلل تمخض عنه سقوط حكم "حسني مبارك" ونظامه وفتح المجالين السياسي والعام على مصراعيهما، قد أثر تأثيرًا جسيماً على الفاعلين داخل الحركة الحقوقية وعلى البيئة السياسية التي يعملون بها. فمن ناحية، اتّسعت مجالات عمل الحركة الحقوقية بعد الثورة مباشرة بفضل عوامل إيجابية عدة منها تراجع قبضة الأمن على المجال والحيز العامين، ما سمح للفاعلين الحقوقيين المُمَأسَسين وغير المُمَأسَسين بالخروج إلى أنشطة أكثر جماهيرية تتقاطع مع مساعي تغيير علاقات القوة بين الدولة والمجتمع. وتماشى مع هذا حضور أكبر للفاعلين الحقوقيين في النقاش العام من حيث صياغة قضايا اقتصادية ومدنية وسياسية عامة من زاوية حقوقية، وهو الأمر الذي كان حاضرًا بالفعل في البناء التصاعدي للثورة منذ آخر عصر "مبارك" الذي تجلى في محورية حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب وانتهاك الحقوق السياسية من خلال التزوير المنهجي للانتخابات.

إلى ذلك، شهدت فترة ارتخاء القبضة الأمنية وانفتاح الحيز العام انتشارًا أوسع للفاعلين الحقوقيين المأسسين وغير المأسسين جغرافيًا خارج "القاهرة" و"الإسكندرية" بمحاولة افتتاح فروع ومكاتب للمنظمات الحقوقية الرسمية، ولكن كذلك بتمدد عضوية الحملات والفعاليات الحقوقية غير المنظمة سواء العاملة في حقل الحقوق المدنية والسياسية أو الاقتصادية أو حتى في ما يتعلق بقضايا محلية الطابع (بل مغرقة في محليتها)، ولكن أمكن صياغتها بلغة حقوقية، كحالات الإخلاء القسري في "القرصاية" و"رملة بولاق" و"مثلث ماسبيرو" و"الضبعة" في "الساحل الشمالي"، التي صيغت تحت بند الحق في السكن والحق في الأرض، وهو ما تثيره "هبة خليل" بشكل عام في الحضور الحقوقي المستمر أو المتقطع بصدد قضايا محلية الطابع تمس غياب الخدمات العامة في نماذج كـ «عزبة التحسين" في "الدقهلية".

وقد انسجم هذا مع اتساع مساحات التقاضي الاستراتيجي في تلك القضايا علاوة على قضايا خصخصة شركات قطاع الأعمال العام في عهد "مبارك"، التي نشط القضاء الإداري في إبطال عقودها على نحو حمل إمكانية إعادة تعريف حقوق الملكية مرة أخرى بما يعيد عقارب ساعة خصخصة الأصول العامة إلى الوراء لصالح العمال. ويشير "محمد جاد" في تلك الفترة الوجيزة بين ٢٠١١ و٢٠١٣ إلى محاولات فاعلي المجتمع المدني الحقوقي، أي الجانب المُمَأسَس والمنظماتي من الحركة الحقوقية، التأثير للمرة الأولى وربما الأخيرة، على صناعة السياسة العامة في مجالات كالتقشف والخدمات العامة والضرائب، من خلال التواصل

مـع الفاعليـن السياسـيين الموجوديـن بالبرلمـان المنتخـب فـي نهايـة ٢٠١١، الـذي جـرى حلـه فـي منتصـف ٢٠١٢. وربمـا كان أبـرز مسـاعي تطويـر حضـور الحركـة الحقوقيـة فـي المجـال السياسـي الضيـق، أي بمعنـى التنافـس مـن أجـل الوصـول إلـى السـلطة، هـو خـوض المحامـي الحقوقـي "خالـد علـي" الانتخابـات الرئاسـية، وحصولـه علـى نحـو مئـة ألـف صـوت فيمـا بـدا أنـه اسـتعادة مـا لجـذور الحركـة الحقوقيـة عندمـا كان مطلقوهـا مهمومين بقضايـا العمـال.

ومـع التسـليم بتقاطـع مسـار الحركـة الحقوقيـة بتنوعاتهـا مـع مسـار ثـورة ينايـر صعـودًا ثـم هبوطًـا فـإنّ اعتبـار أحدهمـا تجليًـا للآخـر أو أنّهمـا قـد شـكلا نفـس المسـار هـو مـن قبيـل الخطـأ التحليلـي الفـادح إذ أنّ مسـار الحركـة الحقوقيـة أقـدم ولـم يكـن مرتبطًـا بشـكل حتمـي أو مقصـود منـذ بدئـه فـي منتصـف ثمانينيـات القـرن العشـرين بالثـورة علـى نظـام "مبـارك"، بـل إنّـه بالإمـكان القـول إنّ اختيـار الـرواد الأوائـل للحركـة الحقوقيـة الانتقـال مـن التنظيمـات الشـيوعية والناصريـة السـرية إلـى إنشـاء منظمـات وجمعيـات حقوقيـة مسـجلة كان يعنـي الانتقـال مـن مـا هـو ثـوري إلـى مـا هـو إصلاحـي بالرضـاء عـن العمـل العـام المسـتند إلى مرجعيـة حقوقيـة هـي ليبراليـة وديمقراطيـة وعالميـة بحكـم التعريـف، فـي إطـار القوانيـن التـي وضعهـا نظـام "مبـارك" مـن أجـل تقييـد العمـل العـام. قـد يكـون الخطـاب الحقوقـي قـد وجـد سـبيله إلـى صياغـة المشـكلات العامـة فـي نهايـة عصـر "مبـارك"، خاصـةً فـي ملفـات كالتعذيـب وانتهـاك الحقـوق السياسـية والمدنية ثـم فـي الملـف النسـوي بشـكل أكثـر وضوحًـا، إلا أنّ هـذا كان مـن قبيـل التداعـي خاصـة وأنّ حملـة ذلـك الخطـاب السياسـي الاحتجاجـي ذي الإسـناد الحقوقـي لـم تأتـي مـن داخـل المكونـات المُمَأسَسـة للحركـة الحقوقيـة وإن اقترضـت مـن لغتهـا أو تقاطعـت معهـا مـن حيـث العضويـة، فـي إشـارة لحـركات مثـل "كفايـة" و"٩ مـارس" و"٦ إبريـل" وحملـة دعـم البرادعـي. ثـم إنّ الحركـة الحقوقيـة بمكوناتهـا الآتيـة مـن الثمانينيـات والتسـعينيات لـم تتمتـع بالجماهيريـة قـط قبـل الثـورة، وكان أغلـب منجزاتهـا مـن حيـث تعديـل علاقـات القـوة علـى المسـتوى الرسـمي بتحـدي قـرارات وقوانيـن تنظـم الشـأن العـام اقتصاديًـا واجتماعيًـا وسياسـياً، إمـا باسـتدعاء المرجعيـة الحقوقيـة العالميـة قانونيـاً أو سياسـيًا، أو مـن خـلال مؤسسـات الدولـة ذاتهـا، خاصـةً القضاءيـن الدسـتوري فـي التسـعينيات[12] والإداري فـي العقـد الأول مـن القـرن الحـادي والعشـرين فـي ملفـات كخصخصـة الشـركات العامـة وتخصيـص الأراضـي المملوكـة للدولـة لرجـال أعمـال وتصديـر الغـاز لإسـرائيل.

لقـد تماهـت مكونـات الحركـة الحقوقيـة مـن الجيـل الأول مـع الثـورة، وتقاطعـت مـع مسـاراتها كمـا سـبقت الإشـارة، إلّا أنّ هـذا لـم يعـدُ أن يكـون مـن قبيـل الالتقـاء بيـن مسـارين مسـتقلين –رغـم اتصالهمـا- ثبـت أنّـه كان وقتيًـا مـع انحسـار الموجـة الثوريـة، وشـيوع الانقسـام السياسـي والأيديولوجـي والحشـد والحشـد المضـاد منـذ نهايـة ٢٠١٢ وصـولًا إلـى إعـادة

[12] Moustafa, T., 2007. The struggle for constitutional power: law, politics, and economic development in Egypt. Cambridge University Press.

التأسيس للسلطوية بدءًا من منتصف ٢٠١٣. فحينها عادت الحركة الحقوقية إلى أن تكون مساحة أو منصة للعمل العام حقوقي الإسناد بشكل مُمَأسَس أو غير مُمَأسَس في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة, وإن تحوّل نضالها إلى الشكل الدفاعي في ضوء مساعي السلطة لمصادرة المساحة القانونية للعمل الحقوقي الرسمي التي انتزعت في عهد "مبارك". بيد أنّ التأكيد على أنّ الحركة الحقوقية كان لها مسار يختلف عن مسار الثورة من شأنه أن يفيد التصورات الحالية لما هو العمل الحقوقي وإلى أين تحديدًا بدون الافتراض المسبق أنّ نهاية محاولة التغيير الثوري من شأنها حتمًا أن تعني فشل مسار الحركة الحقوقية جملة أو أنها بمثابة حكم إعدام على العمل الحقوقي مع كل عمل عام آخر بعد ما يمكن اعتباره هزيمة لمسار ثورة يناير.

وفي هذا الإطار, تركّز الورقات الأربع على التقاطعات الكبيرة بين الحركة الحقوقية بمكوناتها وبين مسار الثورة صعودًا وهبوطًا, وتبرز الملامح المتعدية للقومية في الحركة الحقوقية المصرية لا فحسب في شق التمويل الأجنبي ونقل الخبرات والمفاهيم وتقاسم الخطاب الليبرالي مع حركات حقوق الإنسان المعولمة, إنّما كذلك في ارتباط أزمة الحركة الحقوقية وتعرضها للقمع والتنكيل ومخاطر الاقتلاع وخسارة مكتسبات تعود لأكثر من ثلاثة عقود بأزمة الديمقراطية الليبرالية على مستوى العالم, التي تتزامن مع أزمة الرأسمالية العالمية وما أسهمت به في تصعيد تيارات يمينية قومية وعنصرية تبتغي التحلل من المرجعية المعيارية والعالمية لحقوق الإنسان داخل سياقاتها المحلية, على النحو الذي يظهر في التحريض ضد الأقليات أو المهاجرين وطالبي اللجوء وحتى ضد النساء, وأيضًا في دورها الخارجي كما يتجلى في مواقف إدارة "دونالد ترامب" وإدارته من سجلات انتهاك حقوق الإنسان في بلدان الجنوب وصولًا إلى نزع الشرعية عن أجهزة "الأمم المتحدة" القائمة على متابعة ملفات حقوق الإنسان في العالم كـ «مجلس حقوق الإنسان" بـ «جنيف", وهو الأمر الذي يبرز كيف أنّ صعود وهبوط الحركة الحقوقية في سياقها المصري ما هي إلا جزء من كل عالمي شديد الترابط والتداخل.

19

قائمة المحتويات

2 حـــول معهـــد الأصفـــري فـــي الجامعـــة الأميركيـــة فـــي بيـــروت

4 تمهيد

22 ممنوع الوصول إلى الخدمات:
الحركات اليومية المطالبة بالخدمات الاجتماعية في مصر
هبة م. خليل

48 ورقة مسحية عن الفاعلين في مجال الحقوق المدنية والسياسية في مصر بعد عام ٢٠١١
عمرو اسماعيل

92 خارطة الحراك النسوي الجديد في مصر
٢٠١١ – ٢٠١٨ نحو حركة نسوية شابة لامركزية؟
هند أحمد زكي

124 التقشّف والثورة والمجتمع المدني في مصر
محمد جاد

ممنوع الوصول إلى الخدمات: الحركات اليومية المطالبة بالخدمات الاجتماعية في مصر

هبة م. خليل:
طالبة دكتوراه في جامعة إلينوي أوربانا شامبين (الولايات المتحدة الأمريكية). عملت كباحثة أولي، ثم نائبة مدير للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ECESR) بين ٢٠١١-٢٠١٥. وتتركز أبحاثها على الحركات الاجتماعية، العمالية، والنشاط القانوني والسياسات الريفية

ملخّص

يرى عدد كبير من المراقبين أنّ المجموعات الناشطة في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي، إلى جانب المنظمات غير الحكومية والناشطين، بمن فيهم المعارضة الإسلامية، انتقلت من مناهضة الامبريالية والمناداة بالعدالة الاجتماعية، إلى تبنّي السياسات الإصلاحية والاقتصاد النيوليبرالي، إلى حدٍّ وصفه البعض بالتطبيع مع هذا الفكر الأيديولوجي. غير أنّه طالما يتم استخدام النيوليبرالية من خلال الكسب عبر الحرمان، فإنّ الأعداد المتزايدة من المحرومين سيدركون في يومٍ ما هيكلية البؤس التي يعانون منها وسيقاومون، وهو الأمر الذي تؤكّده «هبة خليل» في ورقتها البحثية بعنوان **«ممنوع الوصول إلى الخدمات: الحركات اليومية المطالبة بالخدمات الاجتماعية في مصر»**. تسلّط « خليل» الضوء على منظمات المجتمع المدني ذات المحتوى الحقوقي ونشاطها ضد التقشف وآثاره على انهيار الخدمات العامة في مصر. وفي هذا الإطار، تثير الباحثة الحضور الحقوقي المستمر أو المتقطع بصدد قضايا محلية الطابع تمس غياب الخدمات العامة في عدة نماذج تقدّمها، وهو ما حدا بها للقول إنّ المنظمات الحقوقية قد لعبت دورًا أساسيًا في «التأطير» لحراك قواعد اجتماعية كبيرة ولكن مجزأة، في محاولة لصياغة مطالب سياسية وللدفع من أجل تغيير اجتماعي أو تكوين فعل جماعي لفاعلين غير جماعيين، على حد تعبيرها.

مقدمة: اللحظة النيوليبرالية وتراجع الوصول إلى الخدمات

مع ازدياد التقشف واتساع رقعة عدم المساواة وارتفاع معدلات البطالة وتراجع دور الدولة في تأمين الخدمات، يتنامى الحرمان على مستوى العالم، دافعًا بالمواطنين نحو الشارع رافعين الصوت للمطالبة بالمساواة وحماية الدولة والحق في الخدمات. فمن صرخة الشعوب العربية المنادية بالعدالة الاجتماعية إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي رفعتها حركة الساخطين (Indignados) في اسبانيا، ثمّ أصوات الشباب التي صدحت في تظاهرات حركة «احتلوا» التي اجتاحت أميركا والعالم، حيث نزل المواطنون إلى الشارع للمطالبة بحياة أفضل واقتصادات أفضل وبحقهم في الوصول إلى الخدمات، ومنها التعليم الجيد والميسّر والسكن اللائق والرعاية الصحية الميسّرة والبنى التحتية. ولفهم هذا الحرمان العالمي بشكل أفضل، بالأخص في مصر، سأعرض لمحة مقتضبة حول سياق هذه الظاهرة في ظلّ الرأسمالية النيوليبرالية العالمية.

لعلّ انحسار دور الدولة هو العلامة الأبرز للنيوليبرالية والرأسمالية العالمية. ولمصطلح «نيوليبرالية» معان مختلفة وخلافية، بالإضافة إلى تبعات أيديولوجية، إلا أنّه يشتمل من خلال تنوع معانيه على «سياسة ثلاثية» تتضمن القضاء على الحيز العام والتحرير الكامل للسوق أمام الشركات وخفض الإنفاق الاجتماعي ("كلاين" ٢٠٠٧، ١٥)[1]. بعبارة أخرى، تلتزم الأطر الاقتصادية النيوليبرالية بتقليص دور الدولة، بما فيه إنفاقها الاجتماعي وموازناتها الاجتماعية، وبالقضاء على الحيز العام، مع كلّ ما يعنيه ذلك من تسليع للمساحات العامة والخدمات والبنى التحتية التي تتحول بدورها إلى فرص لمشاريع رأسمالية، ويضاف إلى ذلك تحرير السوق لفتح المجال أمام المنافسة الحرة.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تقليص دور الدولة تشوبه بعض التناقضات. فحين تقلّص الدولة دورها في تقديم الخدمات للمواطن والإنفاق عليه، تطبق في الوقت نفسه سياسات قمعية بغية حماية مصالح رأس المال الخاص، فتلجأ إلى إضعاف النقابات العمالية وتقويض الحق في التجمع والتظاهر، والتخفيف من كافة أشكال «القيود» المفروضة على رأس المال ("هارفي" ٢٠٠٥، ١٥)[2]. لذا لا بدّ من فهم هذه المسألة قبل الغوص في أي نقاش حول الحركات المرتبطة بالخدمات العامة، بما أنّ خفض حجم الخدمات والقيود المفروضة على الاعتراض ضد هذا الخفض، مرتبطان ارتباطًا وثيقًا.

[1] Klein, Naomi. The shock doctrine: The rise of disaster capitalism. Macmillan, 2007.
[2] Harvey, David. Neoliberalism: A brief history. (2005).

تقليص الخدمات وما ينتج عنه من مطالب وفاعلين

يمكن النظر إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية التي جرت في فترة التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة على أنها الإطار الهيكلي الذي انبثقت عنه الحقبة الحالية من الاحتجاجات الخدمية. فبعد تحرير القطاع الزراعي وما نجم عنه من نزع لملكية المزارعين في التسعينات، تمّ وضع خطة صارمة لخفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن، وبلغ برنامج الخصخصة ذروته عام ٢٠٠٤ في ظلّ حكومة أحمد نظيف التي يرى البعض أنّها أسهمت في «انهيار العقد الاجتماعي التقليدي بين الدولة والمواطن، وخلقت بالتالي الفرصة السياسية للتعبئة الجماهيرية" ("عبد الرحمن" ٢٠١٣، ٥٧٣)[3]. وكان لهذه التغيرات الهيكلية تجليات عدّة، مثلاً ما عادت الاحتجاجات الخدمية محصورة بالفقراء والعائلات المهمشة، بل بدأت تشارك فيها الطبقة الوسطى التي ثارت بعد تدهور مستواها المعيشي وتردي الخدمات التي تحصل عليها.

أدى ارتفاع نسب العمالة غير الرسمية إثر تخلي الحكومة عمليًا عن خططها التوظيفية في الثمانينات إلى موجة من الاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي المطالبة بالخدمات من أجل الحفاظ على مصادر الرزق. بالتالي، أصبح الوصول إلى الخدمات حقًا ومطلبًا اقتصاديًا إلى جانب طبيعته الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك، الباعة المتجولون الذين يطالبون بالكهرباء لتشغيل عرباتهم، وسائقو الشاحنات الذين يتظاهرون ضد إقفال الطرقات، أو صغار المزارعين الذين يطالبون بموارد مائية أفضل وتحسين أنظمة الصرف الصحي لحماية محاصيلهم من التلوث. ولكن بشكل عام، ظلّ الأهالي أهم من يعبّر عن المطالب الأساسية بتحسين الخدمات الاجتماعية، ومنهم على سبيل المثال سكان الأحياء التي لا تصلها المياه النظيفة والعوائل التي تطالب بأسرّة في المستشفيات الحكومية لمرضاهم وسكان المدن الذين يطالبون بوضع حدّ لانقطاع التيار الكهربائي.

تلقي الاحتجاجات الخدمية الضوء على عدد من النقاط المهمة في الحركات الاجتماعية؛ فعلى الرغم من أنّ هذه الحركات تُصنَّف على أنّها احتجاجات اجتماعية بالأساس، تقودها المجتمعات المحلية والأهالي للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية ونيل حقوقهم الأساسية التي تخولهم عيش حياة كريمة، يتبناها كذلك العمال الذين يتحملون بأنفسهم مسؤولية تحسين الخدمات التي يقدمونها. ولعلّ أفضل مثال على ذلك الأطباء والأساتذة الذين شاركوا باحتجاجات للمطالبة بأدوية وموارد أفضل وفتح التحقيق بملفات الفساد الذي يرون أنه يشلّ القطاعات الخدمية التي يتولون مسؤوليتها. في الواقع، ليس من المستغرب رؤية احتجاجات يشارك فيها معلمون وأهل

[3] Abdelrahman, Maha. «In praise of organization: Egypt between activism and revolution.» Development and Change 44, no. 3 (2013): 569-585.

وطلاب في آنٍ واحد، حيث يطالب الجميع بتحسين مستوى التعليم، كما لا نتعجب لرؤية أطباء يتظاهرون إلى جانب الممرضين وأهالي المرضى لمطالبة وزارة الصحة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ أرواح المرضى.

لمحة عامة عن الاحتجاجات الخدمية قبل الثورة

من شأن أحداث ضخمة من قبيل ثورة يناير ٢٠١١ أن تؤثّر بشكل متباين على الاحتجاجات الخدمية. ففجأة اختفت الشرطة من الشارع، وأصبح النزول إلى الاحتجاجات أقل خطرًا على المتظاهرين، فتحولت هذه الاحتجاجات إلى حدث يومي يشارك فيها طيف واسع من الفاعلين من خلفيات متنوعة سياسية وأيدولوجية واجتماعية واقتصادية بشكل يطبّع النشاط في الشارع، فيما ازداد عدد وسائل الإعلام والصحافيين الالكترونيين الذين يغطون الحركة الاحتجاجية على مستوى البلاد، معيرين المزيد من الانتباه للفاعلين الصغار في المناطق النائية نسبيًا.

كلّ هذه التحولات التي نشأت ما بعد الثورة أثّرت على الممارسة السياسية في الشارع وعلى التكتيكات المتبعة للمطالبة بالحقوق. لذلك، من الجدير تناول طبيعة الاحتجاجات قبل هذه التغييرات الهيكلية التي طرأت عام ٢٠١١، بالأخص أنّنا إذا نظرنا إلى الاحتجاجات في عام ٢٠١٠ سنلاحظ العديد من أوجه الشبه وأوجه الاختلاف مع الاحتجاجات التي تلت عام ٢٠١١.

شهد العام ٢٠١٠ الكثير من الاحتجاجات[٤] تجاوز عددها ما رأيناه مثلاً بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. فمن أصل ١٩٣٥ احتجاج ذي طابع اقتصادي واجتماعي وعمالي[٥] في ٢٠١٠، أكثر من الثلث كان يطالب بخدمات اجتماعية، بما يشمل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي وبناء الطرق والبنى التحتية والكهرباء والأمن الاجتماعي. بالتالي ليس من المستغرب أن يقود الأهالي أكثر من نصف هذه الاحتجاجات (٥٣%) المطالبة بتحسين الخدمات سواء، في المدن أو في الأرياف.

[٤] البيانات من «المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» ECESR وهي بيانات غير منشورة من عام ٢٠١٠ حول الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية، للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل عبر info@ecesr.org

[٥] بيانات ECESR التي اعتمدها في هذا البحث لا تشمل الاحتجاجات السياسية، بل تقتصر على الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية والاقتصادية. للمزيد حول منهجية وتصنيف الاحتجاجات، الرجاء مراجعة كتيب الاحتجاجات لعام ٢٠١٣ عبر هذا الرابط: «تقرير الاحتجاجات لعام ٢٠١٣». المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية:
http://ecesr.org/?p=768677

الرسـم البيانـي ١: مطالـب الاحتجاجـات الخدميـة
فـي ٢٠١٠

2010 Top Protest Demands for Services

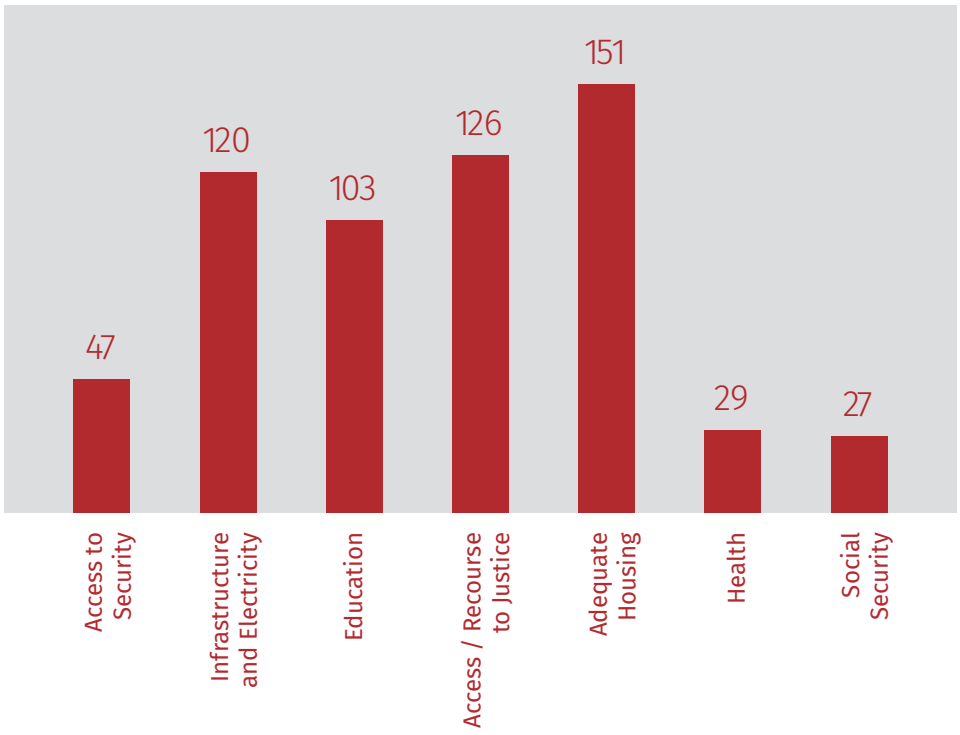

الرسـم البيانـي ٢. أهـم تكتيـكات الاحتجاجـات
الخدميـة عـام ٢٠١٠

2010 Most Prevalent Protest Tactics

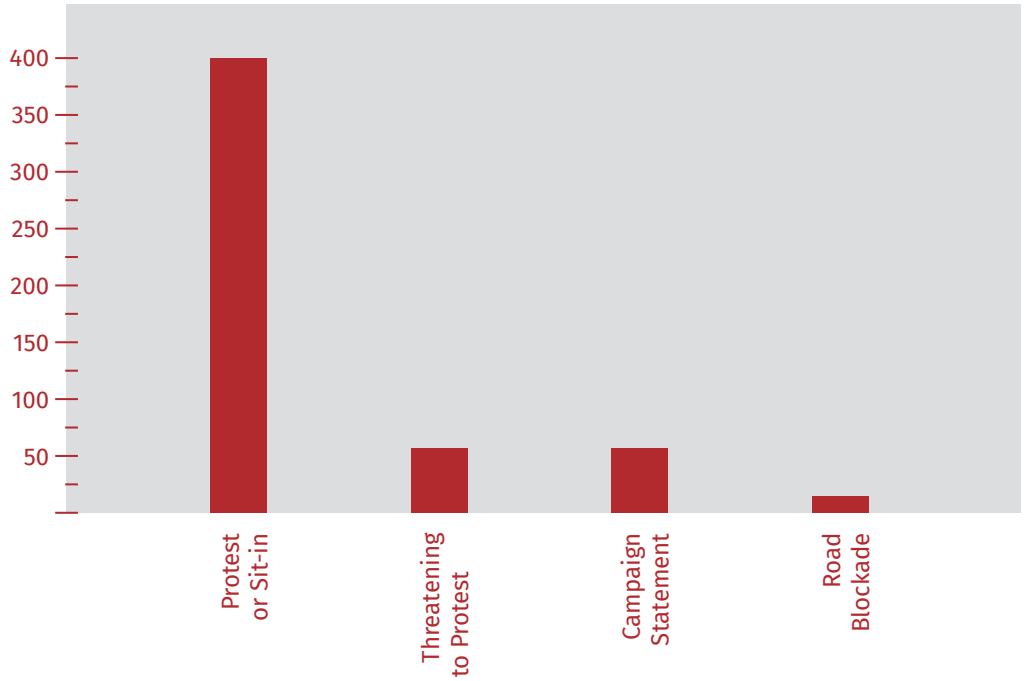

بشكل عام، كانت الاحتجاجات الخدمية سلمية ولا تخلّ بالنظام، فلا تلجأ إلى قطع الطرق أو مهاجمة المكاتب الحكومية أو اشعال الحرائق، بل تقتصر على التظاهر والاعتصام أو إطلاق الحملات أو إصدار المواقف العلنية التي تهدد بالاحتجاج كشكل من أشكال الاحتجاج نفسه. ولم يشارك الناشطون، بمن فيهم أعضاء المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية، إلا بنسبة صغيرة في الاحتجاجات الخدمية عام ٢٠١٠، حيث شاركوا في حوالي ٥٥ احتجاجًا فقط، معظمها يتعلق بالصحة والتعليم. هذه إذًا بعض من التوجهات التي سادت في ٢٠١٠ والتي يمكن مقارنتها بالاحتجاجات في فترة ما بعد ٢٠١١ في مصر.

شهد العام ٢٠١٠ عددًا كبيرًا من الاحتجاجات التي امتدت على مدار السنة قبل ثورة ٢٠١١، وما ذلك إلا دليل على استمرارية الحالة الاعتراضية، بحيث تشكل ثورة الـ ١٨ يومًا جزءًا من هذه الحالة الاعتراضية وليس بدايتها. فمن خلال متابعة مسار التظاهر ما قبل ٢٠١١ وما بعده، نلاحظ أنّ الثورة ربما كانت لحظة بارزة ضمن سلسلة من الأحداث المتواصلة، ما يستدعي النظر إلى الثورة والمشاركين فيها كفاعلين عاديين يوميين يطالبون بمجموعة واسعة من الإصلاحات السياسية وبالحق في الحصول على مستحقات وخدمات أساسية. في المقابل، تظهر التحولات التي تلت ثورة ٢٠١١ والانقلاب العسكري عام ٢٠١٣ تأثير الثقافة السياسية والسياق الاجتماعي والسياسي والفرص السياسية على قدرة الفاعلين على تنظيم أنفسهم والمشاركة في الاحتجاجات والتحركات التي تطالب بخدمات أفضل، وبالتالي بحياة أفضل. وسيظهر ذلك بشكل أوضح في التباين الذي طرأ على الحركات الاحتجاجية ما قبل الانقلاب العسكري عام ٢٠١٣ وما بعده.

الثورة وآثارها: لمحة عامة عن الاحتجاجات والتنظيم

في البداية، كان المشاركون في ثورة يناير ٢٠١١ يطالبون بمحاسبة الشرطة على خلفية جرائم التعذيب، وسرعان ما توسعت لائحة المطالب لتشمل دعوات لتحقيق العدالة الاجتماعية والحقوق العمالية وتأمين الخبز والعيش الكريم. فانضم الفاعلون العاديون الذين يحتجون بشكل غير منظم وغير منسق إلى الثوار، ليصنعوا معًا واحدةً من أضخم الحركات الاحتجاجية في التاريخ المصري.

وبشكل عام، شهد عام ٢٠١١ ارتفاعًا في عدد المنظمات سواء السياسية أو العمالية أو المجموعات القائمة على المواطنين. فعلى المستوى السياسي، لفت إنشاء عدد كبير من الأحزاب السياسية الجديدة خلال فترة قصيرة، مع تأسيس حوالي ٤٠ حزبًا جديدًا في بضعة أشهر فقط بعد الإطاحة بالرئيس "حسني مبارك"، ما يؤشر إلى القدرة التنظيمية العالية للناشطين السياسيين في الفترة التي تلت الثورة مباشرةً ("عبد الرحمن" ٢٠٠٩، ٥٨١)[٦]. ويعتبر ائتلاف شباب الثورة الذي مثّل التوجهات السياسية المختلفة للشباب المشارك في الثورة أحد محاولات الناشطين السياسيين الذين كانوا متبعثرين وبدون تنظيم رسمي لبناء منصة تنظيمية بغية إيصال مطالبهم. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الناشطين السياسيين سبق وحاولوا تنظيم صفوفهم قبل ثورة يناير ٢٠١١ من خلال حركات مثل «الحركة الشعبية من أجل التغيير» عام ٢٠٠٣ وحركة «كفاية» عام ٢٠٠٤ وحركة «شباب ٦ أبريل» عام ٢٠٠٨، إلى جانب عدد من المبادرات القطاعية على نطاق أصغر مثل «شباب من أجل التغيير» و«أطباء بلا حقوق» و"مهندسون من أجل التغيير"[٧]. تنامت هذه المنظمات بعد ثورة ٢٠١١ وركزت على التنظيم السياسي الداعم للديمقراطية وهدفت إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع وتحدي الدولة من داخل كل قطاع.

كذلك، تنامت الحركة العمالية مع ازدياد الإضرابات، حيث أظهر العمال التزامًا قويًا بتنظيم أنفسهم غداة ثورة ٢٠١١. فمنذ نهاية التسعينات، يقود عمال مصر حربًا شرسةً، كلّ في قطاعه، حيث أقاموا أكثر من مليونيّ إضراب واعتصام وتظاهرة واحتلال لساحات[٨]. ويعتبر اضراب المحلة عام ٢٠٠٦ مثالًا على قوة العمل الجماعي لعمال مصر على الرغم من ضعف قدراتهم التنظيمية. في الواقع، يحاول العمال المصريون منذ بداية الألفية تنظيم أنفسهم من خارج الإطار الرسمي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، حيث حقق إطلاق النقابة المستقلة لعاملي الضرائب عام ٢٠٠٩ نجاحًا ملحوظًا على هذا المسار[٩]. وفي خلال أيام ثورة يناير، تأسّس "الاتحاد المصري للنقابات المستقلة"، وهو مظلة جامعة لأكثر من ألف

[٦] Abdelrahman, Maha. «In praise of organization: Egypt between activism and revolution.» Development and Change 44, no. 3 (2013): 569-585.
[٧] المرجع نفسه، ص ٥٧٥.
[٨] المرجع نفسه، ص ٥٧٧.
[٩] المرجع نفسه، ص ٥٧٨.

نقابة عمالية مستقلة أسسها العمال في الأشهر التي تلت ثورة ٢٠١١.

تزايد التنظيم في صفوف العمال والناشطين السياسيين (المؤيدين للديمقراطية) غداة ثورة ٢٠١١، إلا أنّ هذا النهج تعثر سريعًا إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "محمد مرسي" المنتمي إلى جماعة "الأخوان المسلمين"، ليبدأ فصل جديد من القمع السياسي الذي استهدف كافة أشكال التجمع، بالأخص الاتحادات النقابية والأحزاب والمجموعات الشبابية ("رول" ٢٠١٦، ٣٣)[10]. في ضوء هذا الواقع، تراجعت في السنوات الأخيرة التحركات الاعتراضية والاحتجاجات التي يقودها الناشطون السياسيون والعماليون على حدّ سواء، بالأخص بعد عام ٢٠١٤ مع حظر الاحتجاجات وإعلان حالة الطوارئ على مستوى البلاد ("روثيرفورد" ٢٠١٨، ١٩٧)[11]. وهذه ملاحظة مهمة قد تسهم في الإضاءة أكثر على "محاسن وسيئات» الاحتجاجات الخدمية اليومية القائمة على المواطن. وفيما فشلت الاحتجاجات الخدمية في تنظيم نفسها بشكل قابل للاستدامة بعد عام ٢٠١١، إلا أنّها نجحت في الحفاظ على وجودها على شكل فعاليات جماعية تندلع فجأة وبشكل متواصل يقودها فاعلون غير جماعيين (في إشارة إلى تقديم "بايات" عام ٢٠٠٠ مفهوم «الحركات غير الحركية") كما سنرى في القسم التالي. وعلى عكس مفهوم الحركة اللا الحركية التي تحدث عنها "بايات" التي تشير إلى استراتيجية البقاء بالنسبة للفقراء «الزحف البطيء على أصحاب الثروة والسلطة» ("بايات" ٢٠٠٩، ١٥/ مقتبس من قبل "عبد الرحمن"، ٥٧٩)[12]، تعتبر عبد الرحمن أنّ الاحتجاجات الخدمية التي يقودها المواطنون ترتقي إلى العمل الجماعي المناهض للنظام أو «اللا حركة التي تتطور إلى عمل متواصل»[13].

قبل الغوص في تحليل التوجهات التنظيمية للاحتجاجات الخدمية غداة ثورة ٢٠١١، من المهم تقديم لمحة عامة عن الاحتجاجات الخدمية بعد عام ٢٠١١ ومقارنتها بالتوجهات التي كانت سائدة في عام ٢٠١٠.

[10] Roll, Stephan. «Managing change: how Egypt's military leadership shaped the transformation.» Mediterranean Politics21, no. 1 (2016): 23-43.
[11] Rutherford, Bruce K. 2018. Egypt›s new authoritarianism under Sisi. The Middle East Journal 72, (2) (Spring): 185-208.
[12] Abdelrahman, Maha. «In praise of organization: Egypt between activism and revolution.» Development and Change 44, no. 3 (2013): 569-585.
[13] المرجع نفسه.

الاحتجاجات الخدمية اليومية بعد ٢٠١١

ارتفع العدد الإجمالي للاحتجاجات المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعمالية بشكل ملحوظ في السنوات القليلة بعد ٢٠١١. ويظهر "الرسم البياني ٣" تضاعف عدد التحركات الاحتجاجية (بدون احتساب الاحتجاجات السياسية) من ١٩٣٥ تحرك احتجاجي عام ٢٠١٠ إلى ٣٨١٧ تحرك عام ٢٠١٢، ويرتفع بشكل كبير عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٥٢٣٢ تحركًا احتجاجيًا، قبل أن يبدأ العدد في التراجع تدريجيًا إلى ٣٠٠٨ في عام ٢٠١٤ و١٩٥٥ عام ٢٠١٥ و١٨٧٨ عام ٢٠١٦، ليصل إلى ١٥١٨ في عام ٢٠١٧، أي إلى ما دون معدلات عام ٢٠١٠ (ECESR ٢٠١٨).

الرسم البياني ٣: إجمالي عدد الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية على مدى السنوات

الرسم البياني ٤: الاحتجاجات الخدمية بالمقارنة مع مجموع الاحتجاجات في السنوات الماضية

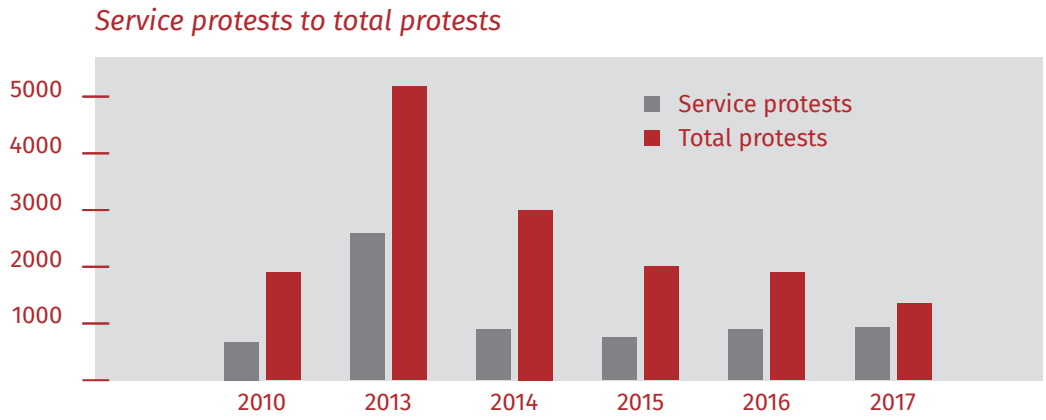

ولكن عند النظر إلى الاحتجاجات الخدمية على مدى السنوات، نلاحظ تطورًا من نوع آخر يستحق التحليل أيضًا. ففيما شهدت الاحتجاجات العمالية تقلبات كبيرة وتراجعًا ملحوظًا في السنوات الماضية، بالأخص بعد عام ٢٠١٤، إلا أنّ الاحتجاجات المطالبة بالخدمات الاجتماعية بقيت مستقرة إلى حدّ ما، مع ارتفاع لافت في عام ٢٠١٣ وتوجّه عام نحو الارتفاع في السنوات القليلة الماضية على الرغم من تراجع الاحتجاجات الأخرى بشكل عام.

شكّلت الاحتجاجات الخدمية ما نسبته ٣٤% من إجمالي الاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والعمالي في عام ٢٠١٠، وارتفعت إلى ٤٧% من إجمالي الاحتجاجات في عام ٢٠١٣. ومع تراجع حركة الاحتجاج إثر تغير النظام عام ٢٠١٣، تراجع معدل الاحتجاجات الخدمية بدرجة أكبر مقارنة بالاحتجاجات العمالية والاقتصادية، لتشكل ٣٠% فقط من إجمالي الاحتجاجات عام ٢٠١٤. ولكن في عام ٢٠١٥، بدأ توجه لافت في النشوء قد يكون على صلة بإعادة الهيكلة الاقتصادية التي شملت خفض سياسات الدعم وتحرير معدلات صرف العملة وإلغاء دعم الوقود. فعلى الرغم من تراجع العدد الإجمالي للاحتجاجات، إلا أن عدد الاحتجاجات الخدمية ارتفع نسبيًا ليشكل ٣٨% من إجمالي الاحتجاجات عام ٢٠١٥ و٤٦% عام ٢٠١٦ و٦٣% عام ٢٠١٧ ECESR ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨)).[١٤]

فعلى الرغم من تراجع التحركات الاحتجاجية عام ٢٠١٧، إلا أنّ عدد الاحتجاجات الخدمية ارتفع بشكل ملحوظ، مع تسجيل ٩٥٥ احتجاجًا في خلال العام للمطالبة بالتعليم والصحة والبنى التحتية والعدالة والسكن. وقد شكلت الاحتجاجات الخدمية ٦٣% من إجمالي الاحتجاجات في ذلك العام، وسجلت ارتفاعًا بالمقارنة مع عام ٢٠١٠. إلى ذلك، كان من اللافت أن يشكل الأهالي والمجتمعات المحلية المجموعة الأكثر مشاركة في الاحتجاجات، حيث شاركوا وحدهم في ٨٥٥ حركة احتجاجية، وشكلوا ٥٦% من إجمالي المشاركين في كافة الاحتجاجات خلال العام[١٥].

يؤثّر ازدياد الاحتجاجات الخدمية في ظلّ تراجع الأنواع الأخرى من الاحتجاجات على الطريقة التي نقيّم فيها للتحركات المنظمة مقابل التحركات غير المنظمة. فحين يعطل السياق السياسي القائم التحركات المنظمة، يتحول المواطن العادي إلى الفاعل الأساسي في الفعل الاعتراضي، بما أنّ الفرد ليس لديه هيكلية تنظيمية يمكن للنظام السياسي استهدافها. وهذا لا يعني أنّ الأنظمة الاستبدادية والقمعية لا تؤثر على المطالبات اليومية بالخدمات، ولكن ظهر في السنوات الأخيرة أنّها لا تقدر أن تؤثر على الأفراد بقدر تأثيرها على الجماعات المنظمة والأحزاب. فحين يكون الفاعلون متبعثرين وبسطاء، لا تستطيع الدولة استهدافهم بسهولة.

[١٤] 2014. Annual Protest Report. Egyptian Center for Economic and Social Rights. http://ecesr.org/wp-content/uploads/2016/07/2014-Protests-2.0.pdf
2015. Annual Protest Report. Egyptian Center for Economic and Social Rights
http://ecesr.org/wp-content/uploads/2016/01/2015-Protests-interactive.pdf
2016. Press Release: 1736 Protest in Egypt During 2016. Egyptian Center for Economic and Social Rights. http://ecesr.org/?p=775172
2017. Social and Economic and Labor Protests in 2017. Social Justice platform and Egyptian Center for Economic and Social Rights.
https://sjplatform.org/wp-content/uploads/2018/05/PROTESTS-2017-1.pdf

[١٥] استنادًا إلى حسابات الباحث من ECESR/ SJP ٢٠١٨

الاحتجاجات الخدمية في المسار الثوري

قبل عام ٢٠١١، كانت احتجاجات المواطنين العاديين المطالبين بالخدمات العامة أصغر من الاحتجاجات العمالية (النظر إلى أنماط العام ٢٠١٠ مثلاً) وغالبًا ما كانت هذه الاحتجاجات «تندلع بسرعة وتتشتت بسرعة" ("عبد الرحمن" ٥٧٩)[١٦]، وكانت في العادة حركات احتجاجية على تعطل خدمات معينة على مستوى محلي جدًا مثل المياه أو الكهرباء أو التعليم أو الصحة أو السكن، الخ، وتعكس ردود فعل الناس الفورية على تدهور مستواهم المعيشي. إلا أنّ بعض حالات الاحتجاج أظهرت مقدرة هذه المجموعات من المواطنين على التحرك على المستوى الوطني متجاوزين واقعهم المحلي. ومثال على ذلك تظاهرة مرضى التهاب الكبد الوبائي (c) على درج مستشفى "قصر العيني الجامعي" في القاهرة عام ٢٠٠٨، حيث أتى المرضى من قرى بعيدة للاحتجاج معًا بهدف إيصال تحركهم الاعتراضي إلى نشرات الأخبار الوطنية وإلى الحكومة.

وعلى الرغم من نقص البيانات حول المنحى الاحتجاجي في عام ٢٠١١، برزت قضية أخرى تستحق الدراسة تمثلت بإنشاء لجان شعبية لحماية الأحياء، بالأخص في خلال الـ ١٨ يومًا من الثورة. فعجز الدولة المصرية عن توفير خدمات الأمن والأمان في خلال الـ ١٨ يومًا، أعطى المواطنين العاديين الذين كانوا في السابق يتظاهرون فقط حين يشعرون بنقص الحماية والأمن، الفرصة لملء الفراغ من خلال التعاون في ما بينهم عبر منظمات غير رسمية ("حسن" ٢٠١٥، ٢)[١٧]، «وبحلول ٢٩ يناير، بات كل حيّ تقريبًا في القاهرة يخضع إلى إدارة سكانه[١٨]". وتشكل الخدمات الأمنية أحد المطالب الدائمة للمتظاهرين المطالبين بالخدمات العامة، بالأخص بعد عمليات القتل والسرقة وغيرها من الجرائم التي وقعت في القرى والمناطق النائية، ما دفع الناس للنزول إلى الشارع للمطالبة بحقهم في الأمن والحماية وبتحسين خدمات الشرطة واستجابتها. مثلاً، في عام ٢٠١٠، شكلت الاحتجاجات المطالبة بالحماية حوالي ٧% من إجمالي الاحتجاجات الخدمية في البلاد (الرسم البياني ١).

هكذا، أفسحت لحظة الثورة في يناير ٢٠١١ المجال أمام نوع آخر من التنظيم واكتسب المواطنون العاديون دورًا جديدًا يتمثل بحماية مجتمعاتهم وخدمتها بأنفسهم حين يجدون أن الدولة غائبة وعليهم تولي زمام الأمور. فحين تُحرم المجتمعات من خدمات أساسية مثل الماء والكهرباء والتعليم والصحة، فهي تضطر لتؤمن هذه الخدمات بنفسها، بالأخص حين تفشل الاحتجاجات في لفت انتباه الدولة إلى مطالبها.

ومثل اللجان المحلية، استشعرت بعض المجتمعات الريفية المهمشة بغياب

[16] Abdelrahman, Maha. «In praise of organization: Egypt between activism and revolution.» Development and Change 44, no. 3 (2013): 569-585.
[17] Hassan, Hatem M. «Extraordinary politics of ordinary people: Explaining the microdynamics of popular committees in revolutionary Cairo.» International Sociology 30, no. 4 (2015): 383-400.
[١٨] المرجع نفسه.

الدولة فبدأت تساعد نفسها بنفسها، مثل قرية "التحسين" التي سنتناولها لاحقًا في هذا البحث. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ الناشطين والفاعلين في الاحتجاجات لا يختارون استراتيجياتهم الاعتراضية من فراغ، بل تسهم عوامل عدّة مثل السياق السياسي بما فيه نوع النظام القائم والفرص السياسية ومستوى مشاركة المواطن في مؤسسات الدولة والنتائج المتوقعة للاحتجاج، في تحديد الخيارات والاستراتيجيات التي يستخدمها الفاعلون.

قرّرت العديد من اللجان الشعبية حلّ نفسها بعد تولّي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإشراف على العملية الانتقالية وعودة الشرطة إلى الشارع، إلا أنّ لجان أخرى اختارت تحويل نفسها إلى منظمات غير حكومية تخضع إلى سلطة وزارة التضامن الاجتماعي ("الميحي" ٢٠١٢)[١٩]. ومن خلال إجراء تحليل معمق لثلاث لجان شعبية سجلت نفسها كمنظمات غير حكومية، نلاحظ تغيرًا في التركيبة والأهداف والمواقع، حيث تحولت اللجان الشعبية من تنظيم أفقي غير رسمي إلى منظمات غير الحكومية ذات تركيبة هرمية، وانتقلت من العمل لتوفير الأمن إلى الحرص على الأهداف المدعومة من الدولة مثل «التنمية» و«تمكين المواطن»، واللافت أنها تحولت من كونها مجموعة من المواطنين تحاسب الدولة لتصبح جزءًا من الدولة بحكم الواقع[٢٠].

[19] El-Meehy A., «Egypt›s Popular Committees: From Moments of Madness to NGO Dilemmas» (2012) 45 Middle East Report 29.

[٢٠] المرجع نفسه.

35 المنظمات غير الحكومية والمطالب الخدمية الاعتيادية

لم يشهد عدد المواطنين العاديين الذين ينضمون إلى المنظمات غير الحكومية ارتفاعًا ملحوظًا بعد عام ٢٠١١، إلا أنّ دور هذه المنظمات وخطابها وانخراطها في مشاكل المواطن اكتسب بعدًا لافتًا. وبشكل خاص، ازدادت مبادرات المنظمات غير الحكومية الرامية إلى معالجة تراجع الخدمات وتدهور المستوى المعيشي للسكان العاديين، ومن هذه المبادرات مبادرة «العمال والفلاحين يكتبون الدستور»[٢١] التي حظيت بدعم عدد من المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع نقابات وجمعيات الفلاحين، وتمكّنت من إجراء استطلاع للمواطنين في كافة أنحاء البلاد لسؤالهم عن مطالبهم في دستور مصر المقبل. ومن الأمثلة الأخرى على هذه المبادرات نذكر «الحملة الشعبية لإسقاط ديون مصر» وحملة «لا للقروض المفقرة» المناهضة لـ «صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي".

شهدت المنظمات غير الحكومية تحولات نوعية في طريقة مساندتها للمواطن العادي الذي يطالب بالخدمات الأساسية تمثلت بالاعتماد بشكل كبير على المساعدة القانونية وتبني الخطاب القائم على الحقوق. ودعمًا للحركات الاحتجاجية التي تقودها مجموعات المواطنين والسكان المحليون، وجدت المنظمات غير الحكومية أنّ الحلّ القانوني يشكّل طريقة ملائمة لدعم المطالب بالحيز العام والخدمات العامة. ومن الأمثلة على ذلك، دعم سكان منطقة "رملة بولاق" إثر نشر أمر حكومي بإخلاء منازلهم في الجريدة الرسمية، فتسابقت العديد من المنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة القانونية للأهالي وإحالة قضيتهم إلى المحكمة الإدارية، للطعن بشرعية أمر الإخلاء، وقد نجحت في تمكين الأهالي من الحفاظ على حقهم بمساكنهم[٢٢]. كذلك، أطلقت المنظمات غير الحكومية معركة قضائية دعمًا لاحتجاجات الأهالي في جزيرة "قرصاية" الصغيرة في القاهرة[٢٣]. كما خيضت معارك قانونية مماثلة لحماية الحق بالصحة[٢٤] والمياه النظيفة والتعليم الابتدائي المجاني وغيرها.

إلى ذلك، أسهم دعم المنظمات غير الحكومية مطالب المواطنين العاديين بالخدمات الاجتماعية بانتشار الخطاب المؤيد لحقوق الإنسان. فمن خلال الحديث عن المواطن على أنّه صاحب حق والحكومة على أنّها ملزمة قانونًا بمنح المواطن هذا الحق، عززت المنظمات غير الحكومية شرعية المطالب الخدمية الاجتماعية من خلال صبغها

[٢١] "مبادرة العمال والفلاحون يكتبون الدستور". المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ٢٠١٢. متوفر على: https://bit.ly/2NturiN

[٢٢] مدى مصر: . "Administrative Court blocks attempt to seize Ramlet Bulaq" ٢٠١٣. MadaMasr. متوفر على: https://www.madamasr.com/en/2013/08/28/news/u/administrative-court-blocks-attempt-to-seize-ramlet-bulaq/

23 Kennedy, Merit. "A big battle over a tiny island in the Nile". 2013. NPR. https://www.npr.org/2013/03/09/173820639/a-big-battle-over-a-tiny-isle-in-the-nile

[٢٤] مثال على واحدة من المئات من المطالبات بمجانية الرعاية الصحية على حساب الدولة. اليوم السابع «دعوى قضائية من المركز المصري لإلزام الدولة بحماية الحق في الصحة» متوفر على: https://bit.ly/2Mfc1hd

بطابع قانوني وحقوقي. من هذا المنطلق، لحظ الباحثون صعود «الخطاب الحقوقي» كشبه بديل عن الأيدولوجية في الفترة التي تلت عام ٢٠١١ (مثال "بايات" ٢٠١٧)[٢٥]. ويُلاحَظ أنّ اتساع الخطاب الحقوقي قد تجاوز المنظمات غير الحكومية نفسها, حيث رفعت هذا الشعار مجموعات المواطنين الذين يطالبون بـ "حقهم" بالسكن والمياه النظيفة والتعليم وغيره. وفي كثير من الأحيان, يعرّف المتظاهرون عن أنفسهم على أنهم «أصحاب حق" ("كوركيري" وخليل ٢٠١٨, ١٥٩)[٢٦].

[25] Bayat, Asef. Revolution without Revolutionaries: Making Sense of the Arab Spring. Stanford University Press, 2017.

[26] Corkery, Allison, and Heba Khalil. «Do Metrics Matter? Accountability for Economic and Social Rights in Post-Revolution Egypt.» Economic and Social Rights in a Neoliberal World (2018): 150.

من الهيكليات التنظيمية إلى القدرة على التعطيل 37

انتقلت أدبيات الحراك الاجتماعي من تعريف الاحتجاج على أنّه عبارة عن مجموعات منظمة تعبّر عن مطالب على امتداد فترة طويلة من الزمن إلى الاعتراف بالتحركات التعبوية, والمتفرقة, وغير المنظمة, وقصيرة المدى. ويوصّف الباحثون هذه الظواهر على أنّها «حركات الفقراء» ("بيفان" و"كلوارد", ١٩٧٧)[٢٧] و"ثورات كلّ يوم" ("جيمس سكون", و»آصف بايات", و»مارينا سيترين"). ويميّز "بيفان" و"كلوارد" (١٩٧٧)[٢٨] ما بين التعبئة والتنظيم. فباعتقادهم, لا يحتاج الفاعلون لأن ينظموا أنفسهم أو لينضموا إلى أي تنظيمات كي يمارسوا السياسة التعطيلية, بل يمكن أن تمارس هذه السياسة حين يتحرك الناس للمشاركة في أعمال تعطيلية حتى لو كانت مؤقتة ومن خارج الأطر التنظيمية. ويرى الباحثان أنّه حتى من خارج الهيكليات التنظيمية, لا داعي لأن تكون الاحتجاجات عفوية, إذ يمكن للمعنيين التخطيط ووضع الاستراتيجيات وتعبئة المناصرين والمشاركين. وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة في هذا البحث الذي يتناول الاحتجاجات الخدمية, بما أنّ الغالبية العظمى من الاحتجاجات ليست نتاج أي تنظيم بل تعبئة فاعلين محليين مثل الطلاب والسكان والمجموعات المدنية والأهالي الفقراء في المدن.

إنّ عدم حاجة المجموعات لتنظيم نفسها كي تنفذ سياسات تعطيلية تُعدّ فكرة مثيرة للاهتمام وتثير التساؤلات حول التكتيكات والوسائل المستخدمة من قبل المتظاهرين المطالبين بالخدمات الذين هم بمعظمهم فاعلين غير منظمين. وللإضاءة أكثر على تكتيكات الاحتجاج, سأتناول عام ٢٠١٣ كمثال لسببين أساسيين: أولاً, شهد العام ٢٠١٣ العدد الأكبر من الاحتجاجات بشكل عام, والاحتجاجات الخدمية بشكل خاص على مرّ العقدين الماضيين. ثانيًا, تُعتبر ٢٠١٣ سنة مميزة بما أنّها شهدت على تبدل النظام الحاكم في منتصف العام بالضبط, من "الأخوان المسلمين" إلى العسكر, ما يمكّن من تقييم تأثير تغير النظام على الممارسة الاعتراضية وتكتيكاتها.

[27] Piven, F. F., & Cloward, R. (1977). Poor People›s Movements (New York. Pantheon, 101(2).
[٢٨] المرجع نفسه.

الصورة ١. جدول يظهر أساليب الاحتجاج والفاعلين في عام ٢٠١٣[٢٩]

Protest Tactic	Residents	Students	Active Drivers	Workers	Informals	Activists	Total
Sit_in	623	474	92	1,394	91	241	2,915
strike	14	18	54	522	21	6	635
siege	177	51	3	217	9	4	461
selfharm	21	18	5	98	6	3	151
rblockade	646	41	225	99	33	12	1,056
Total	1,481	602	379	2,330	160	266	5,218

بحسب الصورة ١، كانت التظاهرات والاعتصامات الأسلوب الأكثر شيوعًا للاحتجاج في عام ٢٠١٣، يليها قطع الطرق بما فيها قطع سكك الحديد والطرق الرئيسية والفرعية وإشعال الإطارات لتعطيل حركة المرور. ومن اللافت أنّ الأهالي (أو المواطنين العاديين) كانوا المسؤولين عن معظم حالات قطع الطرق، ما يشير إلى أنّ المجموعات غير المنظمة من المواطنين قادرة على التعطيل وعلى استخدام تكتيكات عنيفة لإيصال مطالبها.

ومن الملاحظ أنّه من أصل ٦٤٦ عملية قطع طرق قام بها المواطنون ضمن تحركاتهم الاحتجاجية المطالبة بالخدمات، ٤٦٥ قام بها الأهالي في مناطق ريفية (٧٢% من إجمالي عمليات قطع الطرق من قبل المواطنين)، فيما ١٧٧ فقط كانت في المدن (٢٧%). بالتالي الأهالي الريفيون غير المنظمين أكثر احتمالاً للقيام بتحركات تعطيلية مقارنةً بسكان المدن، ما يطرح فرضيات مهمة حول أي خطوات يمكن أن يتّخذها الفاعلون لمواجهة تهميشهم.

تشكّل قرية "التحسين" مثالاً جديرًا بالدراسة في هذا السياق. فهذه القرية الكائنة في محافظة "الدقهلية" في منطقة "الدلتا" أعلنت الانفصال الإداري في سبتمبر/أيلول عام ٢٠١٢. ومثل الحال في العديد من القرى المصرية، كانت "التحسين" عالقة في دوامة من الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية، بدءًا من نقص الخدمات الأساسية مثل الصحة

[٢٩] إجمالي عدد التحركات الاحتجاجية في الجدول أقل من إجمالي عدد الاحتجاجات في العام (بـ ١٤ احتجاجًا) نتيجة أعداد ناقصة في البيانات الصادرة عن ECESR ٢٠١٣/٢٠١٤

والتعليم وأنظمة الصرف الصحي، إلى الحرمان الممنهج للفلاحين في القرية من أراضيهم ومن القدرة على العمل. وعلى الرغم من كلّ ذلك، ثار القرويون على الدولة بسبب مطلب واحد: بناء طريق يربطهم بالعالم الخارجي ويمكنهم من الوصول إلى الخدمات المتوفرة في القرى المجاورة ("الجريدلي" وآخرون، ٢٠١٦)[٣٠]. وعلى الرغم من أنّ إعلان الانفصال ليس حدثًا يتكرر دائمًا من قبل القرويين أو المواطنين بشكل عام، إلا أنّه يمكن النظر إلى هذه الخطوة كمحاولة أو تكتيك للإضاءة على قضيتهم في ظلّ تهميش القرويين في التغطيات الإعلامية والأولويات الوطنية. وإذا كانت "التحسين" هي الاستثناء، فأحداث "جمصة" شكّلت القاعدة في عام ٢٠١٣.

في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٣، قطع سكان قرية "جمصة" في محافظة "دمياط" أحد الطرق الرئيسية المؤدية للمحافظة، معطلين حركة السير احتجاجًا على انقطاع التيار الكهربائي عدّة مرّات يوميًا. وفي اليوم عينه، أقام سكان مجمعات سكنية في مدينة "دمياط" اعتصامًا أمام المركز الرئيسي للشرطة، أيضًا احتجاجًا على انقطاع التيار الكهربائي.

توجد أسباب عدة تشرح أسباب لجوء المجموعتين من السكان إلى أساليب مختلفة للاحتجاج على المطلب عينه. وبحسب "أيبي" و"بوش"، فإنّ غياب التغطية الإعلامية يعتّم على قضايا أهالي الريف ويجعل تحركهم غير مجدٍ[٣١]. ولعلّ قطع الطريق وغيره من الأعمال التعطيلية وسيلة تمكن القرويين «غير المرئيين" من جذب اهتمام وسائل الإعلام ما قد يستدعي ردة فعل من قبل السلطات. ويتعين اختبار هذه الفرضية في البحوث المستقبلية التي تتناول سنوات أخرى وأنواع أخرى من الاحتجاجات الخدمية.

[30] El-Geredly et.al. "Tahseen: The Seceding Village of Egypt›s Delta". Egyptian Center for Economic and Social Rights. (2016). Retrieved from: https://www.academia.edu/24440884/Tahseen_The_Seceding_Village_of_Egypts_Delta_Arabic_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86_%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%84%D8%AA%D8%A7

[31] Ayeb, H., & Bush, R. (2014). Small Farmer Uprisings and Rural Neglect in Egypt and Tunisia. Middle East Research, 272, 2-11.

من الحماسة الثورية إلى مفاعيل الانقلاب

دائمًا ما يكون السياق السياسي معقدًا بحيث يتعذّر إجراء تحليل شامل أو تعميم، فهو غير متجانس ولا يتم اختباره بالطريقة عينها من قبل الفرقاء المختلفين حتى ضمن المحافظة عينها. ويرى البعض أنّ الاعتقاد بوجود الفرصة السياسية أهم حتى من وجودها الفعلي. وتسهم عوامل عدّة في اختيار الفاعلين للطرق التي سيعتمدونها في احتجاجاتهم، مثل مدى تهميش الفاعلين وإدراكهم لمدى تأثير حركتهم والحاجة إلى إيصال احتجاجهم وقضيتهم إلى الرأي العام.

في أدبيات الفرصة السياسية، يعتمد الفاعلون على السياق القائم من أجل تحديد التكتيكات التي سيعتمدونها والأدوات اللازمة والنتائج المرغوبة ("ماير" ١٢٦)[٣٢]. ويركّز أدب الفرصة السياسية بشكل عام على العالم من خارج الحركة الاحتجاجية من أجل فهم نوع التعبئة التي يختارها الفاعلون والمطالب التي يعبّرون عنها والتكتيكات والاستراتيجيات التي يعتمدونها ومدى تأثيرهم على مؤسسات الدولة. هذا وقدم الباحثون في مجال الفرصة السياسية دراسة نقدية للأدبيات الراهنة حول الحركات الاجتماعية نظرت إلى الحركات على أنها أمور لا تاريخية قائمة بذاتها، والتعبئة على أنها تجليات ضمن سياق ثابت لا متغير (ماير، ١٢٧)[٣٣]. وأشار أولئك الباحثون إلى التباين في المرحلة والمضمون والنظام السياسي والمؤسسات، بالتالي في الاعتراض الذي تنفّذه الحركة. ومن هذا المنطلق، تتناول أدبيات الفرصة السياسية صراحة الوسائل المتوفرة لمجموعة من الفاعلين للتعبير عن شكواهم ضد السلطات.

يرى "تشارلز تيلي"[٣٤] أنّ أولئك الفاعلين يختارون تكتيكات واستراتيجيات من ضمن طيف اعتراضي واسع، وذلك ربطًا بالفرصة السياسية وسياق عملهم الاحتجاجي. ويتصور "تيلي" العلاقة التاريخية ما بين نشوء المؤسسات السياسية الديمقراطية وتشريع الاحتجاج وتوسعه ليشمل أشكال أخرى من المشاركة السياسية غير التعطيلية. وتقدم دراسة الحالة المصرية لعام ٢٠١٣ مثالاً معاكسًا، من خلال إظهار كيف يحدث تبدل النظام في منتصف العام ٢٠١٣ تغيرًا سلبيًا في الفرصة السياسية عبر التضييق على الحركات الاحتجاجية.

من اللافت أنّ العدد الإجمالي للاحتجاجات تراجع بشكل ملحوظ في النصف الثاني من العام ٢٠١٣، من ٤٥٧٦ حركة احتجاجية في النصف الأول من العام إلى ٦٥١ فقط في ظلّ الحكم العسكري[٣٥]. وإلى جانب التراجع الكبير في عدد الاحتجاجات، تبرز مسألة مهمة أخرى تتعلق بالحجم النسبي للاحتجاجات التعطيلية (مثل قطع الطرق) من إجمالي التحركات الاحتجاجية. ففيما شكّل قطع الطرق ٢١% من

[32] Meyer, D. S. (2004). Protest and political opportunities. Annual Review of Sociology, 30, 125-145.
[٣٣] المرجع نفسه.
[34] Tilly, C. (1995). Popular Contention in Great Britain, 1758-1834. Routledge.
[٣٥] حسابات الباحث الخاصة استنادًا إلى بيانات ECESR ٢٠١٣

إجمالي التحركات الاحتجاجية في النصف الأول من العام تحت حكم "الأخوان المسلمين"، تراجعت هذه النسبة إلى النصف في ظلّ الحكم العسكري، حيث بلغت ١٠% فقط من إجمالي التحركات الاحتجاجية في النصف الثاني من العام، واستمرت النسبة في التراجع لتبلغ ٢% فقط في عام ٢٠١٤. ويؤشر ذلك إلى الدور الذي يلعبه النظام والسياق السياسيين، حيث يأخذ الفاعلون خطر الاعتقال في عين الاعتبار حين يختارون الوسيلة التي يريدون اعتمادها في الاحتجاج.

الخلاصة: من حركات متناثرة إلى تغيير اجتماعي؟

إنّ الحركات الاجتماعية والأشكال الأخرى من التحركات الاعتراضية, بما فيها اللا حركات والثورات اليومية العادية ليست ثابتة, بل هي تنمو وتتحول وتذوي وتعود إلى الحياة بأشكال مختلفة. فطريقة تطوّر الحركات الاجتماعية والأفعال الاحتجاجية لا يقتصر ارتباطها بالسياق والخصوم والفرص فحسب, بل أيضًا ترتبط بالفاعلين أنفسهم وشبكات علاقاتهم وحركاتهم الاعتراضية وكيفية جعلهم عملهم ذا مغزى.

لطالما كانت سياسة الفقراء على سبيل المثال مسألة مثيرة للجدل, فثمة اعتقاد شائع بأنّ الفقراء غير قادرين على تحمّل تكلفة الاحتجاج. ولكن هل هذا يعني أنهم يلتزمون الصمت؟ يتناول "بايات" أفكار "سكوت" (١٩٨٥) حول "مقاومة" الفقراء ويعيد تعريفها على أنّها «الزحف» البطيء للفقراء, حيث يعاين بدقة التقدم البطيء ولكن «الواسع للأشخاص العاديين على أصحاب الأملاك والسلطة من أجل البقاء وتحسين حياتهم»[٣٦]. تصوير تحرك الفقراء على أنّه زحف بطيء يتفادى الطابع الجوهري والرومنسي لمقاومة الفقراء اليومية, ويعرّف مفهوم السلطة على أنّها متوزعة وغير مركزية, ولكن في صفّ الدولة القوية أو الخصوم.

تعتمد اللا حركات الخدمية بدرجة كبيرة على هذا الزحف البطيء ولكن الواسع من أجل تحسين الفرص الحياتية للفقراء. ويعتبر استقطان المنازل والأراضي الشاغرة استراتيجية شائعة يعتمدها الفقراء في المدن والريف لتلبية حاجاتهم الأساسية لناحية السكن والكهرباء والماء بهدف تحسين مستواهم المعيشي. ومن خلال الأعمال الجمعية التي يقوم بها فاعلون غير جمعيين, ترجمت حالات الاستقطان حول العالم إلى نوع من الحركة العالمية التي تؤثر على التجديد السكني والسياسات المدنية وتؤدي إلى خلق واقع جديد على الأرض.

وفي الجنوب العالمي بشكل خاص, يستقطن الفقراء بشكل بطيء ولكن متصاعد أراضي الدولة (أو الأراضي الخاصة في بعض الحالات) بدون أن يتقصدوا إرسال رسالة سياسية ولكن «بسبب الحاجة» ("بايات" ٢٠٠٠, ٥٤٧)[٣٧]. والملاحظ أنه "فيما يتم تحقيق التقدم بهدوء وبشكل فردي ومتدرج, غالبًا ما يأتي الدفاع عن المكتسبات بشكل... جماعي وبصوت عال" (المرجع نفسه). ويطرح ذلك علامة استفهام حول إمكانية أن يرتقي هذا الزحف من قبل المواطنين العاديين إلى مستوى التغيير الحقيقي. فالفقراء الذي يتعدون على الأراضي أو الخدمات الكهربائية لا يتقدمون بمطالب من الدولة ولا يحاربون أنظمة انعدام المساواة التي تبقيهم فقراء ولا يعملون من أجل تغيير النظام بالنسبة للجميع, بل يعملون بصمت من أجل تغيير حياتهم الخاصة.

[36] Bayat, Asef. "From Dangerous Classes to Quiet Rebels", International Sociology. September 2000. Vol 15 (3); 533-557.
[37] Bayat, Asef. "From Dangerous Classes to Quiet Rebels", International Sociology. September 2000. Vol 15 (3); 533-557.

ولكن الاحتجاجات الخدمية الي نتناولها في هذا البحث مختلفة وتضيء على نوع مختلف من الأعمال الجمعية والفاعلين غير الجمعيين. وكما تقول "عبد الرحمن"، فإنّ الاحتجاج وليس الزحف، يعبّر عن مطالبة سياسية من النظام واعتراض على السياسة القائمة ومطالبة بالتغيير[٣٨].

في الختام، لا بدّ من تناول التحدي الأكبر الذي يتعين لأي احتمال في التغيير أن يواجهها، ويتمثل باللحظة النيوليبرالية التي نعيش فيها. فقد أصبحت النيوليرالية «جزءًا من الطريقة الذي نفسر فيها العالم ونعيشه ونفهمه» (هارفي ٢٠٠٧، ٤٢)[٣٩]، إذًا ما هي احتمالات التغيير؟ على الرغم من المقاومة المتصاعدة، يلاحظ "هارفي" أنّ الحركات الاجتماعية تركز على الحياة اليومية للسكان المحرومين، فيما تتجاهل السياسات الكلية للنيوليبرالية والصراع الراديكالي اللازم استنادًا إلى المكانة الطبقية (٤٣). ويذهب "بايات" خطوة إضافية إلى الأمام ليؤكد أن غياب المقاومة الراديكالية هو في الواقع نتيجة مباشرة للنيوليبرالية[٤٠].

يصف "بايات" النيوليبرالية على أنها «عقلانية اقتصادية تثير الخلاف وشكلاً من الحاكمية التي ترعى الامتثال» (بايات ٢٠١٧، ٢٠)[٤١]. وهو يؤكد بشكل خاص أن المعيارية النيوليبرالية أنتجت انشقاقًا، ولكنها في الوقت عينه قلصت تطرفه: «النيوليبرالية لا تشتمل النزاع فحسب بل تبني هيكلية الامتثال»[٤٢]. من هذا المنطلق، اعتبرت المجموعات المتنامية الناشطة في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي، إلى جانب المنظمات غير الحكومية والناشطين، بمن فيهم المعارضة الإسلامية، النموذج النيوليبرالي من المسلّمات ولم تسع إلى تحدّي العلاقات المرتبطة بالملكية أو التوزيع العادل للثروة وقامت لدرجات متفاوتة بـ "التطبيع مع النيوليبرالية"[٤٣]. وقد يرى البعض أنّهم فشلوا في الاستفادة من الاحتجاجات اليومية للمواطنين بما فيها الاحتجاجات المطالبة بالخدمات وبالوصول إلى المستحقات الأساسية.

بالنتيجة، تطورت المعارضة السياسية من «النزعة القوية المناهضة للامبريالية والمؤيدة للعدالة الاجتماعية إلى تبّني السياسات الإصلاحية والاقتصاد النيوليبرالي"[٤٤]. ويكمن خلف تقليص التطرف التخلي عن السياسات الطبقية لصالح السياسة الهوياتية،

[38] Abdelrahman, Maha. «In praise of organization: Egypt between activism and revolution.» Development and Change 44, no. 3 (2013): 569-585.

[39] Harvey, David. «Neoliberalism as creative destruction.» The annals of the American academy of political and social science 610, no. 1 (2007): 21-44.

[40] Bayat, Asef. Revolution without Revolutionaries: Making Sense of the Arab Spring. Stanford University Press, 2017.

[٤١] المرجع نفسه.

[٤٢] المرجع نفسه، ص ٢٣.

[٤٣] المصدر نفسه، ص ٢٤.

[٤٤] المصدر نفسه، ص ٢٦.

بالإضافة إلى عدم بروز النيوليبرالية بما أنها باتت أمرًا طبيعيًا (بايات ٢٠١٧, هارفي ٢٠٠٧)[٤٥] [٤٦]. كذلك, قضت النيوليبرالية بشكل مبتكر على أساليبنا في المقاومة. مع ذلك, فإنّ عملية إعادة انتاج النيوليبارلية تواجه أيضًا اعتراضات وتحديات. وطالما يتم استخدام النيوليبرالية من خلال الكسب عبر الحرمان, فإنّ الأعداد المتزايدة من المحرومين سيدركون في يوم ما هيكلية البؤس التي يعانون منها وسيقاومون. وتعطي الاحتجاجات الخدمية أملاً على هذا الصعيد, فمع ازدياد الحرمان وتراجع الخدمات, لن يتوقف المواطنون عن النزول إلى الشارع حتى لو بدون تنظيم. وعلى الرغم من أنّ نقص التنظيم لا يؤدي بالضرورة إلى التغيير الاجتماعي, إلا أنّ تسييس جماعات المواطنين الذين كانوا في السابق لا سياسيين من خلال المشاركة في سياسة الشارع والأعمال الجمعية, يُعد بحدّ ذاته بفرص جديدة.

[٤٥] المصدر نفسه.

[46] Harvey, David. «Neoliberalism as creative destruction.» The annals of the American academy of political and social science 610, no. 1 (2007): 21-44.

المراجع

2015. Annual Protest Report. Egyptian Center for Economic and Social Rights. http://ecesr.org/wp-content/uploads /2016/01/2015-Protests-interactive.pdf

2016. Press Release: 1736 Protest in Egypt During 2016. Egyptian Center for Economic and Social Rights. http://ecesr.org/?p=775172

2017. Social and Economic and Labor Protests in 2017. Social Justice platform and Egyptian Center for Economic and Social Rights. https://sjplatform.org/wp-content/uploads/2018/05/PROTESTS-2017-1.pdf

El-Geredly et.al. "Tahseen: The Seceding Village of Egypt's Delta". Egyptian Center for Economic and Social Rights. (2016). Retrieved from: https://www.academia.edu/24440884/Tahseen_The_Seceding_Village_of_Egypts_Delta_Arabic_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86_%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9_%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%84%D8%AA%D8%A7

El-Meehy A., "Egypt's Popular Committees: From Moments of Madness to NGO Dilemmas" (2012) 45 Middle East Report 29.

Harvey, David. Neoliberalism: A brief history. (2005)

Abdelrahman, Maha. "In praise of organization: Egypt between activism and revolution." Development and Change 44, no. 3 (2013): 569-585.

Ayeb, H., & Bush, R. (2014). Small Farmer Uprisings and Rural Neglect in Egypt and Tunisia. Middle East Research, 272, 2-11.

Bayat, Asef. "From Dangerous Classes to Quiet Rebels", International Sociology. September 2000. Vol 15 (3); 533-557.

Bayat, Asef. Revolution without Revolutionaries: Making Sense of the Arab Spring. Stanford University Press, 2017.

Corkery, Allison, and Heba Khalil. "Do Metrics Matter? Accountability for Economic and Social Rights in Post-Revolution Egypt." Economic and Social Rights in a Neoliberal World (2018): 150.

ECESR.

2012. Labor and Economic Protests. Egyptian Center for Economic and Social Rights. http://ecesr.org/?p=7113

2013. Annual Protest Report. Egyptian Center for Economic and Social Rights. http://ecesr.org/?p=768677

2014. Annual Protest Report. Egyptian Center for Economic and Social Rights. http://ecesr.org/wp-content/uploads/2016/07/2014-Protests-2.0.pdf

Piven, F. F., & Cloward, R. (1977). Poor People's Movements (New York. Pantheon, 101(2).

Roll, Stephan. "Managing change: how Egypt's military leadership shaped the transformation." Mediterranean Politics21, no. 1 (2016): 23-43.

Rutherford, Bruce K. 2018. Egypt's new authoritarianism under sisi. The Middle East Journal 72, (2) (Spring): 185-208

Scott, J. C. (2008). Weapons of the weak: Everyday forms of peasant resistance. Yale University Press.

Tilly, C. (1995). Popular Contention in Great Britain, 1758-1834. Routledge.

Harvey, David. "Neoliberalism as creative destruction." The annals of the American academy of political and social science 610, no. 1 (2007): 21-44.

Hassan, Hatem M. "Extraordinary politics of ordinary people: Explaining the microdynamics of popular committees in revolutionary Cairo." International Sociology 30, no. 4 (2015): 383-400.

Klein, Naomi. The shock doctrine: The rise of disaster capitalism. Macmillan, 2007.

Meyer, D. S. (2004). Protest and political opportunities. Annual Review of Sociology, 30, 125-145.

Piven, F. F. (2006). Challenging authority: How ordinary people change America. Rowman & Littlefield Publishers.

ورقة مسحية عن الفاعلين في مجال الحقوق المدنية والسياسية في مصر بعد عام ٢٠١١

عمرو اسماعيل:
باحث في الاجتماع السياسي، حاصل على درجة الماجستير في علم الجريمة و العدالة الجنائية من جامعة «درهام» بالمملكة المتحدة وله دراسات متعددة عن الناشطين الحقوقيين و أنماط بناء الحملات الاحتجاجية بعد ٢٠١١

ملخّص

عندما اندلعت الثورات في العالم العربي، عُلّقت آمال عريضة على أن تؤدي هذه التحرّكات إلى تحول ديمقراطي وأن تتحقّق المطالب المُردّدة في الهتافات المرفوعة آنذاك. لهذا كان لا بدّ من دراسة سير عمل الفاعلين في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية في البلاد التي شهدت على هذه الثورات، قبل وبعد التحرّكات. في مصر، برزت ثورة يناير ٢٠١١ كنقطة مفصلية للمجتمع المدني بحيث أصبحت علاقة الحركة الحقوقية بمسار التحول السياسي بعد الثورة، وإلى اليوم، مصيرية للمجتمع المدني، خاصةً في ظل الردة السلطوية ومصادرة المجال العام، والتضييق على هوامش الحريات التي تعمل بها الحركة الحقوقية ذاتها. دفع هذا الأمر بباحثين مثل «عمرو إسماعيل» لإجراء عملية مسح لهؤلاء الفاعلين، حيث يتساءل في ورقته البحثية هذه عن العلاقات والتشبيكات والتحالفات بينهم، وعن كيفية قيامهم بتأطير خطابهم وإدارة عملية التعبئة. كذلك يبحث «عمرو إسماعيل» في ارتباط الفاعلين الجدد بالفاعلين القدامى في خضم عمليتي التأطير والتعبئة، وسيادة نزاع بين الخطابات المؤطِّرة للحقوق المدنية والسياسية. ويضرب في ورقته أمثلة بـ «الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان» و«مركز هردو لدعم التعبير الرقمي» و«المفوضية المصرية لحقوق الإنسان» و«مركز عدالة»، ويشير إلى قدر التداخل بين الجيلين الأوّل والثاني من العمل الحقوقي على المستويين التنظيمي والشخصي، فكثير من منظمات الجيل الأول قد نشطت في حملات ومبادرات مشتركة.

مقدمة:

من الصعب دراسة آثار الثورات العربية من دون الوقوف على ما أحدثته تلك الثورات من فتح للمجال العام ومن تغييرات في الخطاب الحقوقي والسياسي. فقد عُلّقت على الثورات العربية آمال عريضة بأن تؤدي إلى تحول ديمقراطي وأن تقوم الهتافات التي رفعتها، والمنادية بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، بتحقيق تلك الطموحات.

يربط "Linz" و"Stepan" ما بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ويحددان خمسة عوامل تسهم في التحول الديمقراطي الناجح، ألا وهي مجتمع مدني حيوي ومجتمع سياسي مستقل وحكم القانون وبيروقراطية فعالة ومجتمع اقتصادي مؤسسي[1]. لذا من المهم دراسة المجتمع المدني الحقوقي ودوره في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية في مرحلة التحول الديمقراطي.

تكمن أهمية دراسة الحالة المصرية في أنها شهدت أولًا انفتاحًا وتمددًا للفاعلين الحقوقيين في أعقاب ثورة يناير تبعها تعثّر، فانهيار لتجربة الانتقال الديمقراطي قصيرة العمر مع انكماش المجتمع المدني في خضم موجة من القمع والانقضاض على كل المكاسب التي قد حققتها الثورة المصرية، ومنها إتاحة المجال العام وفتح الباب أمام حرية التنظيم وحرية التعبير.

تُجري هذه الورقة البحثية عملية مسح للفاعلين في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية في مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١، بهدف الإجابة على جملة من الأسئلة هي: ما هي خريطة الفاعلين في مجال الحقوق المدنية والسياسية؟ وما هي العلاقات والتشبيكات والتحالفات بين هؤلاء الفاعلين؟ كيف قام الفاعلون بتأطير خطابهم وكيف أداروا عملية التعبئة؟ وكيف ارتبط الفاعلون الجدد بالفاعلين القدامى في خضم عمليتي التأطير والتعبئة؟ وهل ساد نزاع أو صراع بين الخطابات المؤطّرة للحقوق المدنية والسياسية؟

وتتطرّق الورقة أيضًا إلى دراسة دور المنظمات الدولية ومدى تعاطيها مع الفاعلين المحليين، والبحث في إذا كان وجودهم إيجابيًا أم سلبيًا. ومن أجل الإجابة على تلك الأسئلة، تدرس الورقة التغيرات في السياق المصري منذ ٢٠١١ وحتى الآن، والتي تؤثّر على قدرات عمل الفاعلين. كذلك تبرز الورقة الاستراتيجيات التي اتخذها الفاعلون للتعامل مع التغيرات السياسية في مصر خلال هذه الفترة.

تستهل الورقة بتقديم إطار مفاهيمي، ومن ثم تنقسم إلى ثلاثة أقسام، يقدم أولها خريطة للفاعلين بما يعرض للفاعلين الحاليين والعلاقات والتحالفات القائمة بينهم، وترمي الخريطة إلى إيضاح السياق الأوسع لنشاط

[1] Linz, J. and Stepan, A. (1998). Problems of democratic transition and consolidation. Baltimore: Johns Hopkins Univ. Press.

الفاعليـن. أمـا القسـم الثانـي فيتنـاول عمليـة التعبئـة والأدوات التـي اسـتخدمها الفاعلـون مـن أجـل الحشـد للقضايـا المتعلقـة بالحقـوق المدنيـة والسياسـية فـي مصـر, والاسـتراتيجيات التـي جـرى اتباعهـا للتكيـف مـع التغيـرات التـي شـهدتها مصـر. ويأتـي القسـم الثالـث ليتنـاول عمليـة التأطيـر, والتـي عرّفهـا "سـنو وبنفـورد" بأنّهـا «عمليـة إعطـاء معنـى للأحـداث وتأويلهـا علـى نحـو كفيـل بتعبئـة مناصريـن محتمليـن، وكسـب تأييـد الجمهـور وفـك تعبئـة الخصـوم»[٢]. وفـي هـذا الجـزء يتـم عـرض أدوات التأطيـر المختلفـة التـي اسـتخدمها الفاعلـون مـن منظـور مقـارن مـع ربطهـا بالسـياق الـذي اتخذتـه الأحـداث السياسـية فـي مصـر, وإجـراء مقارنـة بيـن تأطيـر الخطابـات للفاعليـن الجـدد الذيـن نشـطوا بعـد ثـورة ينايـر والفاعليـن القدامـى الذيـن ظهـروا فـي عصـر مبـارك.

فـي هـذا السـياق, أجـرى الباحـث ثـلاث مقابـلات شـخصية مـع نشـطاء منخرطيـن فـي حـركات مختلفـة, واسـتخدم الأرشـيف المتـاح عـن الحـركات والمنظمـات المختلفـة اسـتنادًا إلـى المعلومـات التـي توفّرهـا الحـركات عـن نفسـها, سـواء عـن طريـق مواقـع التواصـل الاجتماعـي أو المواقـع الإلكترونيـة للحـركات بالإضافـة إلـى الأدبيـات فـي مجـال الحـركات الاجتماعيـة مصـر.

[٢] أوليفيه فيلول وأخرين. (٢٠١٧). ترجمة عمر الشافعي. قاموس الحركات الاجتماعية. صفصافة. القاهرة.

الإطار المفاهيمي

أولًا: ماذا نعني بالحقوق المدنية والسياسية؟

يُقصد بالحقوق المدنية والسياسية مجموعة الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي وقّعت عليه مصر في عام ١٩٦٧ وصادقت عليه في عام ١٩٨٢[٣]. وينصّ العهد على مجموعة من الحقوق والضمانات الأساسية مثل الحق في المحاكمة العادلة، والحق في التعبير وحرية الاعتقاد، والحق في الحياة، والحق في الحماية من التعذيب، والحق في الحرية، والحق في المعاملة الكريمة داخل السجون[٤].

ثانيًا: أنواع الفاعلين

تتناول الورقة عددًا من الفاعلين بأشكال تنظيمية مختلفة ينتمي البعض منها إلى منظمات غير حكومية، فيما ينتمي البعض الآخر إلى حركات اجتماعية حقوقية. لذا سنميز ما بين المنظمات والحركات، وما بين الشبكات الحقوقية والمجتمع الحقوقي.

يعرّف تشارلز تيلي الحركة الاجتماعية بأنها «سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد»[٥]. من جهتها تعرّف الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها «مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتُطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلًا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية. ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة".

وفي نفس الوقت، ثمة اختلاف ما بين شبكات حقوق الإنسان والمجتمع الحقوقي بشكل عام. فالمجتمع الحقوقي، وفقًا لعمرو عادلي، يشير إلى «شبكات غير نظامية من الأشخاص الملتزمين أيديولوجيًا بمناصرة حقوق الإنسان والذين عادة ما يكون لهم تاريخ شخصي أو عائلي طويل من التفاعل عن طريق العلاقات

[3] http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=54&Lang=AR
[4] https://www.unicef.org/arabic/crc/files/ccpr_arabic.pdf
[5] Tilly, C. (1993). Social Movements as Historically Specific Clusters of Political Performances. Berkeley Journal of Sociology, 38, 1-30. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/41035464

الشـخصية»[٦]. أمّـا "كيـك" و"سـيكينك"، فقـد عرّفـا شـبكات حقـوق الإنسـان بأنهـا «شـبكات عابـرة للحـدود تتضمـن فاعليـن مؤمنيـن بنفـس القيـم وبنفـس الخطـاب تجـاه قضايـا معينـة ويتبادلـون الخبـرات والمعلومـات والخدمـات بـل والأشـخاص أيضًـا, وأن هـدف الفاعليـن فـي تلـك الشـبكات ليـس فقـط التأثيـر علـى السياسـات بـل أيضًـا التأثيـر فـي النقـاش الدائـر حـول تلـك القضايـا والألفـاظ المسـتخدمة"[٧]. ويوضـح "كيـك" و"سـيكينك" أن هـؤلاء الفاعليـن قـد يتّخـذون شـكل منظمـات غيـر حكوميـة محليـة أو دوليـة أو حـركات اجتماعيـة محليـة أو مؤسسـات دينيـة أو مؤسسـات إعلاميـة ومثقفيـن وسياسـيين[٨]. ونسـتطيع القـول إن المجتمـع الحقوقـي يضـمّ الشـبكات الحقوقيـة مـع التركيـز علـى البعـد الشـخصي والعلاقـات مـا بيـن الأفـراد الملتزميـن بمبـادئ حقـوق الإنسـان.

[٦] عمرو عادلي (٢٠١٨).الحركة الحقوقية والسياسية التنازعية في مصر ٢٠٠٤-٢٠١٤.. ص ٧.
[٧] Keck, M. E., & Sikkink, K. (1998). Activists beyond borders: Advocacy networks in transnational politics. Ithaca, NY: Cornell University Press.
[٨] المرجع السابق

الشراكات والتحالفات

من الصعب رسم خريطة تحالفات الفاعلين في مجال الحقوق المدنية والسياسية في مصر بعد ٢٠١١ نظرًا لكثافة وسرعة التغييرات التي شهدتها الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ مع ظهور فاعلين جدد في ظل الزخم الذي واكب ثورة يناير ثم الانكماش الذي لحق بالمجال العام بعدها بفترة وجيزة، ما جعل ما تبقى من الكيانات الفاعلة تتكتل وتكافح من أجل الوجود، على حد تعبير محمد زارع، مدير مكتب مركز القاهرة بمصر، في حوار له مع «مدى مصر» في مايو ٢٠١٧ بقوله إن «معركة المنظمات الحقوقية مع الدولة هي معركة وجود» . وقد أشار عماد مبارك، الناشط الحقوقي ومؤسّس مؤسسة حرية الفكر والتعبير، إلى الفكرة نفسها في مقابلة أخرى مع «مدى مصر»، موضحًا أنّ المرحلة الحالية «هي مرحلة صعبة بالتأكيد لكن الحركة يجب أن تفكّر بشكل جديد وكيف نستطيع أن نمارس عملنا وأنشطتنا». ويُظهر ذلك أن الخطاب السائد داخل الحركة لا يقتصر على منظمة بعينها بل على مستقبل الحركة ككل .

والسبب الثاني الذي يصعّب رصد التحالفات في عملية نقل الخبرات والعلاقات، يكمن في انتقال الموظفين من منظمة لأخرى، نظرًا لوجود سوق محدودة نسبيًا لوظائف حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، جاسر عبد الرازق هو مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وأحد مؤسسي مركز هشام مبارك للقانون. وكان عبد الرازق مديرًا لوحدة المناصرة في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ولاحقًا أصبح نائب مدير المبادرة المصرية بعد ٢٠١١، ثم مديرًا للمبادرة في عام ٢٠١٥، وهو ما يؤكد على حضور الشبكات غير الرسمية التي تربط مجتمع حقوق الإنسان ببعضه البعض، وراء أشكال التنظيم الرسمية على هيئة مراكز أو منظمات أو جمعيات.

وينطبق الأمر نفسه على خالد علي، مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية السابق، فهو أيضًا أحد مؤسسي مركز هشام مبارك للقانون. وقد كان عضوًا بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي ثم استقال مع عدد من الأعضاء لتأسيس حزب العيش والحرية ليكون وكيل مؤسسي الحزب. وقد ترشح للرئاسة عام ٢٠١٨ قبل انسحابه بسبب عدم تقديم الضمانات الانتخابية الكافية. والجدير بالذكر أن المتحدث باسم الحملة هو عمرو عبد الرحمن، ويشغل منصب مدير وحدة الحقوق والحريات المدنية بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بالإضافة إلى أن الحملة الرئاسية قد تكونت بشكل أساسي من نشطاء مستقلين وآخرين يعملون بالمؤسسات المختلفة مثل "حرية الفكر والتعبير" و"المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" و"المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية". ونجد كذلك ضمن مؤسسي حزب العيش والحرية ناشطين حقوقيين آخرين عملوا بـ «المركز المصري" وبـ «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية".

وعلاوة على ذلك، فقد وفرت المنظمات الحقوقية مساحة للناشطين في الحركات الحقوقية الطوعية المختلفة من أجل الترقي الوظيفي ولاختيار الناشطية كمجال وظيفي ما أسهم في استمرار ناشطيتهم. فوفقًا لورقة لم تنشر بعد للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية عن حركة «لا للمحاكمات العسكرية»، نجد أن عدداً من نشطاء الحركة قد اختاروا العمل لاحقًا بالمنظمات الحقوقية. ونعني هنا بالناشطية كمجال وظيفي التحول من نشطاء طوعيين يعملون على قضايا معينة متعلقة بحقوق الإنسان إلى باحثين في مراكز بحثية أو منظمات غير حكومية تعمل على نفس الحقوق ويتقاضون رواتب، الأمر الذي يؤدي لتثمين خبرات هؤلاء النشطاء من ناحية وتأمين مستقبلهم الوظيفي من ناحية أخرى. وقد أثارت الناشطية كاختيار وظيفي اهتمام الباحثين، فيشير "جاك والن" و"ريتشارد فلاكس" في دراستهما حول انحسار ناشطية الستينات، إلى أنه من ضمن الأسباب الرئيسية وراء ذلك كان السؤال المتعلق بالمستقبل المهني الذي دفع العديد من النشطاء الشباب للانسحاب، في مقابل قلة اختاروا العمل في مجالات مرتبطة بالعمل الاجتماعي، وذلك حتى يوفقوا ما بين قيمهم الشخصية ومستقبلهم الوظيفي.[٩]

إن التنقل ما بين المنظمات هو عملية طبيعية تحدث في أي مجال عمل، وربما يكمن الفرق الرئيسي في أن المنظمات الحقوقية لا تتنافس بشكل عدائي على اجتذاب الكوادر، فبالرغم من أن منظمات مثل "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" و"المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" و"مركز النديم" هي منظمات تأسست ونشطت قبل ثورة يناير ٢٠١١، بينما منظمات مثل "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" و"مركز عدالة للحقوق والحريات" نشأت بعدها. إلا أن العلاقة ما بين الفاعلين القدامى الجدد يغلب عليها التعاون والتنسيق، وهو ما يؤكد على تماهي عمل تلك المنظمات المهنية مع الإطار الأوسع للحركة الحقوقية وانتماء الناشطين لمجتمع حقوقي أوسع يربطهم ببعضهم البعض. ونستطيع أن نرى هذا الأمر في البيانات المختلفة التي تتشارك فيها المنظمات السابقة في التوقيع، بالإضافة إلى الحملات المشتركة التي تقوم بها تلك المنظمات مثل حملة «الاهمال الطبي في السجون جريمة» التي يشترك فيها "مركز النديم" والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومركز عدالة، إلى جانب حركة «ضد الإعدام»، والتي تشارك فيها "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" و"التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" وحركة "لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين" و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان".

وثمة ملمح آخر من التعاون بين الفاعلين يتمثل في العلاقة ما بين المنظمات

[٩] فيليول وآخرون. (٢٠١٧). ترجمة عمر الشافعي. قاموس الحركات الاجتماعية. صفصافة. القاهرة.

الحقوقية والحركات الحقوقية والحركات التوثيقية، فالعلاقة ما بين حركة «لا للمحاكمات العسكرية» و"جبهة الدفاع عن متظاهري مصر" والمنظمات الحقوقية قد عكست تعاونًا وتنسيقًا واسع المدى والنطاق، بالإضافة إلى أن الحركات التوثيقية التي لا تقوم على المناصرة أو الحشد مثل "ويكي ثورة" قد حظيت أيضًا بدعم من المنظمات الحقوقية، إذ قام "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" بنشر بيانات "ويكي ثورة" على موقعه. ويرجع هذا التعاون إلى تشارك كل تلك المنظمات في التأطير لمبادئ الحقوق المدنية والسياسية خاصة في ما يتعلق بالحق في الوصول إلى لمعلومات.

نستطيع أن نرى هذا بوضوح في حالة الانتقال ما بين المنظمات والحركات المختلفة التي تميّز الشبكات الحقوقية، بالإضافة إلى وضوح العلاقات الإنسانية داخل المجتمع الحقوقي. فعلى سبيل المثال، تأسّست حركة «لا للمحاكمات العسكرية» على يد "منى سيف"، ابنة الناشط الحقوقي المعروف "أحمد سيف الإسلام"، مؤسّس "مركز هشام مبارك" الذي يعتبر من رموز العمل الحقوقي في مصر. بالإضافة إلى ذلك، اسم المركز نفسه، "هشام مبارك"، ما هو إلا تخليد للناشط الحقوقي "هشام مبارك"، مؤسّس "مركز المساعدة القانونية" الذي عمل به كل من "أحمد راغب" و"جاسر عبد الرازق" و"حازم مبارك".

إن خريطة الفاعلين متشابكة للغاية بسبب وجود مجتمع حقوقيّ يتكون من أفراد مؤمنين بمناصرة حقوق الإنسان وتربطهم علاقات غير رسمية - شخصية وعائلية. ونجد في نفس الوقت بجوار ذلك المجتمع الواسع، شبكات حقوق إنسان تتشارك فيها المنظمات الحقوقية المحلية والدولية والحركات وقادة الرأي والكتاب والسياسيين، والذين يتشاركون الخبرات والآراء، بالتزامن مع أبعاد مهنية لأشخاص في حالة تنقّل من منظمة لأخرى.

خريطة الفاعلين

تزامن انفتاح المجال العام في مصر في أعقاب الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير مع ظهور العديد من الفاعلين في مجال الحقوق المدنية والسياسية. وستسلّط هذه الورقة الضوء على عدد محدود من هؤلاء الفاعلين الكثر، وفقًا لمعياري التأثير والاستمرارية. وارتكز المعيار الرئيس في اختيار الفاعلين على قدرتهم على التأثير في مجال الحقوق المدنية والسياسية، وذلك إما عن طريق أفعالهم أو عن طريق دورهم في تأطير الأمور المتعلّقة بتلك الحقوق. ويرتبط مدى تأثير الفاعلين بمدى قدرتهم على الاستمرار، فعلى سبيل المثال، كانت حركة «كاذبون» حركة مهمة وذات تأثير واضح في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢، إلا أنها لم تترك تأطيرًا واضحًا للقضايا التي تعمل عليها. وكذلك فإن حركة "تمرد" التي لعبت دورًا كبيرًا في أثناء الحراك السياسي في ٢٠١٣ وحقّقت هدفها بعزل الرئيس السابق "محمد مرسي"، سرعان ما رأت انشقاقات داخل صفوفها[١٠]. ولاحقًا أطلق محمود بدر، مؤسّس الحركة، حزبًا تحت التأسيس بنفس الاسم، (حزب الحركة الشعبية العربية "تمرّد»).[١١] ولهذا السبب، سيتم استبعاد الحركتين والحركات ذات الظروف المشابهة من التحليل في إطار هذه الورقة البحثية.

سوف يتم تقسيم الفاعلين إلى قدامى اتخذوا أشكالًا مؤسسية مثل" المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" و"مؤسسة حرية الفكر والتعبير" و"مركز النديم للطب النفسي" و"المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، وهي المنظمات التي تشترك في انتمائها إلى الجيلين الأول والثاني من المنظمات الحقوقية التي نشطت في عصر مبارك قبل ثورة يناير ٢٠١١، وذلك في مقابل فاعلين جدد اتخذوا هم أيضًا أشكالاً مؤسسية مثل "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" و"مركز عدالة للحقوق والحريات" و"التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، و"دفتر أحوال" و"الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان». وبجانب هؤلاء الفاعلين الجدد، برز آخرون لا يتبعون الشكل المؤسسي بقدر ما كانوا أقرب لحركات أو حملات أو تنظيمات مثل «حركة لا للمحاكمات العسكرية»، وحملة «أوقفوا الإعدام»، و"ويكي ثورة". ويشترك هؤلاء الفاعلون في كونهم حركات وتشبيكات تجمع بين فاعلين مختلفين، إما أفرادًا مثل حركة "لا للمحاكمات العسكرية" أو أفرادًا ومنظمات حقوقية مثل حملة "أوقفوا الإعدام»، على نحو يؤكد على الرابط المستمر بين الأشكال المؤسسية وغير المؤسسية للعمل الحقوقي وانتظامها في إطار حركة حقوقية أوسع تستند إلى مجتمع حقوقي.

[١٠] عطية نبيل (٢٠١٣). " حملة تمرد: انشقاقات وخلافات في الحركة واتهامات بالفساد ". بى بى سى عربى. متاح عبر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131212_egypt_tamarod_divison

[١١] اليوم السابع (٢٠١٤). " «محمود بدر» يعلن تفاصيل تأسيس حزب «الحركة الشعبية العربية تمرد» بعد انتخابات الرئاسة .. أعضاء الحركة يبدأون غدًا جمع التوكيلات من المحافظات.. ويؤكد: تفعيل الدستور وتحقيق العدالة الاجتماعية أهم مبادئه ". متاح عبر: www.youm7.com/story/2014/5/13/1663253/محمود-بدر-يعلن-تفاصيل-تأسيس-حزب-الحركة-الشعبية-العربية-تمرد

المنظمات الحقوقية

يتناول هذا الجزء المنظمات الحقوقية التالية: «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" و"مركز النديم والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية" و"المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"مؤسسة حرية الفكر والتعبير" و"المفوضية المصرية للحقوق والحريات" و"التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" و"مركز عدالة للحقوق والحريات", التي تمثّل أجيالاً مختلفة من حركة حقوق الإنسان في مصر في هيئتها المؤسسية. والملاحظ أن أغلب هذه المنظمات تم تسجيلها كشركات محاماة أو بأشكال قانونية أخرى لكن ليس كجمعيات أهلية, إذ أن القوانين الحاكمة للمجتمع المدني بدءًا من قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ومرورًا بقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته ثم بقانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢, وانتهاءً بالقانون الحالي رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧, كلها تقيّد العمل المدني, وتُخضعه للكثير من المحددات والقيود الإدارية. فقانون ٨٤ لعام ٢٠٠٢ على سبيل المثال كان مليئًا بعبارات غامضة مثل الإحالات إلى النظام العام والآداب العامة وتهديد الوحدة الوطنية, الأمر الذي كان يعطي حق التأويل للدولة التي تستطيع أن تتحكم من خلال هذه النصوص بعمل المنظمات.[١٢] ومن المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من محاولات الجيل الأول التسجيل كجمعيات أهلية, إلا أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل، ما دفع المنظمات الجديدة إلى التسجيل تحت الأشكال المختلفة المذكورة سلفاً. فعلى سبيل المثال, "المنظمة المصرية لحقوق الانسان" التي تأسست عام ١٩٨٥ لم تنجح في التسجيل تحت القوانين المختلفة المتعاقبة المنظمة للعمل الأهلي حتى نجحت أخيرًا في الحصول على التسجيل كجمعية أهلية عام ٢٠٠٣ بعد ١٦ عامًا من المعارك القانونية[١٣]. والجدير بالذكر أن المنظمات تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث مع تقديم الإطار الذي نشأت فيه المنظمات في ضوء اختلاف تجارب التأسيس والعمل قبل ٢٠١١ عن بعد ٢٠١١ وخاصة بعد ٢٠١٣.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسّس بهي الدين حسن ومحمد السيد سعيد "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" في عام ١٩٩٣. وقد كان الاثنان من مؤسسي "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان", وأتى تأسيس المركز تجسيدًا لرؤية المؤسّسَين لشكل منظمات حقوق الإنسان بعد خلاف حول إغلاق أو فتح العضوية في "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان"[١٤].

يعمل المركز على دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي وتعزيز الحوار

[١٢] يارا شاهين (٢٠١٧). معضلات مستعصية: قضايا الحوكمة الداخلية في المنظمات الحقوقية المصرية. ص ٧
[١٣] المرجع السابق
[١٤] ياسمين شاش (٢٠١٧). مولد ووتطور ووتحديات الحركة الحقوقية في مصر. ٨.

بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولي. والمركز هو منظمة اقليمية وليست محلية، يعمل من خلال اقتراح سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية بالإضافة إلى العمل البحثي وتعليم حقوق الإنسان وبناء القدرات للمدافعين عن حقوق الإنسان[10]. ويتمتع المركز بوضع استشاري خاص في "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" بالأمم المتحدة وصفة المراقب في "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، وهو أيضًا عضو في "الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان" و"الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس)»، بالإضافة لكونه حاصلًا على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧[16].

ربما يعد مركز القاهرة ضمن أولى المنظمات التي قامت بعملية تنشئة حقوقية لأجيال جديدة استفادت منها جميع المنظمات الحقوقية الأخرى، إذ شارك العديد من الشباب في أنشطة المركز خاصة المدرسة الطلابية لحقوق الإنسان التي نظمها المركز من ١٩٩٣ حتى ٢٠١٥ والتي أصبح بعض خريجيها لاحقًا قيادات في منظمات حقوقية أو صحفيين أو باحثين أكاديميين[17].

وقد أسّس المركز "ملتقى المنظمات الحقوقية المستقلة" في بداية عام ٢٠١٠، وهو تجمّع لعدد من المنظمات الحقوقية في مصر. وأصدر الملتقى بيانًا تحت عنوان «استعراض سجل مصر لحقوق الإنسان أمام الأمم المتحدة: الحقيقة دائمًا ما تنكشف رغم أكاذيب الحكومة»، وقّعت عليه المنظمات الآتية: «جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان" و"الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية" و"جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء" و"دار الخدمات النقابية والعمالية" و"الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" و"مؤسسة المرأة الجديدة" و"مؤسسة حرية الفكر والتعبير" و"المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" و"مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان" و"مركز الأرض لحقوق الإنسان" و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" و"المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف" و"مركز أندلس لدراسات التسامح ونبذ العنف"، بالإضافة إلى "مركز هشام مبارك للقانون والمنظمة العربية للإصلاح الجنائي".[18]

وقد لعب الملتقى دورًا مهمًا بعد يناير ٢٠١١ إذ أصدر يوم ١٢ فبراير ٢٠١١ بيانًا أوضح فيه رؤية تلك المنظمات لمنظومة العدالة الانتقالية

[10] /cihrs.org/عن-المركز/
[16] Ibid
[17] مركز القاهرة يختتم دورته الطلابية الـ ٢٢ انظر:
https://cihrs.org/cihrs-concludes-its-22nd-student-training-program-on-human-rights-with-the-participation-of-43-students/?lang=en
[18] https://cihrs.org/press-release-egypt-reviewed-by-un-rights-council-truth-emerges-despite-government-lies/?lang=en

بعد الثورة تحت عنوان «عاشت الثورة الشعبية المصري ... سقط الديكتاتور ... المطلوب إسقاط الدولة البوليسية». يغلب على الملتقى السيولة التنظيمية, بحيث تستطيع المنظمات المشاركة في الملتقى اختيار التوقيع على بيانات ورفض التوقيع على بيانات أخرى, الأمر الذي يجعل أسماء المنظمات المشاركة في الملتقى متغيرة. فعلى سبيل المثال في البيان الصادر يوم ١٢ فبراير عام ٢٠١١, شاركت المنظمات التالية في التوقيع[١٩]:

- ائتلاف شباب ثورة الغضب
- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة ا المجتمعية
- جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- مؤسسة المرأة الجديدة
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف
- مركز قضايا المرأة المصرية
- مركز هشام مبارك للقانون
- مصريون ضد التمييز الديني
- المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
- منظمة دعم لتقنية المعلومات

نجد أن التقرير الصادر عن الملتقى في ٢٠١٤ (وهو الأخير الذي يتم فيه ذكر الملتقى على موقع "مركز القاهرة") الذي رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر قبل المراجعة الدورية لملف مصر بمجلس حقوق الإنسان تحت عنوان «تدهور هائل في حقوق الإنسان في مصر خلال الأربع سنوات الماضية», وقّعت عليه المنظمات التالية[٢٠]:

- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- الائتلاف المصري لحقوق الطفل
- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة الاجتماعية
- جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
- مركز الأرض لحقوق الإنسان
- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف
- مركز هشام مبارك للقانون

[19] https://cihrs.org/?s=الملتقى
[20] Ibid

- مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية
- مصريون ضد التمييز الديني
- المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
- مؤسسة المرأة الجديدة
- المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- مؤسسة قضايا المرأة المصرية
- نظرة للدراسات النسوية

وقد تكون تلك السيولة هي التي منحت الملتقى القدرة على الاستمرار، خاصةً في ظل التقلبات السياسية التي مرّت بها مصر عام ٢٠١٣. وبالرغم من أن البيان الأول الصادر للملتقى في فبراير/شباط ٢٠١٠ وقّعت عليه منظمات حقوقية فقط، تضمنت البيانات اللاحقة توقيع حركات حقوقية غير مؤسسية مثل "ائتلاف شباب ثورة الغضب" و"مصريون ضد التمييز الديني"، الأمر الذي يعبّر عن التعاون ما بين المنظمات الحقوقية غير الحكومية والحركات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، خاصةً في سياق ما بعد ثورة يناير مع انفتاح المجال العام.

بعد التضييق على المنظمات الحقوقية في عام ٢٠١٤، اضطر مركز القاهرة لنقل مقره الرئيسي إلى تونس عام ٢٠١٤[٢١]. وفي مايو/أيار ٢٠١٦، صدر قرار بمنع محمد زارع، مدير برنامج مصر بالمركز، من السفر[٢٢]. وفي ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، قضت محكمة جنايات القاهرة بالتحفّظ على أموال "بهي الدين حسن" على خلفية التحقيق معه في القضية ١٧٣ لعام ٢٠١١ المعروفة باسم "قضية التمويل الأجنبي»[٢٣].

مركز النديم

تأسس المركز في أغسطس ١٩٩٣ كشركة مدنية غير هادفة للربح، على أيدي "عايدة سيف الدولة" و"سوزان فياض" و"ماجدة عدلي" اللاتي كنّ قد قرّرنَ توظيف خبراتهن في العلاج النفسي من أجل مساعدة ضحايا التعذيب[٢٤]. الجدير بالذكر أنّ "عايدة سيف الدولة" كانت عضوة بالمنظمة المصرية لحقوق الانسان. اعتنى المركز بقضايا التعذيب وبقضايا العنف ضد المرأة، وفي أوّل عام له، قرّرت إدارة المركز أن العمل على مكافحة التعذيب يستوجب طرح القضية أمام الرأي العام عن طريق الحملات الدعوية والنشر[٢٥].

يقدّم المركز الدعم النفسي وخدمات إعادة التأهيل، بالإضافة إلى المساعدة القانونية لضحايا التعذيب مجانًا، كما ينشط في العديد

[21] https://www.frontlinedefenders.org/en/profile/cairo-institute-human-rights-studies
[٢٢] الشروق. منع الناشط الحقوقي محمد زارع من السفر.٢٧ مايو ٢٠١٦.
[23] https://eipr.org/en/press/2016/09/cairo-felony-court-freezes-assets-hossam-bahgat-founder-eipr
[٢٤] البداية. ماجدة عدلى وعايدة سيف الدولة وسوزان فياض.. ٣ سيدات واجهن جلاد السلطة وكسرن الصمت على التعذيب متاح عبر .http://albedaiah.com/news/٢٠١٦/٠٢/٢٢/١٠٧٦٢٤
[25] عن النديم https://alnadeem.org/content/

من التحالفات الدولية، فالمركز عضو مؤسس لشبكة «أمان»، وهي شبكة للمنظمات الفاعلة في مجال مكافحة التعذيب في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن المركز قد ساعد في تأسيس "المجموعة السودانية المناهضة للتعذيب"، وفي الفترة بين ١٩٩٣ ويوليو/تموز ٢٠٠٩، قدّم المركز خدماته إلى أكثر من ٣٠٨٨ ضحية تعذيب[٢٦].

يهتم المركز كذلك بقضايا العنف ضد المرأة، ففي عام ٢٠٠١ أسّس برنامجًا منفصلًا ليقدم المشورة لضحايا العنف المنزلي. وحاليًا توجد سبعة مراكز للاستماع في القاهرة ومركزان في "وجه بحري" واثنان آخران في "وجه قبلي"[٢٧]. وقد أصدر المركز عدة تقارير بخصوص مناهضة التعذيب في مصر أبرزها: «أرشيف التعذيب"، وهي دورية يصدرها المركز يحصر فيها أعداد ضحايا التعذيب من خلال الرصد الاعلامي، وتقرير عن الإهمال الطبي في السجون بالتعاون مع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية[٢٨].

كما أن المركز من مؤسسي مجموعة «يا تعالجوهم يا تفرجوا عنهم» ومجموعة «الإهمال الطبي في السجون جريمة»، وهي مجموعات نشطت في مجال تحسين مستويات الرعاية الصحية في السجون، وعمل المركز فيها بالتعاون مع نشطاء مستقلين ومنظمات حقوقية أخرى مثل "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" و"مركز عدالة للحقوق والحريات". وقد ترشح المركز لـ «جائزة توليب لحقوق الإنسان" عام ٢٠١٦[٢٩] في الوقت الذي كان يواجه المركز تعسفًا قانونيًا من الدولة ترتب عليه إغلاقه بقرار حكومي في فبراير ٢٠١٧ بعد عدة محاولات لغلقه في الأعوام السابقة نتيجة لمخالفات إدارية وفقًا للبيانات الحكومية[٣٠].

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

تأسست المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عام ٢٠٠٢ بواسطة حسام بهجت الذي كان يشغل قبلها منصب منسّق العلاقات الدولية بـ «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان"[٣١]. وتُعتبر المنظمة من الجيل الثاني لمنظمات حقوق الإنسان، وتعبّر ظروف نشأتها عن طبيعة الخلافات التي نشبت بين الجيل الأول والثاني، إذ تأسست المبادرة عقب قضية «كوين بوت» عندما تم القبض على العشرات من المثليين

[26] Ibid
[27] Ibid
[28] https://alnadeem.org/
[٢٩] «النديم» يقترب من «جائزة التيوليب لحقوق الإنسان».. وباسم يوسف يدعو للتصويت للمركز. ٦ سبتمبر ٢٠١٦ متاح عبر http://albedaiah.com/news/2016/09/06/120475
[30] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/02/160217_egypt_ngo_closed
٣١ مقابلة حسام بهجت مع الصدر السوسى
https://newint.org/columns/makingwaves/2009/07/01/hossam-bahgat/ .
مذكورة في ياسمين شاش (٢٠١٧). مولد وووتطور ووتحديات الحركة الحقوقية في مصر. ١١.

جنسيًا في عام ٢٠٠١. شهدت عملية المحاكمة حينها انتهاكات متنوعة, بدايةً من المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ إلى التعذيب أثناء الاحتجاز[٣٢]. لم تتفاعل "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" التي كان يعمل بها حسام بهجت وقتها مع القضية, بل عندما كتب مقالًا يدين فيه تقاعس المنظمات الحقوقية المصرية تجاه القضية, تم صرفه من العمل[٣٣]. وترى ياسمين شاش أن "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" كانت تمثّل نقلة في المنظمات الحقوقية. ففي الورقة البحثية «مولد وتطور وتحديات الحركة الحقوقية», تلاحظ شاش أنّ العاملين في الجيل الأول من المنظمات الحقوقية كانوا يعملون من منطلق اهتمام شخصي وبأجور رمزية في الوقت الذي سعت فيه المبادرة لاجتذاب كوادر من المهنيين الشباب الذين عادة ما يسعون للعمل في منظمات دولية[٣٤].

بدأت المبادرة بالتركيز على ملفات محدودة, ففي عام ٢٠٠٢ كانت أغلب البيانات الصحفية الخاصة بالمبادرة تتعلق بالحق في الخصوصية في قانون الاتصالات الذي كان يناقَش حينها في مجلس الشعب, وبيانات أخرى خاصة بملف التعذيب. وسرعان ما بدأت المبادرة في إصدار تقارير بدءًا من عام ٢٠٠٥.

ونستطيع أن نرصد ملفات أساسية عملت عليها المبادرة في تقاريرها مثل الحقوق المدنية التي تضمّنت ملفات حرية الاعتقاد, وحقوق المرأة, والحقوق الشخصية. فعلى سبيل المثال, أولت المبادرة اهتمامًا بملف الحريات الدينية منذ صدور أول تقرير لها تحت عنوان «حرية الاعتقاد وقضايا الشيعة في مصر» عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٧, أصدرت المبادرة عدة تقارير عن حرية الاعتقاد كان منها تقرير عن خانة الديانة في بطاقات الهوية وتقرير آخر تحت عنوان «هويات ممنوعة», عن حق البهائيين في الحصول على بطاقة هوية. وفي ٢٠٠٨ أصدرت المبادرة تقرير ربع سنوي عن حرية الدين والمعتقد, وفي ٢٠١١ تقريرًا عن أحداث العنف الطائفي في إمبابة, وآخر عن الأقباط تحت حكم العسكر في ٢٠١٢.

أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, فقد كان الاهتمام في البداية منصبًا على ملف الحق في الصحة. ففي ٢٠٠٥, أصدرت المبادرة تقريرًا عن مسؤولية الحكومة المصرية بحماية الحق في الصحة في ضوء اتفاقيات حماية الملكية الفكرية ثم أصدرت تقريرًا آخر في ٢٠٠٧ عن الحق في الصحة. وفي ٢٠٠٨, أولت اهتمامًا خاصًا بقانون الصحة النفسية, وبقضية تحويل التأمين الصحي لشركة قابضة, وبمشروع قانون التأمين الصحي حينئذٍ الذي آثار مخاوف حول

[٣٢] ياسمين شاش (٢٠١٧). مولد وووتطور ووتحديات الحركة الحقوقية في مصر. ١١.
[٣٣] مقابلة حسام بهجت مع الصدر السوسى
https://newint.org/columns/makingwaves/2009/07/01/hossam-bahgat/
مذكورة في ياسمين شاش (٢٠١٧). مولد وووتطور ووتحديات الحركة الحقوقية في مصر. ١١.
[٣٤] ياسمين شاش (٢٠١٧). مولد وووتطور ووتحديات الحركة الحقوقية في مصر. ١١.

احتمال خضخصة هيئة التأمين الصحي. وبين ٢٠٠٩ و٢٠١٢، تناولت تقارير المبادرة قانون نقل وزراعة الأعضاء والحق في الدواء وإشكاليات الإنفاق الصحي والعلاج على نفقة الدولة و"الانترفيرون" كعلاج لفيروس الكبد الوبائي (سي).

وقد شكّل عمل المبادرة أيضًا نقلة في العمل الحقوقي من حيث نوعية القضايا التي تعمل عليها، فقد حصلت المبادرة على سبيل المثال على حكم من المحكمة الإدارية العليا في ١٦ مارس ٢٠٠٩ بأحقية البهائيين بالحصول على بطاقات هوية بدون النص على ديانتهم في خانة الديانة، وذلك بعد نزاع قضائي استمر خمسة أعوام. وتوسعت المبادرة في عدد الملفات وفي عدد المكاتب بعد عام ٢٠١١ إذ أسّس مكتبًا في صعيد مصر في "الأقصر" ومكتبًا في "الإسكندرية"، كذلك كوّن شبكة تضمّ عددًا من المحامين في أكثر من محافظة مثل "بورسعيد" و"طنطا" و"الإسماعيلية". وتوسّعت المبادرة أيضًا في الملفات التي تعمل عليها فأصبح لديها باحثين مهتمين بالحق في التعليم والحق في البيئة، واستقر هيكلها التنظيمي حاليًا على وحدة الحريات المدنية ووحدة العدالة الجنائية ووحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ملف الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

ونستطيع أن نرى أثر التوسع في المبادرة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، فبمقابل تسعة إصدارات في عام ٢٠١٣ تناولت ملفات الصحة وملفات العنف المجتمعي وحرية المعتقد، أصبح العدد ٢٥ إصدارًا حول ذات الملفات: الصحة والعنف المجتمعي وحرية الاعتقاد، بالإضافة إلى حقوق اقتصادية مثل الحق في السكن، وشفافية الموازنة العامة، والتعليم، والإدارة الذاتية للمصانع، وتحليل لفساد تعاقدات الغاز أيام مبارك، والحقوق الإنجابية.

بيد أنّ عدد الاصدارات انكمش إلى ثمانية اصدارات في عام ٢٠١٥ غلب عليها التركيز على التحليل القانوني، مثل تقرير «للضرورة أحكام: التشريع في غيبة البرلمان وآثاره في الحقوق والحريات الأساسية» الذي صدر في نوفمبر ٢٠١٥، وتقرير «قانون مكافحة الإرهاب الأخير يشجع القتل خارج نطاق القانون ويعزز الإفلات من العقاب» في أغسطس ٢٠١٥، بالإضافة إلى التركيز على ملفات متعلقة بالحقوق الاقتصادية مثل ملفات دعم الطاقة والموازنة العامة والسياحة الضريبية وقانون الخدمة المجتمعية[٣٥].

وفي ٢٠١٦ أصدرت المبادرة ٢١ إصدارًا تناولت فيهم ملفات اقتصادية مثل تعويم الجنيه وضريبة القيمة المضافة وتحرير سوق العقار وتعليقات على مشروع الموازنة وسياسة البنك الدولي في تقديم القروض، إلى جانب ملفات متعلقة بالعدالة الجنائية مثل عرض لتشريعات السجون والحبس الاحتياطي،

[35] https://eipr.org/publications?date_filter%5Bvalue%5D%5Byear%5D=2015&tid_i18n=All&tid_i18n_1=All

وملفات متعلقة بالحقوق المدنية والسياسية مثل تعليق على البرلمان الجديد وتعليق على الرقابة الادارية وعلاقتها بالمحكمة الدستورية, بالإضافة إلى ملفات الصحة في ما يتعلق بالتجارب السريرية[٣٦].

وفي عام ٢٠١٧, ارتفع عدد إصدارات المبادرة إلى ٢٦ إصدارًا تناولوا ملفات اقتصادية واجتماعية مثل مؤشرات الدَين الخارجي, والحق في الصحة في شمال سيناء, والموازنة العامة, والأموال المنهوبة وضريبة الأرباح الرأسمالية, إلى جانب ملفات متعلقة بالعدالة الجنائية تناولت قضايا مثل الاختفاء القسري وأحكام الإعدام والحق في الصحة في السجون وتشريعات السجون. وعالجت الإصدارات أيضًا الحريات المدنية, متطرقةً إلى قضية بناء وترميم الكنائس والاختلاف الجنسي في مصر, وقدمت تعليقًا على قانون مكافحة الكراهية والعلاقة بين المؤسسات الدينية والدولة. وكان هناك إصداران آخران, أحدهما عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان, والثاني عن اختراق المجتمع المدني تقنيًا[٣٧].

الملاحظ أنّ التوسع الذي شهدته المبادرة تلاه انكماش واضح منذ ٢٠١٣ في عدد التقارير ونطاق القضايا التي عملت عليها. على الرغم من ذلك, فإن المبادرة استطاعت العودة للعمل على ملفات مختلفة بدءًا من ٢٠١٥ عن طريق التعاون مع العديد من المنظمات المختلفة مثل "حرية الفكر والتعبير" و"مركز عدالة للحقوق والحريات". ونلاحظ أيضًا أنّ الملفات التي أولتها المبادرة اهتمامًا في الآونة الأخيرة تعبّر عن المناخ الحالي الذي يشهد ترديًا شديدًا في الحقوق المدنية الأساسية. فالاهتمام بقضية الصحة في السجون, على سبيل المثال, وإن كان قد بدأ بعد ٢٠١١, إلا أن التقارير المتعلقة بالسجون قد زاد عددها ووتيرتها خلال ٢٠١٥-٢٠١٧, بالإضافة إلى بروز الاهتمام بقضايا جديدة مثل الاختفاء القسري واختراق المجتمع المدني تقنيًا وملف عقوبة الإعدام وقضايا رفع الدعم.

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يفيد الموقع الإلكتروني للمركز بتأسسه عام ٢٠٠٩, وهو مؤسسة قانونية مصرية غير حكومية. أسّس المركز المحامي خالد علي الذي كان من مؤسّسي "مركز هشام مبارك", والذي كام قد خاض انتخابات الرئاسة المصرية عام ٢٠١٢, كما أنه وكيل مؤسسي "حزب العيش والحرية", وكان قد أعلن ترشحه لانتخابات عام ٢٠١٨ لكنه انسحب لاحقًا. ووفقًا لموقع المركز, فإن فلسفة العمل تنطلق من قيم العدالة والحرية والمساواة, وتلتزم بجميع المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان, خصوصًا العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, واتفاقيات وتوصيات

[36] Ibid
[37] Ibid

منظمة العمل الدولية، كمرجعية لها على مستوى الرؤية والممارسة[38].

ويسعى المركز إلى تمكين المجتمع بكل فئاته من أجل التمتع بحقوقهم، وذلك من خلال دعم الحركات الاجتماعية المدافعة عن تلك الحقوق، وتحديدًا التركيز على حقوق العمل والحريات النقابية وتقديم المساندة القانونية. وقد تقاضى المركز في عدد من القضايا المهمة مثل القضية الخاصة بشرعية تأسيس النقابات العمالية المستقلة وإحالة قانون الحريات النقابية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ للدستورية في أبريل ٢٠١٦، والطعن بحكم قضية مجلس الشورى في أبريل ٢٠١٥، والطعن بدستورية قانون الجمعيات الأهلية في نوفمبر ٢٠١٥، والطعن بإجراءات قانون التظاهر عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى الدفاع القانوني عن متظاهري الأرض (هم المتظاهرون احتجاجًا على تسليم جزيرتى تيران وصنافير إلى المملكة العربية السعودية). ووثّق المركز الجهود المبذولة في إجراءات التقاضي من أجل المتظاهرين في تقرير تناول ٢٤ قضية تظاهر أطلقه المركز في أبريل ٢٠١٧. وقد تقاضى المركز في قضايا أخرى تتعلق بالحقوق المدنية والعدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، تَقدّم المركز في نوفمبر ٢٠١٢ بدعوى أمام القضاء الإداري خاصّة بتأسيس الجمعية الدستورية، حكمت فيها محكمة القضاء الإداري بإحالة الدعوى للدستورية. هذا بالإضافة إلى الطعن بدستورية المادة ٤٨ من القضاء العسكري والخاصة بالمحاكمات العسكرية للمدنيين، والتي تقاضى فيها المركز المصري في سبتمبر ٢٠١١.

ووفقًا لخريطة الموقع الإلكتروني للمركز، فإن المركز يعمل على أربعة برامج رئيسية هي برنامج السياسات الاقتصادية وبرنامج الحقوق الاجتماعية وبرنامج العدالة الجنائية وبرنامج للحقوق الأخرى. يتناول البرنامج الأخير قضايا تتعلق بالحق في التعبير وحرية الإبداع والحقوق الطلابية ضمن حقوق أخرى[39]. وقد أنشأ المركز فرعًا في "الإسكندرية" نشط من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦، عمل على القضايا المحلية بـ «الإسكندرية" وشارك في تأسيس فريق الدفاع عن اللاجئين بـ «الإسكندرية" بالتعاون مع نشطاء مستقلين ومع "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية".

ويتعاون المركز مع العديد من الحركات مثل حملة "لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين" و مبادرة "ويكي ثورة" التي استخدمت المركز كمنصة لنشر تقاريرها التوثيقية عن ثورة يناير ٢٠١١. ويولي المركز أهمية خاصة للتقاضي الاستراتيجي، بالإضافة إلى المناصرة الاعلامية لضحايا الانتهاكات.

[38] http://ecesr.org/?page_id=447673
[39] Ibid

مؤسسة حرية الفكر والتعبير

يعرّف موقع "مؤسسة حرية الفكر والتعبير الالكتروني" عنها أنها مجموعة من المحامين والباحثين يعملون بمؤسسة قانونية مستقلة وفقًا لقانون المحاماة المصري. قام المحامي الحقوقي "عماد مبارك" بتأسيس المؤسسة عام ٢٠٠٦ بهدف العمل على حقوق فئة لم تلتفت إليها منظمات الجيل الأول، وهي الشباب وتحديدًا طلاب الجامعات الذين يتعرضون للقمع، وهي التجربة التي خاضها الأخير حين كان طالبًا[٤٠].

تعتمد المؤسسة الدستور المصري والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية، مرجعًا رئيسيًا لها، وتعمل على تعزيز وحماية حرية الفكر والتعبير في مصر من خلال الرصد والتوثيق والدعم القانوني عن طريق مجموعة من البرامج المختلفة. والملاحظ في برامج المؤسسة أنها بدأت بملف الحريات الأكاديمية. فوفقًا للموقع الالكتروني للمؤسسة، ركّزت إصدارتها بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ على الحريات الأكاديمية، وبدءًا من عام ٢٠١١، بدأت توسّع اهتماماتها لتشمل ملف حرية الإعلام. وفي عام ٢٠١٢ صبّت المؤسسة اهتمامها على ملفات ازدراء الأديان وحرية التعبير، فأصدرت تقريرًا تحت عنوان «حرية الكلام». وفي نفس العام اشتبكت المؤسسة مع الدستور في ما يتعلق بملفات الحق في التعبير، فأصدرت ورقة موقف عن حريات التعبير والدستور الجديد. وأصدرت المؤسسة في عام ٢٠١٢ أول إصدارتها المتعلقة بحرية الإعلام والحق في إتاحة المعلومات. وفي ٢٠١٣ توسعت المؤسسة إلى الاهتمام بملف الحريات الرقمية، فأصدرت عدة تقارير تتعلق بالأمان الرقمي للنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان ومفاهيم الحريات الرقمية. وفي عام ٢٠١٥ بدأت إصدارات "برنامج الضمير والذاكرة" إذ أصدرت المؤسسة ورقة بحثية تناقش مفاهيم الضمير والذاكرة والعدالة الانتقالية.

استقر الهيكل التنفيذي للمؤسسة على ستة برامج، أوّلها «برنامج الحرية الأكاديمية والحقوق الطلابية" الذي يهتم بتغطية الانتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات الطلابية واستقلال الجامعات. وخلال العامين الماضيين تم تطوير استراتيجية العمل لتوسيع نطاق تغطية البرنامج من خلال موقع المرصد الطلابي، وتعظيم الاستفادة من الإعلام الاجتماعي والموقع الإلكتروني[٤١]. ثاني برنامج هو «برنامج حرية الإعلام" المعني برصد الانتهاكات بحق الإعلاميين والصحفيين وتوثيق شهادات ضحايا الانتهاكات في ما يتعلق بالحق في التعبير، بالإضافة إلى إعداد الدراسات عن حرية الإعلام، علاوة على تقديم الدعم القانوني

[٤٠] ياسمين شاش (٢٠١٧). مولد وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في مصر. ١٢.
[٤١] https://afteegypt.org/about-afte

والمناصرة الإعلامية لضحايا انتهاكات الحق في التعبير من الصحفيين والاعلاميين[٤٢].

أما ثالث البرامج فيخص الحريات الرقمية، ويعمل بشكل أساسي «على الدفاع عن حق الأفراد في الوصول إلى واستخدام وإنشاء ونشر محتوى رقمي، واستخدام أي حواسيب أو أجهزة إلكترونية، أو برمجيات أو شبكات اتصالات سلكية ولاسلكية". وينبع اهتمام "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" بالحريات الرقمية، "من ارتباطها بكثير من الحقوق والحريات الأخرى التي تدخل في نطاق اهتمام المؤسسة، كالحق في المعرفة وحرية الرأي والتعبير والحق في الخصوصية وحرية الإعلام".[٤٣] رابعًا يأتي "برنامج الحق في المعرفة" الذي يعمل على رفع مستوى الوعي العام بمفهوم الحق في المعرفة وحرية تداول المعلومات، ويشكل رابطًا بين مفهوم الحق في المعرفة والوصول للمعلومات من جهة، ومفهوم العدالة الانتقالية من جهة أخرى[٤٤].

وذلك بالإضافة إلى "برنامج حرية الإبداع" الذي يعمل على دعم وتعزيز حرية الفكر والإبداع في مصر سواء كان «فنيًا أو أدبيًا أو ثقافيًا». ويقوم البرنامج برصد وتوثيق للأشكال المختلفة للرقابة التي تُفرض على المبدعين في مصر، كما يقدم لهم الدعم القانوني متى لزم الأمر، ويحاول فتح الملفات والقضايا الأساسية المرتبطة بالتضييق على حرية الإبداع وفرض القيود عليها وتشجيع المبادرات المختلفة التي تسعى لإزالة هذه القيود[٤٥].

أما آخر البرامج فهو "برنامج الضمير والذاكرة" الذي يهتم بضمان وتعزيز حق الأفراد والمجتمع في معرفة حقيقة وقائع وأحداث في فترة التحول السياسي والاجتماعي في مصر منذ ٢٠١١. ويسعى البرنامج إلى مناوءة الرواية الرسمية للسلطة التي تؤثّر سلبًا على الذاكرة والضمير الجمعي وتعوّق إجراءات العدالة الانتقالية. ولهذا السبب، يهتم البرنامج بتوثيق موازٍ لأهم الأحداث التي مرت على مصر وكتابة رواية تاريخية بديلة لرواية السلطة الرسمية. كما يقوم بتعريف مفاهيم الضمير والذاكرة الجمعية عن طريق البحث الميداني والتوثيق والأبحاث وبناء قواعد معلوماتية مستقلة متاحة[٤٦].

الملاحظ في تطور برامج المؤسسة أنها رائدة في الحديث عن حقوق بعينها لم تكن مطروحة من قبل، بدءًا من العمل على الحريات الأكاديمية عام ٢٠٠٦، الذي كان رائدًا وساعد المؤسسة على الشروع في رسم خطاب الحريات الأكاديمية في مصر، كذلك بالنسبة لملف حريات الاعلام والحق في المعرفة، وأخيرًا "برنامج الضمير والذاكرة". لهذا السبب كان أول إصدار للمؤسسة هو

[42] Ibid
[43] Ibid
[44] Ibid
[45] Ibid
[46] Ibid

تعريف بأهم المفاهيم في مجال الحق في المعرفة، وكان بذلك في الأغلب أول منظمة حقوق إنسان مصرية تتناول هذا الحق. هذا بالإضافة إلى المرصد الطلابي، إذ كانت الحقوق الطلابية من أول الملفات التي عملت عليها المؤسسة، وفقًا لمقابلة مع محمد ناجي، أحد الباحثين بالمؤسسة. قبل عام ٢٠١١، نظّمت المؤسسة ورش عمل وأطلقت إصدارات بخصوص الحقوق الطلابية والحق في التنظيم للطلاب والحق في نظام تأديبي عادل، كذلك احتضنت العديد من الاجتماعات الخاصة بالقوى الطلابية بخصوص اللائحة الطلابية. يشير ناجي في مقابلته إلى أنّ القوى الطلابية كانت تستشير الباحثين بالمؤسسة بما لديهم من خبرات قانونية وتقنية. ويرى ناجي أن المساعدة التي وفرتها المؤسسة خلقت خطابًا داخل الجامعات للدفاع عن الحقوق والحريات الطلابية، وأن التراكم الطويل للعمل الجاد من قبل المؤسسة قد أتاح لها مثل هذه التأثير. هذا وأعدت المؤسسة معسكرَين للحقوق والحريات الطلابية دعت إليهما قيادات طلابية لاكتساب بعد نظري للحقوق والحريات الطلابية[٤٧].

من الواضح أن التأطير الحقوقي للحريات الطلابية داخل الجامعة الذي بدأته المؤسسة، قد انتقل إلى القيادات الطلابية داخل الجامعات، وبالرغم من صعوبة المناخ السياسي وتقلبه في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ إلا أن ناجي يرى أنّ ما جعل موقف المؤسسة جيدًا هو عدم تدخلها في السياسة بالانحياز إلى أي قوى بعينها، وأنّه لم يكن لها عداء مع أي شخص من الحركة الطلابية ولم يكن لديهم مانع من العمل مع أي قوى طلابية. ولكن بعد ٢٠١٣، اتخذت المؤسسة قرارًا بعدم العمل مع أي شخص يمارس العنف، مع التشديد على أن الحق في التنظيم والحق في التعبير عن الرأي حقان أصيلان للطلبة طالما لم يمارسوا عنفًا. وقدّمت المؤسسة دعمًا قانونيًا للطلبة الذين تم القبض عليهم بعد ٢٠١٣ خاصة في ما يتعلق بحقهم في أداء امتحاناتهم.

ونلاحظ في خطاب المؤسسة اهتمامًا بالذاكرة والحق في المعلومات، وهو ما ظهرت أهميته لاحقًا عندما تم مسح أرشيف بعض الصحف والقنوات في السنوات ما بين ٢٠١١ و٢٠١٣[٤٨]. كذلك يظهر جليًا استناد المنظمة في عملها إلى الدستور المصري والقانون، وبسبب غياب المواثيق الدولية، تلجأ المنظمة إلى المواثيق التي تبنتها الجماعات الأكاديمية مثل "إعلان ليما للحريات الأكاديمية" الذي تمت صياغته على أيدي أكاديميين مستقلين ويناقش معنى الحرية الأكاديمية. ويؤكد ناجي أن عمل المؤسسة لم يقتصر على الشق الدولي، وإنما امتد إلى الشق الإقليمي إذ تستند

[٤٧] مقابلة مع محمد ناجي
[٤٨] المصريون: حذف أرشيف ثورة يناير. ٧ أغسطس ٢٠١٥.

المنظمة أيضًا إلى "إعلان كيمبالا للحريات الأكاديمية واستقلال الجامعة"[٤٩].

المنظمات الحقوقية بعد يناير

يتناول هذا الجزء المنظمات الحقوقية التي تأسست بعد الحراك السياسي في يناير/كانون الثاني ٢٠١١. من الملاحظ أن تلك المنظمات قد أتت من خلفية مختلفة عن منظمات الجيل الأول ومنظمات الجيل الثاني كونها قد تحركت باتجاه شكل أقل مؤسسية، وذلك بأن تشكلت عن طريق شبكة علاقات ضمت نشطاء حقوقيين من منظمات الجيل الأول والثاني، وجيلًا جديدًا انضم للمجتمع الحقوقي بعد ثورة يناير. ظهرت المنظمات الجديدة نتيجة هذا التشبيك، واستفادت من حالة الحراك التي شهدها المجتمع الحقوقي بعد يناير/كانون الثاني، مثل "الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان" و"مركز هردو للحقوق والحريات"، بينما نشأ البعض الآخر في ظل التضييق على منظمات المجتمع المدني ومصادرة المجال العام عن طريق قوانين تنظيم التظاهر والإضراب منذ ٢٠١٣، بالإضافة إلى تأميم الاعلام وقمع حرية التعبير وشن حملة إعلامية على منظمات المجتمع المدني والتي أعقبها إعادة فتح ملف القضية ١٧٣. ركزت تلك المنظمات على قضايا يغلب عليها الاهتمام بالعدالة الجنائية، مثل "مركز عدالة للحقوق والحريات" و"التنسيقية المصرية للحقوق والحريات". ويعزي هذا البعد عن المؤسسية والمركزية الشديدة التي غلبت على المنظمات الحقوقية ما قبل يناير/كانون الثاني، إلى حالة الانفتاح والسيولة التي مرّ بها المجتمع الحقوقي، ما دفع بعضها مثل تجربة "الجماعة الوطنية" للوصول إلى نموذج كان مطروحًا على منظمات الجيل الأول. فـ«المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" التي تمثّل الجيل الأول، نشأت مفتوحة العضوية ثم سرعان ما تحولت لمنظمة مغلقة العضوية نتيجة لخلافات حول دور المنظمة وطبيعة عملها والخوف من استيلاء تيارات سياسية عليها[٥٠]. واتّخذ البعض الآخر مثل "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" و"المفوضية المصرية للحقوق والحريات" طابع الحملات. ونستطيع القول إن الحملات التي تقوم بها المنظمات هي تعبير عن واقع المنظمات في لحظة قمع المجتمع المدني، فالحملات لديها القدرة على العمل بالسرعة اللازمة لمواجهة الانتهاكات في مقابل البطء المعهود لاتخاذ القرارات في حالة المنظمات التي تتخذ شكلًا مركزيًا. من الملاحظ أيضًا أنّ تلك الكيانات الجديدة مرتبطة بأشخاص انتموا للجيل الثاني من المنظمات مثل "أحمد راغب" و"محمد لطفي» و"حازم مبارك"، وهو ما يُبرز جانبًا من الاستمرارية الجيلية داخل مجتمع حقوق الإنسان.

[٤٩] مقابلة مع محمد ناجي
[٥٠] ياسمين شاش (٢٠١٧)، مولد وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في مصر.

الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان

تأسست الجماعة في عام ٢٠١٢ بعد الاجتماع التشاوري الأول لعدد من النشطاء الحقوقيين، وترى نفسها «مجموعة من الشباب والشابات من خلفيات اجتماعية وثقافية ودينية مختلفة شاركوا في التمهيد للموجة الأولى من الثورة المصرية وساهموا فيها، وهم مؤمنون بأهمية وجود جماعة تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتستمد من الثورة شرعيتها ووجودها كإحدى جماعات التيار الديمقراطي، ومؤمنون بامتداد الجماعة الوطنية وارتباطها بالمجتمعات العربية بعد موجة من الثورات التي حملت مطالب مرتبطة بحقوق الإنسان من كرامة إنسانية وحرية وعدالة»[٥١]. ونلاحظ هنا أن الجماعة ترى في دورها بعدًا عروبيًا يعبّر عن المراحل الأولى من امتداد الثورات الشعبية من قطر عربي لآخر.

وقد ساهمت الجماعة في العمل على ملف العدالة الانتقالية بإطلاق حملة «وراكم بالتقرير»، وهي حملة تضم حقوقيين ونشطاء وأهالي شهداء تعمل للضغط على أجهزة الدولة بهدف خلق حراك شعبي لمحاكمة مسؤولي النظام السابق على جرائمهم المرتكبة ضد الشعب. عملت المجموعة على متابعة تقرير "لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصّي الحقائق" المشكّلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠ لعام ٢٠١٢[٥٢]. وتوقفت الحملة لاحقًا بعد عام ٢٠١٣.

وقد أطلقت الحملة عدة مبادرات لطرح قوانين خاصة بالعدالة الانتقالية[٥٣]، واشتبكت مع تعديلات لجنة الخمسين لدستور ٢٠١٢ بشأن مادة العدالة الانتقالية[٥٤]، وأطلقت مبادرة «العدالة الانتقالية أولًا» في عام ٢٠١٣، وعلّقت على عمل "لجنة تقصي الحقائق" التي شُكلت بعد يونيو ٢٠١٣[٥٥]. وجدير بالذكر أن "أحمد راغب"، مدير الجماعة، ممنوع من السفر بأمر قاضي التحقيقات على خلفية القضية ١٧٣ منذ نوفمبر ٢٠١٦ وحتى الآن.

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي

تأسس المركز على يد "حازم حسن مبارك"، وهو مخرج أفلام رقمية بدأ عمله في عام ٢٠٠٠ في وحدة التوثيق والنشر في "جمعية المساعدة القانونية" التي أسسها المحامي الشاب وقتها "هشام مبارك". أثناء عمله بـ «المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" كمسؤول للرصد والتوثيق الرقمي عام ٢٠١١، خضع «حازم» لدورة تدريبية لدى "منظمة العفو الدولية" خاصة برصد

[51] http://nchrl.org/ar/node/26
[52] http://nchrl.org/ar/taxonomy/term/11
[53] http://nchrl.org/ar/node/87
[54] http://nchrl.org/ar/node/124
[55] http://nchrl.org/ar/node/101

وتوثيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[56]. ويفيد موقع المركز الإلكتروني أنّه «أسّسه مجموعة من الشباب المصري المهتم بالعمل الحقوقي والتنموي والمؤمن بالدور الإعلامي الذي يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز آليات الدفاع عنها حيث يعمل المركز على بناء وعي مجتمعي بالحقوق والحريات وغرس قيم ومبادئ الحقوق الإنسانية التي تفضي إلى نماء المجتمعات»[57].

يهدف المركز إلى المساهمة في ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين وتفعيل وسائل الإعلام في القضايا المجتمعية وتفعيل دور حملات القضايا الحقوقية والتشبيك مع كل المسارات الإعلامية[58]، بالإضافة إلى دعم المنظمات الحقوقية والتنموية الأخرى من خلال توليه الدور الاعلامي لتلك المنظمات. ويصدر المركز أيضًا الأبحاث والتقارير المرئية وينتج أفلام انفوجرافيكس ويبني كيانًا إعلاميًا رقميًا ناطقًا بلغة حقوقية[59].

تنقسم برامج المركز إلى عدة برامج رئيسية وهي "برنامج حرية الرأي والتعبير"، و«برنامج الحقوق الثقافية"، و«برنامج الحريات الرقمية"، و«برنامج مكافحة الفساد"، و«برنامج التعبير الرقمي". تغطي هذه البرامج مجموعة متنوعة من الحقوق، مثل الحق في التعبير عن الرأي، والحق في الإبداع، والحق في الحفاظ على الهوية، والحقوق الاقتصادية، بالإضافة إلى حرية تداول المعلومات[60].

للمركز أيضًا قناته الخاصة على "اليوتيوب" التي بدأت كمبادرة للتوثيق الإلكتروني تحت اسم مبادرة «مدني» وقامت في البداية بتوثيق ورش عن التقاضي الاستراتيجي والإدارة النقابية من تنظيم المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تحوّلت المبادرة في عام ٢٠١٢ إلى قناة على "اليوتيوب" تابعة للمركز حينما بدأت حملة «فهمني»، وهي حملة هدفت إلى التوعية بالحقوق السياسية والمواد الإشكالية في دستور ٢٠١٢[61]. وفي الفترة ما بين ٢٠١٣ و٢٠١٤، عمل المركز على قضايا حرية الصحافة ومكافحة الرقابة الإلكترونية، والحق في تداول المعلومات وحقوق المواطن الانتخابية. وفي ٢٠١٥ أصدر المركز تقارير مصورة ومكتوبة عن التهجير القسري وحقوق العمال والحق في التعبير والعدالة الاجتماعية والحق في الصحة والحق في الإضراب، بالإضافة إلى تقديم تقارير مصورة تتناول موضوعات الساعة مثل أزمة مضيق باب المندب ومظاهرات حملة الماجيستير والدكتوراه. وقام المركز أيضًا في ٢٠١٥ بإطلاق حملة "ويكي فساد" التي تهدف إلى تسليط الضوء على قضايا الفساد في

[56] http://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2014/11/about-HRDO-Arabic-file1.pdf
[57] http://hrdoegypt.org/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86-2/
[58] http://hrdoegypt.org/-من-نحن2/
[59] Ibid
[60] http://hrdoegypt.org/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC/
[61] http://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2014/11/about-HRDO-Arabic-file1.pdf

مصر، واهتم المركز كذلك بقضايا الاختفاء القسري وقضايا اللاجئين.

في عام ٢٠١٦، كان المركز مهتمًا بقضايا الخصوصية والتعبير الرقمي، ويظهر هذا من خلال إصدارات ذلك العام من تقارير مصورة ومكتوبة عن المراقبة الإلكترونية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على قضايا مثل أوضاع أماكن الاحتجاز في مصر. وفي ٢٠١٧ أصدر المركز تقارير عن حجب المواقع الالكترونية في مصر والإعدام، بالإضافة إلى منع النشطاء والحقوقيين من السفر.

من الملاحظ أن المركز قد انتقل من التعريف بالمفاهيم السياسية والعملية الانتخابية والحملات التوعوية بين ٢٠١١ و٢٠١٤ إلى التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان بشكل توثيقي في ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ والتركيز على القضايا الجديدة التي تهدّد المجتمع المدني مثل منع النشطاء والحقوقيين من السفر.

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

تأسست "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" في عام ٢٠١٤ كشركة مدنية مسجلة بوزارة الاستثمار بواسطة محمد لطفي، وهو باحث سابق في منظمة العفو الدولية.[٦٢] ووفقًا للموقع الالكتروني للمفوضية، فهي تضمّ أربعة برامج هي الحريات المدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة الجنائية، والأقليات والفئات المستضعفة[٦٣].

ويبرز أثر نشأة المنظمة في عام ٢٠١٣ على الملفات التي تهتم بها، فثمة تركيز لا لبس فيه على الحقوق الطلابية وحرية الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين وهي من الحقوق التي تعرضت لانتهاكات صارخة في مناخ عام ٢٠١٣. ثمة أيضًا اهتمام بواضح بملف الاختفاء القسري وبالأوضاع الصحية داخل السجون وتركيز جليّ على ملفات العدالة الجنائية ككل، خاصة في ظل تدهور أوضاع العدالة الجنائية في مصر بعد ٢٠١٣ والتوسع في الحبس الاحتياطي، الأمر الذي أدى إلى اكتظاظ السجون.

مثل باقي المنظمات الحقوقية المذكورة سلفًا، تؤطر "المفوضية المصرية" حقوق الإنسان كحقوق غير قابلة للتجزئة وإن كانت تركّز على حقوق بعينها مثل ملفات العدالة الجنائية والأقليات، بالإضافة إلى أن رؤية المفوضية لدورها يقوم على تمكين المواطنين للمطالبة بحقوقهم. فوفقًا لموقع المفوضية، يستطيع كل مواطن الدفاع عن حقوق الإنسان إذا ما تم توظيف قدراته في إطار مجموعة تتعاون مع ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان. وترى المفوضية أنّ إشراك المواطنين في الدفاع عن حقوق الإنسان سيؤدي إلى «تخفيف

[62] https://www.frontlinedefenders.org/ar/profile/mohamed-lotfy
[63] http://www.ec-rf.org/?page_id=1067

وطأة كرب الضحايا وتعزيز حس المواطنة ويزيد من مشاركة المجتمع في العمل الحقوقي». إنّ الشعار الذي تتخذه المبادرة يعكس تلك الرغبة في إدماج المجتمع في عملية الدفاع عن حقوق الإنسان، فشعار «من أجل وطن يحمي إنسانيتنا»[64] يعكس هذا التوجه الذي تشدد عليه المفوضية على موقعها الإلكتروني حيث تعرّف عن نفسها بأنها تقوم على «تكتّل من مجموعات من المواطنين الناشطين في مناصرة المظلومين في ربوع مصر»[65] وأنها تسعى إلى المساهمة في فتح مجال العمل الحقوقي أمام المواطنين الناشطين في محيط مجتمعاتهم، ورفع المظالم وإرساء قواعد لدولة القانون التي تحفظ الحقوق والحريات والمناصرة من أجل اكساب المطالب الحقوقية جمهورًا مؤيدًا لها.

كما أطلقت المفوضية حملة عن الاختفاء القسري في ٣٠ أغسطس عام ٢٠١٥، وعرّفت عنها على مواقع التواصل الاجتماعي بأنها غير معنية بالمصطلحات القانونية المعقدة لكنها تهتم بالقصص الإنسانية خلف تلك المصطلحات، إذ قالت عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فايس بوك»: «قد يبدو مصطلح «الاختفاء القسري» كمصطلح قانوني معقد وأعلى من مستوى فهم البعض، ولكن القصة الإنسانية الماثلة وراءه هي قصة بسيطة. إذ يختفي الناس بكل معنى الكلمة من حياة ذويهم وأحبتهم ومجتمعاتهم عندما يختطفهم المسؤولون من الشارع أو المنزل ثم ينكرون وجود هؤلاء الأشخاص في عهدتهم أو يرفضون الكشف عن أماكن تواجدهم ومن ثم يعقبه حرمان هؤلاء الضحايا من الحماية القانونية من اجل تلفيق التهم لهم»[66]. من الواضح من اللغة المستخدمة في الحملة محاولة اشراك المواطنين في الدفاع عن حقوق الإنسان ومحاولة البعد عن التفاصيل التقنية والوصول إلى وسيلة أبسط بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المناصرين. والجدير بالذكر أنه قد تم منع "محمد لطفي"، مدير المبادرة، من السفر عام ٢٠١٥ وهو في طريقه إلى ألمانيا[67]، وتم القبض على "مينا ثابت"، مدير برنامج الأقليات في المفوضية، في مايو ٢٠١٦ لكن تم الإفراج عنه لاحقًا[68].

[64] http://www.ec-rf.org/?page_id=22
[65] Ibid
[66] https://www.facebook.com/pg/StopForcedDisappearence/about/?ref=page_internal
[67] http://anhri.net/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5/
[68] https://www.frontlinedefenders.org/ar/case/case-history-mina-thabet

تأسّست المنظمة في أغسطس ٢٠١٤ في القاهرة بواسطة المحامي الحقوقي «عزت غنيم»، وتمّ عقد المؤتمر التأسيسي للتنسيقية في ذلك الوقت في نقابة الصحفيين. وفي أكتوبر ٢٠١٥ تم إدراج التنسيقية المصرية في سجل منظمات المجتمع المدني في المجلس الاجتماعي والاقتصادي بالأمم المتحدة.

عملت التنسيقية على ملفات العدالة الجنائية ويتضح هذا من خلال إصدارتها خلال السنوات الثلاث الماضية مثل تقرير «القتل خارج إطار القانون» في أغسطس ٢٠١٦[٦٩]، وتقرير «التنسيقية المصرية» عن قانون الجمعيات الأهلية في مصر في ديسمبر ٢٠١٦[٧٠]، وتقرير «صرخة وطن» و«التنسيقية المصرية» في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨[٧١] على التوالي. كما شاركت التنسيقية عدد من المنظمات والنشطاء في تأسيس حملة مناهضة للإعدام. ويذكر أنه تم اعتقال مؤسس ومدير التنسيقية المصرية للحقوق والحريات «عزت غنيم» في مارس ٢٠١٨، وتبع ذلك توقّف الموقع الالكتروني للمنظمة عن العمل.

مركز عدالة لحقوق والحريات

يعرّف موقع المركز الإلكتروني عنه أنّه «مركز قانوني حقوقي مصري غير حكومي، مكوّن من مجموعة من المهنيين والمهتمين بالملف الحقوقي، ويعمل على الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم بشكل عام، ويركز بشكل خاص على برنامج التعليم والطلاب في ملفات التعليم العالي والحقوق والحريات الطلابية، وبرنامج العدالة الجنائية في ملفات أوضاع أماكن الاحتجاز - الاختفاء القسري والمعاملة الجنائية للأطفال، وضمانات المحاكمة العادلة، وبرنامج اللاجئين والمهاجرين وأوضاعهم والمشاكل القانونية»[٧٢].

ويهدف المركز إلى العمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتمكين الأفراد من الحصول عليها بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية، علاوة على الحق في المحاكمة العادلة عن طريق تطوير منظومة العدالة الجنائية وذلك من خلال الضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية لتبني سياسات تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون بجانب تقديم الدعم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان[٧٣].

[69] http://ecrfeg.org/ar/2016/08/23/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84/

[70] http://ecrfeg.org/ar/2016/12/06/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85/

[71] http://ecrfeg.org/ar/2018/02/18/%D8%B5%D8%B1%D8%AE%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B9/

[72] http://www.adalaheg.org/services-item/%D8%B9%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-2/

[73] Ibid

وقد أصدر المركز عدة تقارير تناولت موضوعات مختلفة منها تقرير «لم ينتخب أحد: تقرير رصدي تحليلي حول الانتخابات الطلابية ٢٠١٧-٢٠١٨» في أبريل/نيسان ٢٠١٨, وتقرير تحت عنوان «ضحايا «العدالة»: تقرير تحليلي لانتهاكات ضمانات المحاكمة العادلة في ٣٨ قضية على خلفية سياسية تم الحكم فيها بالإعدام» صادر في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧. وأصدر المركز بالتعاون مع «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» تقرير «باسم الشعب: التقرير السنوي الأول عن عقوبة الإعدام في مصر خلال عام ٢٠١٧» في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨, ودليل تشريعات المعاملة الجنائية للأطفال في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨, وتقرير «شبابيك: كيف يؤثر التصميم المعماري للسجون على الأوضاع المعيشية والصحية للسجناء؟» في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧, وتقرير «الحراك المنسي... توثيق حراك طلاب الجامعات غير الحكومية والانتهاكات التي تعرضوا لها» في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧, وتقرير «خارج نطاق الحماية تقرير عن الاختفاء القسري للطلاب خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦» في أغسطس/آب ٢٠١٦.

ويتضح تأثير ظروف نشأة «مركز عدالة» على الملفات التي يعمل عليها وخاصة التركيز على الانتهاكات الواقعة بحق طلاب الجامعات, بالإضافة إلى ملفات العدالة الجنائية ودمجها مع حقوق الطفل في ما يتعلق بالأطفال في المؤسسة العقابية.

لكن هذا لم يمنع المركز من العمل على ملفات جديدة مثل ملف الاحتياجات الخاصة كما يظهر في أحد التقارير.

دفتر أحوال

بدأ المركز بالعمل كمبادرة مستقلة في يوليو ٢٠١٥ ويخضع للقانون المصري إذ تم تسجيله بـ «الهيئة العامة للاستثمار» في مايو/أيار ٢٠١٦, ويعمل المركز كمخزن حقائق لقواعد بيانات مفتوحة حول الأحداث السياسية والقضايا المجتمعية داخل مصر[٧٤], وذلك من خلال الأرشفة والتوثيق والإحصاء والدراسات البحثية. يوضح المركز على صفحته الالكترونية أنه لا يحمل آراء أو توجهات سياسية ولا يسعى لخلق مناصرة أو أخذ مواقف سياسية أو فكرية او دينية أو شخصية[٧٥]. ووفقًا للموقع الالكتروني, للمركز فهو يسعى لإتاحة معرفة بديلة حرة بشكل مهني وحيادي وزيادة وعي المجتمع تجاه القضايا المختلفة والعمل على دعم مسار العدالة الانتقالية. ويهدف المركز في النهاية إلى الوصول لإثراء المحتوى المعلوماتي وإتاحة معرفة بديلة. أما الفئات التي يهدف المركز تقديم معلوماته إليها, فيحددها بالرأي العام وصناع القرارات والمسؤولين والباحثين والأكاديميين والمراكز البحثية المختلفة, ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان, وحملات الدعم والناشطين بالمجال العام, وجميع الأطراف السياسية والمعنيين بالقضايا

[74] http://daftarahwal.com/daftarahwal-ar/about-us-ar/
[75] Ibid

السياسية والاجتماعية في مصر، بالإضافة إلى المهتمين بالأرشفة والإحصاء وإدارة البيانات ونظم المعلومات ووسائل التعبير الرقمي، والصحافة والمنصات الإعلامية المطبوعة والتليفزيونية والرقمية[٧٦].ويبدو أن المركز يؤطر لعمله بعيدًا تمامًا عن السياسة ولا يتخذ أيّ مواقف هدفها مناصرة أو دعم قضية بعينها بقدر ما يهدف فحسب إلى توفير المعلومة للجميع بدءًا من الدولة إلى الصحافة إلى منظمات المجتمع المدني.

[76] Ibid

حركات حقوقية

جبهة الدفاع عن متظاهري مصر

تشكلت الجبهة بدعوة من «مركز هشام مبارك للقانون» والذي كان مديره وقتها «خالد علي» في أبريل/نيسان ٢٠٠٨ وتكوّنت من عدد من المنظمات الحقوقية والمحامين المستقلين[٧٧]. مثّلت الجبهة نموذجًا جديدًا من الحركات الحقوقية إذ غلب عليها طابع الشبكة الحقوقية والتعاون بين المنظمات المؤسسية والمحامين المستقلين، فتكونت الجبهة من ٣٤ منظمة حقوقية وما لا يقل عن ٥٥ محاميًا[٧٨].

وقامت الجبهة بتقديم الدعم القانوني والإعلامي، وفي بعض الأحيان الدعم العيني لمعيشة السجناء. وفقًا لمقال كتبه «مالك عدلي»، محامٍ بـ «المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» وعضو في الجبهة، فإن الجبهة أثناء تولي حكم الرئيس السابق «محمد مرسي» استطاعت تقديم الدعم القانوني لما يقرب الـ ٥٠٠٠ شخص خلال ثلاثة أشهر[٧٩]. وإبان «مظاهرات الأرض» (في إشارة إلى المظاهرات ضد نقل جزيرتي تيران وصنافير للسيادة السعودية) في أبريل/نيسان ٢٠١٦. قدّمت الجبهة دعمًا قانونيًا للمتظاهرين ونشرت أرقام المراكز الحقوقية التي تقدم الدعم القانوني في حالة القبض على المتظاهرين، ما يظهر التعاون بين الجبهة والمنظمات الحقوقية («المفوضية المصرية للحقوق والحريات» و«المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» و«مركز عدالة للحقوق والحريات» و«مؤسسة نظرة للدراسات النسوية» و«الشبكة العربية لحقوق الإنسان» و«مؤسسة حرية الفكر والتعبير» و«مركز هشام مبارك» و«مركز نضال ومؤسسة الحقانية»)[٨٠].

حركة "لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين"

أصدر الرئيس السابق «محمد حسني مبارك» قرارًا بفرض حظر التجول في يوم الثامن والعشرين من يناير/كانون الأوّل عام ٢٠١١[٨١]، الأمر الذي أدى للقبض على العديد من الأفراد بتهمة كسر حظر التجول وإحالتهم إلى المحاكمات العسكرية. شهد عام ٢٠١١ توسعًا في المحاكمات العسكرية أثناء فترة إدارة المجلس العسكري لشؤون البلاد. وفي الرابع والعشرين من مارس/آذار ٢٠١١ تأسّست حركة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين» بعد اجتماع بـ «مركز هشام مبارك للقانون» ضمّ نشطاء حقوقيين وصحفيين وممثلين لمنظمات حقوقية. ووفقًا لمحضر الاجتماع الأول فإنّ هدف الحركة الرئيسي كان مواجهة التعتيم

[77] http://www.amnestymena.org/en/Magazine/Issue20/FrontofDefenseforEgyptianProtestors.aspx
[٧٨] ياسمين شاش (٢٠١٧). مولد وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في مصر. ١٢.
[79] http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue20/FrontofDefenseforEgyptianProtestors.aspx
[80] http://albedaiah.com/news/2016/04/25/111836
[81] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/01/110128_egypt_cairo_demo.shtml

الإعلامي لانتهاكات القوات المسلحة بحق المدنيين والمحاكمات العسكرية للمدنيين[٨٢].

قدّمت الحركة دعمًا قانونيًا في قضايا المحاكمات العسكرية, كما قامت بالعديد من الأنشطة الاحتجاجية والفعاليات مثل مهرجان «القرصاية» في إشارة إلى جزيرة القرصاية التي تقع في فرع النيل بمحافظة الجيزة, والتي شهدت تنازعًا على ملكية الأرض بين القوات المسلحة وأهل الجزيرة ما أدى إلى اقتحام قوات الجيش للجزيرة في ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ واعتقال ٢٥ مواطن تم إحالة ٢٢ منهم إلى المحاكمة العسكرية. وقد اشتبكت الحركة مع صياغة الدستور عام ٢٠١٢ وذلك من أجل إلغاء المواد الخاصة بالمحاكمات العسكرية للمدنيين, ونظّمت وقفة أمام مجلس الشورى في ديسمبر/كانون الأوّل فضتها قوات الأمن وقبضت على العديد من أعضاء الحركة الذين تمت محاكمتهم[٨٣].

وفي ورقة أخرى عن الحركة قيد النشر مع «المجلس العربي للدراسات الاجتماعية» عن كيفية التعبئة التي قامت بها الحركة دعمًا لقضاياها المتبناة في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣, أوضحت إحدى عضوات الحركة بأنّ الحركة ليست سياسية, وإنما حقوقية, الأمر الذي دفع العديد من الأفراد الذين ينتمون إلى تيارات مختلفة للانضمام إليها تاركين انتماءاتهم السياسية خارجها, الأمر نفسه الذي جعل لديهم الاستعداد لمقابلة أي مسؤول في الدولة بغض النظر عن آرائهم الشخصية في المسؤول[٨٤].

استفادت الحركة من تجربة حركة «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر», تحديدًا في مجال التنسيق مع المراكز الحقوقية والعمل كشبكة للمحامين وللمنظمات لتغطية أكبر مساحة ممكنة جغرافيًا ولمواجهة الانتهاكات واسعة النطاق.

المبادرات التي تنشط في الفضاء الالكتروني

وفّر التدوين مساحة للتعبير وللنقاش السياسي في مصر قبل ثورة يناير[٨٥], وظهرت بعد الثورة العديد من المبادرات التي نشأت في الفضاء الالكتروني, منها مبادرات نشأت بدافع توثيق الانتهاكات في ظل تجاهل الإعلام الرسمي لها مثل «ويكي ثورة», فيما نشأ البعض الآخر كحملات تعتمد على التوثيق والمناصرة في ظلّ ظروف يصعب فيها العمل أو استخدام أشكال احتجاجية في

[82] Tahrirdiaries.wordpress.com
[٨٣] لا للمحاكمات العسكرية ورقة تحت النشر
[٨٤] لا للمحاكمات العسكرية ورقة تحت النشر
[٨٥] رشا عبدالله (٢٠١٤). الإعلام المصري في خضم الثورة. متاح عبر https://carnegie-mec.org/2014/07/16/ar-pub-56329

الشارع مثل حملة «اوقفوا الإعدام». ما يميز المبادرات «الأونلاين» هو تواجدها في الفضاء الالكتروني بسبب الحاجة إلى سرعة الاستجابة في حالة الانتهاكات. كما أن تجربة ثورة يناير قد أظهرت أهمية مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للحشد والتعبئة.

"ويكى ثورة"

إنّ «ويكي ثورة» مبادرة بدأت لتوثيق كلّ الأحداث متضمنة القتلى والمصابين والمقبوض عليهم والملاحقين خلال فترة الثورة المصرية. وتهدف المبادرة إلى إتاحة المعلومات وإظهار الحقائق بطريقة حيادية حتى لا يتم تزييف التاريخ، إلى جانب المساهمة في دعم العدالة الانتقالية[٨٦]. وتوضح المبادرة على موقعها أنّها ليست مصدرًا للمعلومات بحد ذاتها، وإنما هي مكان من أجل تخزين المعلومات والأرقام من كافة المصادر الموثوق فيها والمتاحة، وتقوم المبادرة بذكر الروابط المستخدمة، وذلك من أجل حفظ حق الأماكن التي جمعت المادة من ناحية وإضافة مصداقية لتقاريرها من ناحية أخرى[٨٧].

وتوضح «ويكي ثورة» أنّها لا تقتصر على فريق عمل وأنّ ملكيتها على المشاع أو كما صاغتها «تسجيل وتجميع ذاكرة الثورة من الجميع إلى الجميع»، ولهذا السبب ربما، لا يوجد متحدث إعلامي للمبادرة كما أنها قد نأت بنفسها عن أي عمل جماهيري أو ميداني مكتفية فقط بالجمع والحصر من أجل توثيق كل واقعة حدثت لمواطن خلال فترة الثورة المصرية التي أوضح موقع المبادرة أنّها أربع مراحل حتى الآن بدءًا من فترة الـ ١٨ يوم الأولى من الثورة إلى عهد المجلس العسكري ثم عهد «محمد مرسي» وانتهاء بفترة «عدلي منصور/ عبد الفتاح السيسي».

ضد الإعدام

نشأت العديد من الحركات التي نشطت في مجال مكافحة أو منع عقوبة الإعدام في مصر ربما أشهرها حركة «اوقفوا الإعدام». لكن بعد التوسع في أحكام الإعدام بعد ٢٠١٣، ظهرت عدة مجموعات أخرى منها «ضد الإعدام». ووفقًا لصفحتها الإلكترونية فهي تعرّف نفسها بالقول، «نحن عدد من الأشخاص والمجموعات والمنظمات المدافعين عن حقوق الإنسان نبحث عن نقطة ضوء في النفق المظلم بعد تصعيد وتيرة إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام في مصر على الرغم من احتوائها على انتهاكات جسيمة بحقوق المتهمين بالمخالفة للمواثيق الدولية وما كفله الدستور المصري في ٢٠١٤ من حقوق، ونرفع مطلبًا واحدًا هو تعليق عقوبة الإعدام لحين فتح حوار مجتمعي حول إلغاء العقوبة

[86] https://wikithawra.wordpress.com/aboutwikithawra/
[87] Ibid

ولحين ضمان حصول المتهمين على محاكمة عادلة قبل وأثناء وبعد المحاكم[88]».

وتسلّط الحملة الضوء على أحكام الإعدام وأخبار التقاضي وتقوم كذلك بإعادة نشر بيانات المنظمات الحقوقية الخاصة بقضايا الإعدام. وتأسست الحملة بواسطة تسع منظمات حقوقية وعدد من النشطاء المستقلين. والمنظمات هي «مركز القاهرة»، و«المفوضية المصرية»، و«التنسيقية المصرية»، و«المؤسسة العربية للحقوق المدنية»، وحملة «لا للمحاكمات العسكرية»، ومركز «عدالة»، ومركز «النديم»، و«لجنة العدالة»، و«الجبهة المصرية لحقوق الإنسان[89]». وخلال مقابلة لـ «شريف عازر»، مدير السياسات بـ «المفوضية المصرية للحقوق والحريات» مع تلفزيون «العربي»، أوضح أنّ الدافع الرئيسي لإطلاق الحملة لم يكن فقط التزايد في وتيرة إصدار أحكام الإعدام إنما التزايد كذلك في وتيرة تنفيذها حتى وصلت إلى ١٥ حالة إعدام في يوم واحد (يتحدث «شريف» عن يوم ٢٦ ديسمبر/كانون الأوّل ٢٠١٧ الذي تم فيه تنفيذ أحكام اعدام بحق ١٥ شخص[90]). وأوضح «شريف» أنّ المطلوب هو تحقيقات أكثر نزاهة وأنّ الحالات التي وثّقتها الحملة تفيد بأنّ الأحكام قد أخذت شكل أحكام جماعية حيث وجد العديد من القضايا التي أخذت شكل القتل الجماعي، من ضمنها حالات «ستاد بورسعيد» في عشرة أحكام إعدام واجبة النفاذ، بالإضافة إلى الانتهاكات المرفق بها الأحكام كالاختفاء القسري والإحالة للمحاكمة العسكرية والاعتراف تحت التعذيب وإجراءات المحاكم التي تتنافى مع القانون بل والمنطق أحياناً[91].

وتعمل الحملة على تقديم دعم قانوني عن طريق محامي المنظمات المشاركة بالإضافة إلى المناصرة الاعلامية من أجل الضغط على الحكومة المصرية حتى تلتزم بالمواثيق الدولية الموقعة عليها والالتزامات الدولية مثل التوصيات التي قبلتها مصر من «مجلس حقوق الإنسان» عام ٢٠١٤ أثناء المراجعة الدولية لملف مصر، التي تضمنت فتح حوار مجتمعي حول عقوبة الإعدام[92].

العلاقات ما بين المنظمات الدولية والمحلية

لعبت منظمات حقوق الإنسان الدولية أدوارًا مختلفة خلال فترة ما بعد ٢٠١١ في مصر، فلها دور في تأطير حقوق الإنسان، ودور آخر في تقديم نموذج قياسي في ما يتعلق بإصدار التقارير، ودور ثالث منسوب لها من قبل الحكومة المصرية والتي أطرت تلك المنظمات كعوامل لتقويض الدولة. فعلى سبيل المثال، أصدرت الحكومة المصرية بيانات تتهم فيها

[88] https://www.facebook.com/pg/StopDeathPenEg/about/?ref=page_internal
[89] https://www.youtube.com/watch?v=eTGCesoZfKY
[90] http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42483639
[91] https://www.youtube.com/watch?v=eTGCesoZfKY
[92] Ibid

منظمات مثل «العفو الدولية» و«هيومن رايتس ووتش» بنشر تقارير مزيفة أو بتمويل منظمات محلية لنشر تقارير مزيفة[٩٣]. ومن الممكن الدفع بأنّ المنظمات الدولية قد أفادت المنظمات المحلية في عمليتي التأطير ونقل الخبرات من ناحية والدعم والضغط القانوني من ناحية أخرى. فالمنظمات الدولية تراقب انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى العالم وتضغط على حكوماتها كي تضغط بدورها على حكومات الدول النامية في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان[٩٤]. إلى ذلك، فإن دعم المنظمات الدولية جعل النشطاء المحليين في الدول النامية أكثر احترافية ودفعهم إلى اتخاذ أشكال أكثر مؤسسية. ويعرّف «لويس» الاحترافية بأنّها «عملية غير رسمية تبدأ حين يحدد الممارسون مستوى معين مطلوب من الأنشطة التي يقومون بها، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد الهواة[٩٥]». من جهته يحدّد «Schein» ثلاثة عوامل للاحترافية في مجال ما وهي قيم مشتركة بين العاملين في هذا المجال وإنشاء معرفة علمية ووجود إجراء أو نسق لتنفيذ تلك المعرفة العلمية[٩٦].

في الوقت ذاته، إنّ تأطير المنظمات الدولية والمنظمات المانحة للحقوق المختلفة قد ألقى بظلاله على اللغة التي تستخدمها المنظمات المحلية. ففي دراسة لـ «فريدمان و.هوتشستلر» حول مشاركة المنظمات المهتمة بحقوق المرأة في اجتماعات «الأمم المتحدة»، أوضح الفرق ما بين لغة المنظمات المحلية التي تستخدم لفظ المرأة، والتأطير العام للأمم المتحدة لقضايا النوع الاجتماعي،[٩٧] وبالرغم من أنّ بعض الباحثين مثل «سورج» (٢٠٠٥) قد أبدوا ملاحظتهم وقلقهم من أنّ عملية المأسسة والاحترافية التي تخوضها المنظمات في الجنوب تؤثّر على عملية التمويل. فالمنظمات المانحة دومًا تفضّل المنظمات المحلية التي لديها سجل قوي من الأنشطة أو كما يقول «سورج»، فإنّ أسماء تلك المنظمات تتحول لعلامة مميزة مرتبطة بالجودة ما قد يحرم المنظمات المحلية الناشئة من القدرة على الحصول على دعم من المنظمات المانحة[٩٨]. لكن من الملاحظ في الحالة المصرية أنّه حتى الآن فإنّ منظمات جديدة لا تزال تظهر وتحصل على الدعم من المانحين، وتعمل بالشراكة مع المنظمات القديمة من الجيل الثاني المعروفة. ربما يكون السبب الرئيسي وراء ذلك هو فكرة المجتمع الحقوقي المذكورة سلفًا التي تعبّر عن تشابكات

[93] http://www.alquds.co.uk/?p=894664

[94] Naim, A. (2001). Human Rights in the Arab World: A Regional Perspective. Human Rights Quarterly, 23(3), pp.701-732.

[95] Lweis. 2008 cited in O'Flaherty, M. and Ulrich, G. (2009). The Professionalization of Human Rights Field Work. Journal of Human Rights Practice, 2(1), pp.1-27.

[96] Schein, 1973 cited in O'Flaherty, M. and Ulrich, G. (2009). The Professionalization of Human Rights Field Work. Journal of Human Rights Practice, 2(1), pp.1-27.

[97] Benessaieh, A. (2011). Global Civil Society. Latin American Perspectives, 38(6), pp.69-90.

[98] M. and Reis, E. (2009). Transnational and Domestic Relations of NGOs in Brazil. World Development, 37(3), pp.714-725.

الوسط الحقوقي المحلي في مصر الذي بالتأكيد يلقي بظلاله على علاقات الفاعلين المحليين مع شركائهم الدوليين.

وللمنظمات المحلية امتداد دولي نتيجة الآلية المتبعة في «مجلس حقوق الإنسان» أثناء مراجعة الملف الخاص بدولة ما حيث يتم السماع للمنظمات المستقلة وتقاريرها ومقارنتها بالتقارير الحكومية. الجدير بالذكر أنّ عددًا من المنظمات المحلية المصرية (وهي «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، و«المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، و«الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان»، و«مؤسسة حرية الفكر والتعبير»، و«نظرة للدراسات النسوية»، و«مؤسسة قضايا المرأة المصرية) قد اتّخذت قرارًا بعدم المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان أثناء مراجعة ملف مصر عام ٢٠١٤ نتيجة لما وصفته بالتهديدات والضغوط على المجتمع المدني المصري[٩٩].

و قد نشطت منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل «منظمة العفو الدولية» و«هيومن رايتس ووتش» في مصر منذ التسعينات، وساهمت تلك المنظمات في تأطير خطاب حقوق الإنسان في مصر عن طريق تقديمها نموذجًا للاحترافية والمهنية كمنظمات معروفة لها سمعتها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان كما سبقت الإشارة، فنجد أنّ رؤية «المبادرة المصرية» لجودة تقاريرها مرتبطة بقياسها بمعايير الجودة لدى المنظمات الدولية، أو كما صاغها «جاسر عبد الرازق»، مدير المبادرة، «بشكل عام اتخذت المبادرة خطوات على مدى تاريخها مرتبطة بفكرة بناء المؤسسة، وبنائها ليس باعتبارها مؤسسة محلية وبالتالي مقبول منها مثل المؤسسات المحلية بشكل عام أن تكون جودة أعمالها أقل من مثيلاتها في الدول الغربية أو التي تعمل على مستوى دولي[١٠٠]». والحقيقة أنّ هذا التوجه من المنظمات المصرية تجاه المنظمات الدولية يعكس تعاونًا وليس علاقة تبعية، فعملية صياغة وتأطير الحقوق لا تنشئها المنظمات الدولية، وإنما تتبناها من رؤى قانونية دولية ومواثيق وقعتها الدول في ما يتعلق بحقوق الانسان. بل إنّه في بعض الحالات في ظل غياب التأطير الملائم لقضية ما، تتولى المنظمات المحلية عملية التأطير بنفسها. فعلى سبيل المثال، في مجال الحريات الأكاديمية لا توجد مواثيق واضحة، فنجد أن «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» هي التي صاغت وأطرت لحقوق الطلبة وحقوق الأساتذة الجامعيين. ويوضح «محمد ناجي» قائلًا، « في الحقيقة لا يوجد العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتناول الحريات الأكاديمية

[٩٩] http://ecesr.org/?p=769069
[١٠٠] مرجع سابق

لذلك قررنا أن نتناول الحريات داخل الجامعة كجزء من الحريات داخل المجتمع فتنطبق عليها المعايير الخاصة بحرية التعبير وحرية التنظيم». نجد أيضًا أنّ التعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية قد يأخذ شكل التحالف, فموقف المنظمات المصرية مثل «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان», و«المبادرة المصرية للحقوق الشخصية», و«مؤسسة حرية الفكر والتعبير» من قضية منظمات المجتمع المدني كان واضحًا حين أصدرت بيانات فورية عند حدوث عملية اقتحام المنظمات الأجنبية, بالإضافة إلى أن التعاون قد يأخذ شكل نقل الخبرات حيث تقدم المنظمات الدولية الدعم في عملية بناء القدرات للمنظمات المحلية ولكن أيضًا تقوم المنظمات المحلية بإطلاق حوار يهدف لتوضيح الاختلافات ما بين الواقع الدولي لحقوق الإنسان والواقع المصري. فـ «محمد ناجي», الباحث في مجال الحريات الأكاديمية بـ «مؤسسة حرية الفكر والتعبير», يتحدث عن التعاون بين النقاش الدائر بين المنظمة ومنظمة «سكولرز آت ريسك» التي تناولت نقص المواثيق الدولية التي تتحدث عن الحقوق والحريات الأكاديمية وكيف أنّ الواقع المصري مختلف عن الواقع الدولي.

التأطير المشترك

نستطيع أن نرى أنّ جميع المنظمات والحركات الناشطة في مجال الحقوق المدنية والسياسية التي تمت دراستها في الورقة تتشارك في تأطيرها للقضايا الحقوقية. فمن ناحية ينصب جل اهتمامها على الشق الحقوقي وتستخدم المعايير والمواثيق الدولية التي التزمت بها مصر من خلال نصوص الدستور. ومن الملاحظ أيضًا أنّ كل المنظمات والحركات تقريبًا تنصّ بشكل أو بآخر على الرغبة في الوصول إلى مجتمع نشط يشارك فيه المواطنون في حل مشاكلهم، إذ لا يقتصر دورها على الدفاع عن حقوق الإنسان، إنما كذلك تقوم بالتوعية على هذه الحقوق. ويمكن ملاحظة هذا الأمر في نوعية التقارير التي تصدرها المنظمات الحقوقية والتي تهدف إلى تقديم المعلومات عن الانتهاكات ومقارنة الواقع مع نصوص القانون المصري والمواثيق الدولية التي وقّعت عليها مصر، أو بشكل آخر تقديم حجة قانونية ومنطقية للانتهاك، في ما يعتبر رد على شبهة أنّ المنظمات تهدف إلى اسقاط الدولة، بما أنّها تستخدم القوانين المصرية كمرجعية رئيسية وتهتم بقضايا محلية في الأساس، خاصةً في ما يتعلق بالعدالة الجنائية والعدالة الاقتصادية، مما يؤدي إلى خلق هوية للمنظمات كمنظمات مصرية في الأساس لها امتداد دولي ويقدم أيضًا تفسيرًا لمحاولة إغلاق المجتمع المدني كمحاولة لقمع المطالبين بالحقوق التي نصّ عليها الدستور والقانون.

اتخذت بعض الحركات والمبادرات شكل حركة القضية الواحدة كحال حركة «لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين». وإن نشط أعضاؤها في حركات أخرى مثل «الحرية للجدعان» أو «الإهمال الطبي في السجون جريمة»، فإنّها لا تقوم بتغيير نشاطها الرئيسي، وهو منع المحاكمات العسكرية للمدنيين. بينما نجد مبادرة مثل «ويكي ثورة» ومنظمة كـ «دفتر أحوال» تهتم فقط بتوثيق الأحداث وبتقديم معلومات موثقة عن القضايا الاجتماعية والسياسية في مصر بدون أن تتخذ أي موقف منها أو أن تقوم بدور دفاعي أو تعبوي من أجلها، وهو ما يعكس رغبتها في الحفاظ على حيادية دورها، وربما يكون هذا السبب الذي دفع بـ «ويكي ثورة» للنص على أنّها «من الجميع وللجميع».

يوجد أيضًا الخطاب الحكومي الذي يضع المنظمات في خندق واحد، ويعكس التأطير الذي فرضته الدولة على المنظمات الحقوقية الدولية والذي يقوم بتصويرها كجزء من مؤامرة على مصر تلعب فيها المنظمات والحركات الحقوقية المصرية دور العملاء المحليين للمنظمات الدولية كما هو وارد في القضية المعروفة برقم ١٧٣ لعام ٢٠١١، التي يتم التحقيق فيها مع قيادات المجتمع المدني الحقوقي ومنعهم من السفر ومن التصرف في أموالهم.[101] وفي الواقع، فإنّ القضية ١٧٣ قد تم تقسيمها لقضيتين أولها

[101] https://eipr.org/press/2016/03/خلفية-عامة-عن-القضية-رقم-173-المعروفة-بقضية-التمويل-الأجنبي

أحيلت لمحكمة الجنايات في يونيو ٢٠١٣، وانتهت بحل عدد من المنظمات الدولية (هي «فريدوم هاوس» و«المعهد الجمهوري» و«المعهد الديمقراطي» و«المركز الدولي للصحفيين» ومؤسسة «كونراد ايدنهاور»[١٠٢])، أما القسم الآخر فكان ضد المنظمات الحقوقية المحلية، ولم يجر تحريكه سوى في عام ٢٠١٤ حين بدأ استدعاء حقوقيين للتحقيق. وقد أصدرت لجنة تقصي الحقائق تقريرًا تضمن أسماء ١٦ منظمة تتلقى تمويلًا أجنبيًا، وتعمل خارج إطار قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢ وهي «المجموعة المتحدة محامون واستشاريون»، و«مركز دعم التنمية والتأهيل المؤسسي»، و«مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان»، و«المعهد المصري الديمقراطي»، و«مركز أندلس لدراسات التسامح»، و«المركز المصري لحقوق السكن»، و«مركز ابن خلدون»، و«المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، و«المكتب العربي القانوني»، و«المنظمة العربية للإصلاح الجنائي»، و«دار المستقبل للاستشارات القانونية وحقوق الإنسان»، و«مركز مبادرة لدعم قيم التسامح والديمقراطية»، و«مركز الأرض لحقوق الإنسان»، و«مركز النديم لعلاج ضحايا العنف والتعذيب»، و«المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، و«مركز هشام مبارك للقانون[١٠٣].

وفي ٢٣ سبتمبر/أيلول، ٢٠١٤ تم تعديل المادة ٧٨ من قانون العقوبات، فأصبحت تعاقب بالسجن المؤبد «كل من طلب لنفسه أو لغيره، وقبل أو أخذ ولو بالواسطة من دولة أجنبية أو ممن يعملون لمصلحتها أو من شخص طبيعي أو اعتباري أو من منظمة محلية سائلة أو منقولة أو عتادًا أو آلات أو أسلحة أو ذخائر أو ما في حكمها أو أشياء أخرى أو وعد بشيء من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها أو القيام بأعمال عدائية ضد مصر أو الإخلال بالأمن والسلم العام[١٠٤]».

كيفية الحشد حول قضايا الحقوق المدنية والسياسية

أثرت الخلفية اليسارية لدى الأعضاء المؤسسين لمنظمات الجيل الأول على نوعية القضايا التي اهتموا بها، وأيضًا على الأدوات التي قاموا باستخدامها. فالخلاف حول طبيعة العضوية في «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» هو بين وجهتي نظر إحداهما تطالب بعضوية مفتوحة وتمثيل للجماهير في مقابل أخرى ترى بأن تحوّل المنظمة إلى العضوية المهنية أدى إلى ظهور منظمات مثل «مركز القاهرة لحقوق الإنسان» وغيرها.[١٠٥] إنّ ظهور المنظمات المهنية أدى إلى استخدام

[١٠٢] الشروق، عودة قضية التمويل الأجنبي، ١٦ مارس ٢٠١٦.
[١٠٣] المرجع السابق
[١٠٤] المرجع السابق
[١٠٥] ياسمين شاش (٢٠١٧). مولد وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في مصر. ٧.

التقاضي كوسيلة رئيسية في النضال من أجل حقوق الانسان التي مرجعيتها مبادئ حقوق الانسان الدولية[٦].

لم يقتصر دور المنظمات الحقوقية قبل ثورة يناير على الدفاع عن حقوق الإنسان فحسب، إنما شمل أيضًا العمل على نشر مبادئ وقيم حقوق الانسان عن طريق التدريب والمدارس الصيفية كمدرسة «مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان» التي ساهمت في نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط أجيال جديدة من الشباب وطلاب الجامعة تحول بعضهم إلى العمل الحقوقي لاحقًا. واكتسب هذا الدور أهمية إضافية بعد الثورة من خلال التأثير على حركات أخرى ظهرت في المجال الحقوقي. فعلى سبيل المثال إنّ المرصد الطلابي الخاص بـ «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» قد ترك أثره على الحركات الطلابية وتأطيرها للائحة الحقوق الطلابية. أيضًا ليس صدفة أن يكون تأسيس حركة لا للمحاكمات العسكرية مرتبط بـ «مركز هشام مبارك».

استفادت المنظمات والحركات الحقوقية من الثورة المصرية التي أتاحت لها الوصول إلى جمهور جديد يسعى للحصول على حقوقه، فشعار الثورة «عيش-حرية-عدالة اجتماعية» يعكس منظورًا حقوقيًا لطالما عملت عليه المنظمات قبل الثورة، وقد أتاح لها الحراك أيضًا حرية الحركة في الوصول لجمهور جديد.

فمكاتب مثل «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» و«المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» توسعت جغرافيًا من أجل التواصل مع فاعلين محليين وتقديم الدعم لهم، بينما توسع البعض الآخر على مستوى الموضوعات والملفات مثل «مؤسسة حرية الفكر والتعبير»، فيما ظهر جيل جديد من الحركات لمواكبة الحراك الذي لازم الثورة وما صاحبه من انتهاكات مثل «لا للمحاكمات العسكرية»، و«المفوضية المصرية للحقوق والحريات»، و«مركز عدالة للحقوق والحريات»، و«مركز هردو لدعم التعبير الرقمي». وقد مكّن التوسع الجغرافي، تحديدًا للمنظمات البعيدة عن المركز في القاهرة من التعامل مع قضايا محلية، ما ساهم في تعريف الجمهور المحلي بتلك المنظمات. فعمل المبادرة المصرية في «الإسكندرية» على قضايا «مثلث المنتزة» أتاح تقديم المبادرة لجمهور جديد لأول مرة. ومن ناحية أخرى، فالحرية التنظيمية التي أعطتها المبادرة المصرية والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأفرعها المحلية ساهمت في اجتذاب العديد من النشطاء المحليين الذين شعروا بأنهم يستطيعون اختيار القضايا التي يعملون عليها. فعلى سبيل المثال، نجد أنّ العمل المشترك ما بين المبادرة و«المركز المصري» على قضية اللاجئين قد اجتذب عددًا كبيرًا من النشطاء الحقوقيين المستقلين بـ

[٦] المرجع السابق

«الإسكندرية»، ما ساهم بالتأكيد في الحشد لتلك القضية.

نستطيع أن نرى توسعًا في عملية التدريب والتوعية كما كان حال الدورات المفاهيمية التي أطلقها «مركز هردو» في الفضاء الإلكتروني والمعسكرات الطلابية التي نظمتها «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» بالتأكيد قد ساهمت، خاصةً في حالة المعسكرات الطلابية، في عملية الحشد الطلابي أثناء عملية كتابة اللائحة الطلابية[١٠٧]. ومن السهل أيضًا رصد الاعتماد على الفضاء الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للحشد من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، فكل المنظمات والحركات قيد التحليل في الورقة لها تواجد الكتروني قوي، ساعدها على الوصول للجمهور، خاصة في ظل التضييق على الإعلام ومصادرة المجال العام في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تقوم المبادرة ببث مباشر عن طريق موقع التواصل الاجتماعي (فايس بوك) لكل الفاعليات التي تنظمها، وكذلك يفعل «مركز هردو» بقيامه بإنتاج مجموعة من الفيديوهات على موقع «يوتيوب» للتوعية بقضايا معينة مثل قضية رفع الدعم على سبيل المثال.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أنّ أسلوب الحملات والتعاون بين المنظمات هو الأسلوب الأغلب في عملية الحشد من أجل الحقوق المدنية والسياسية، فحركة «لا للإعدام» هي حملة يشارك فيها عدد من المنظمات الحقوقية، وكذلك الوضع بالنسبة للحملات العاملة في مجال الصحة في السجون وحق السجناء. إنّ فكرة الإنتاج المشترك ما بين المنظمات قد تبدو منطقية بما أنّ جميع تلك المنظمات تنطلق من مبادئ حقوق الانسان العالمية من ناحية. ومن ناحية أخرى، ففي المجال العام، من شأن التكتل والإنتاج المشترك أن يمنحا المنظمات القدرة على تغطية الانتهاكات بشكل أكثر فاعلية، بالإضافة إلى خلق خطاب موحد إزائها.

ومن الممكن القول إنّه بعد تصفية الحركات السياسية المختلفة، أو بمعنى أصح تصفية البدائل السياسية منذ ٢٠١٣ إلى الآن، لم يبق غير الحركة الحقوقية كمعارض أخير للنظام الذي يسعى للسيطرة عليها أو غلقها. وربما لهذا السبب تطوع العديد من النشطاء الحقوقيين في حملة «خالد علي»، الذي وإن لم يترشح للانتخابات كمرشح للحركة الحقوقية، لكنه بالتأكيد عبّر عن تحالفات واسعة النطاق داخل الحركة السياسية والمدنية في مصر، وكان هذا واضحًا من الحملة بتركيز خطابها الرئيسي على أنّ خوض الانتخابات ليس الهدف منه الفوز وإنما فتح المجال السياسي، وربما تلك النقطة تحديدًا هي الخبرة التي اكتسبتها المنظمات الحقوقية من عملها في أوقات القمع المختلفة، التي تظهر أنّه في ظل

[١٠٧] مقابلة مع ناجي

مستويات مرتفعة من القمع فإنّ أي مكسب قانوني باب لمكاسب أكبر، وأنّ الهدف في النهاية هو فتح نقاش حول القضايا المختلفة يشارك فيه المجتمع الذي يصبح هو الفاعل الرئيسي في المطالبة بحقوقه. لكن إذا جزمنا بأنّ الفاعلين الحقوقيين يمثلون العدو الأخير بالنسبة للنظام قبل إغلاق المجال العام بشكل تام، فهم أيضًا يمثلون الحيز الأخير الذي يسمح للأفراد بالانخراط، مما يوفر للحركة الحقوقية رافدًا دائمًا من النشطاء الراغبين في التغيير الذين لا يجدون مكانًا آخر أو مساحة للنشاط أو للتعبير عن آرائهم.

رغم غلبة الشكل المنظماتي للفاعلين على مجال حقوق الإنسان قبل عام ٢٠١١ إلا أنّ المجال الحقوقي قد شهد نوعًا من أنواع السيولة التنظيمية. فنجد أن ملتقى المنظمات المستقلة يضم توقيعات حركات لا تتبع الشكل المنظماتي مثل ائتلاف «ثورة الغضب» و«مصريون ضد التمييز الديني». ونجد أنّ التعاون والتشبيك مع منظمات وحركات أخرى قد أصبح هو الطريق الوحيد في ظل الهجمة على منظمات حقوق الانسان. إنّ التعاون مع المنظمات الدولية كان يسهّل عملية الوصم التي يقوم بها الخطاب الحكومي تجاه المنظمات الحقوقية. لكن على الرغم من هذا الوصم، فمن الملاحظ أنّ ثمة قضايا لا تزال تعمل عليها المنظمات الحقوقية بالتعاون مع الحكومة كما هو الحال في تعاون «المبادرة المصرية» مع وزارة الصحة في ملف التأمين الصحي.

نجد في النهاية أنّ المنظمات الحقوقية التي عملت تحت حكم «مبارك» توسعت في ملفاتها بعد ثورة يناير واستطاعت أن تبني تحالفات تعمل على قضايا مختلفة مثل قضية قانون الجمعيات الأهلية او قضايا العدالة الانتقالية، وقد عملت تلك المنظمات جنبًا الى جنب مع حركات حقوقية ظهرت بعد ثورة يناير. اضطرت المنظمات إلى التكيف مع اغلاق المجال العام والضغط على المجتمع المدني بعد ٢٠١٣، فانتقل البعض إلى دول أخرى في المنطقة، بينما اضطر البعض الآخر إلى تقليص عدد المكاتب المحلية وعدد البرامج محل اهتمام المنظمة. لكن هذا لم يمنع منظمات جديدة من الظهور، أسّست حملات وتحالفات واسعة مع المنظمات القديمة. وينعكس هذا على وعي الفاعلين الجدد والقدامى حيال ظروف اللحظة الراهنة وإدراكهم أنّ التعاون والتحالف هو الوسيلة الوحيدة للدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، خاصة كما أسلفنا في ظل انكماش عدد البرامج في المنظمات القديمة. ومن الملاحظ أيضًا أن الفاعلين استخدموا الفضاء الالكتروني كمجال لتأطير خطابهم وأيضًا للقيام بعملية التعبئة، وذلك انطلاقًا من خبرة يناير في الحشد عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي. ومن الواضح أثر التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية على عمل

المنظمات الحقوقية سواء من ناحية الدعم المادي أو من ناحية الدعم التقني والتدريبي أو حتى المناصرة، لكن من الواضح أيضًا أنّ عملية اختيار الملفات والقضايا تقوم بها المنظمات المحلية منفردة وفي بعض الحالات تتولى المنظمات المحلية التعريف بقضايا لأول مرة تطرح خاصة في ظل عدم وجود مواثيق دولية مثل الحريات الأكاديمية. كما نستطيع تتبع التغيرات في ملفات المنظمات الحقوقية، فبعد العمل على ملفات العدالة الانتقالية والاشتباك مع كتابة الدستور إلى انصباب الاهتمام على ملفات العدالة الجنائية وملفات العدالة الاجتماعية، وهذا إن دل فإنّه يدل على الظروف والمناخ الحالي، خاصةً في ظل تدهور وضع العدالة الجنائية وسياسات رفع الدعم، ما يظهر أنّ خطاب المنظمات الحقوقية ليس خطابًا منفصلا عن القضايا التي تهم الجمهور. وبالتالي قد يُفسَّر هجوم الدولة على الفاعلين في المجال الحقوقي أنّه في ظل غلق المجال العام وموت السياسة فإنّ تلك المنظمات هي التي تضطلع بتأطير خطاب يحمّل الدولة مسؤولية الأوضاع القائمة ويطالبها بتنفيذ الاستحقاقات الدستورية والمواثيق الدولية. ولهذا السبب، وبالرغم من القمع فسيظل العمل الحقوقي جذابًا للأجيال الجديدة التي ترغب في المشاركة بالعمل العام. ربما يكون السؤال هل يستطيع الفاعلون الحقوقيون البقاء بشكل منظماتي في ظل الهجمة على منظمات حقوق الإنسان وفي ظل قانون الجمعيات الأهلية الجديد؟ ربما لن نستطيع الإجابة عن هذا السؤال الآن لكن بالتأكيد الخبرات التي اكتسبتها المنظمات الحقوقية خلال الثورة المتمثلة في العمل من خلال حملات غير مركزية والتعبئة عن طريق أدوات التواصل الاجتماعي قد تضمن البقاء لتلك المنظمات إن قررت التحول إلى حركات.

خارطة الحراك النسوي الجديد في مصر ٢٠١١ – ٢٠١٨
نحو حركة نسوية شابة لامركزية؟

هند أحمد زكي:
حائزة على دكتواره في العلوم السياسية من «جامعة واشنطن» في الولايات المتحدة الأميركية. تهتم هند في عملها الأكاديمي بموضوعات متعددة أبرزها حقوق المرأة من الناحية السياسية والقانونية والاجتماعية، ونسوية الدولة والحركات النسوية المستقلة، والعنف الموجه على أساس الجنس، وتاريخ قضايا المرأة في بلدان الشرق الأوسط، ودور الاستعمار ودول ما بعد الاستقلال في تقنين عدم المساواة بين الجنسين.

ملخّص

يشهد المجال العام في مصر إغلاقًا تدريجيًا منذ ٢٠١٣ حيث بدأت تبرز ملامح العودة إلى السلطوية. لا يزال، على الرغم من ذلك، النقاش والتفاوض والحراك حول مشاركة النساء وأدوارهنّ وحدود تلك الأدوار، دائراً. وتتجلى أشكال هذا الحراك في عدد من المسائل التي تتراوح بين السياسية والاجتماعية والقانونية. دفع هذا الأمر بالباحثة «هند أحمد زكي» إلى التساؤل عن أسباب استمرار هذا الحراك وتصاعده وتعدد أشكاله في ضوء أفول معظم أشكال الحراك الأخرى المصاحبة لثورة يناير ٢٠١١، وانحسار تأثيرها. وفي سياق مشوارها البحثي للإجابة عن هذا السؤال في ورقة تحت عنوان «خارطة الحراك النسوي الجديد في مصر ٢٠١١ – ٢٠١٨، نحو حركة نسوية شابة لامركزية؟»، تنظر «زكي» في طبيعة علاقة تلك الحركة النسوية الشابة بالثورة المصرية، وتسلّط الضوء على أبرز الفاعلين فيها وعلى التوجهات التي اعتمدوها في نشاطهم. وفي ختام بحثها، تدفع «زكي» بطرح مفاده أنّ الحركة النسوية في مصر تتجه نحو حركة لا مركزية (من الناحية الجغرافية بانتشارها بعيدًا عن «القاهرة») غير مُمَأسَسة (أي لا تأخذ شكلاً منظماتيًا) وأكثر شبابية، وهو ما يمكن اعتباره ناتجًا عن محاولة للانتشار الجماهيري في فترة الانفتاح والحشد التي تلت مباشرة ثورة يناير، والتي لم تكتمل مع انهيار مسار التحول الديمقراطي بمجمله في منتصف ٢٠١٣.

مقدمة:

طرحت الثورات العربية والمسارات السياسية التي أنتجتها قضية المساواة بين الرجال والنساء بشكل غير مسبوق في كافة الدول التي شهدت ما سمي بـ «الربيع العربي". فعلى الرغم من انحسار زخم الحراك السياسي حالياً في أعقاب إعادة تأسيس صيغ مختلفة من السلطوية بشكل أو بآخر في معظم الدول التي شهدت انتفاضات شعبية في السنوات القليلة الماضية, إلا أنّ النقاش والتفاوض والحراك حول مشاركة النساء وأدوارهن وحدود تلك الأدوار لا يزال دائراً في مصر رغم الإغلاق التدريجي للمجال العام منذ عام ٢٠١٣ الذي شهد تراجعاً عن مسار ثورة يناير ٢٠١١ وعودة إلى السلطوية مرة أخرى. وتتجلى أشكال هذا الحراك في عدد من المسائل التي تتراوح بين السياسية والاجتماعية والقانونية, بدءًا من نضال عدد من الشابات من أجل تولّي مناصب قضائية في هيئات الدولة التي حرمت النساء من تولي مناصب بها[1], إلى معارك قانونية تخوضها النساء والمجموعات النسوية من أجل تجريم العنف الجنسي والتحرش في أماكن العمل وأيضاً في المجتمع السياسي والحقوقي[2], مروراً بكافة المجموعات النسوية سواء تلك العاملة على أرض الواقع أو في الفضاء الافتراضي التي تطرح قضايا خاصة بجنسانية الشابات وحقوقهن في الاستقلال والحركة والعمل بشكل جعل قضايا النساء محل صراع وجدل على مدى السنوات الأربع الماضية على مستوى مجتمعي واسع. ويحق هنا طرح التساؤل التالي: ما هي أسباب استمرار هذا الحراك وتصاعده وتعدد أشكاله في ضوء أفول وانحسار معظم أشكال الحراك الأخرى المصاحبة لثورة يناير؟

تسعى هذه الورقة للإجابة عن السؤال من خلال وضع خارطة للحراك النسوي الشاب الحالي الذي ظهر في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ ومرّ بعدد من المحطات المفصلية, وللإجابة أيضًا عن عدد من الأسئلة الرئيسة وهي: من هنّ أبرز الفاعلات النسويات في مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١؟ ما هي أبرز المحطات النضالية حول تلك القضايا؟ ماهي خصوصية الحراك النسوي الجديد, وكيف اختلف عن الحراك النسوي الذي سبقه مباشرة؟ ما هي أهم القضايا والحملات التي تم طرحها كجزء من هذا الحراك؟ ما مدى تأثير السياق السياسي الجديد الذي عرفته مصر من انفتاح سياسي مؤقت في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣, ثم انغلاق للمجال السياسي والحركي منذ ٢٠١٣ وحتى الآن, على قدرة الحركة على التنظّم وإيجاد آليات للتأثير

[1] للمزيد حول مطالبات عدد من خريجات كليات القانون والشريعة وكلية الحقوق بحق تولي مناصب قضائية في مجلس الدولة والنيابة العامة, أنظر شرين حسن, هل هناك مكان للمرأة المصرية في المناصب القضائية؟ "رصيف ٢٢" على الرابط التالي:
https://raseef22.com/life/2018/01/31/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D9%88-%D8%A8%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D9%87-%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

[2] تُعد مسألة التحرش الجنسي في المجال العام إحدى أهم القضايا التي برزت كجزء من هذا الحراك واستمرت حتى بعد أفول المجال السياسي في مصر, الأمر الذي يتطلب النظر ليس فقط إلى البعد المحلي للحركة بل كذلك إلى لجزء العالمي المرتبط بصعود حركة عابرة للقومية جعلت من مسألة العنف الجنسي للنساء هدفاً لها. للمزيد من التفاصيل انظر الجزء الثالث من هذه الورقة.

لصالح قضيتها؟ ماهي طبيعة علاقة تلك الحركة النسوية الشابة بالثورة المصرية؟ هل اتسمت العلاقة بالصدام أم بالتعاون؟ كيف تم تأطير وصياغة قضايا النساء من قبل الحركة النسوية الشابة؟ أي خطابات تم استخدامها في هذا الصدد؟ ماهي أهم الأدوات التي لجأت إليها الحركات والمجموعات النسوية الشابة للحشد والمناصرة وللدفاع عن قضاياها؟ هل تأثّر الحراك النسوي الشاب بآليات وخطابات عابرة للقومية أو عالمية؟ ما هي أبرز تجليات هذا التأثّر على مستويات التنظيم والخطاب والتمويل؟ ما تأثير تلك الأدوات والخطابات على هوية الفاعلات (والفاعلين) على المدى البعيد؟ ما مدى فعالية هذه الأدوات وهل ساهمت في نجاح تلك المجموعات؟

تنطلق الورقة من فرضية أساسية هي أنّ ثورة يناير ٢٠١١ قد أفرزت موجة جديدة من الحراك النسوي تتألف بالأساس من وافدات ووافدين جدد على العمل السياسي والعام، كذلك من عدد من الفاعلات والمنظمات والمؤسسات القائمة بالفعل التي لعبت دوراً هاماً في تسيّس قضايا النساء وتأطيرها بشكل ساعد على انتشارها وتأثيرها في الحراك الثوري بشكل عام، رغم تهميشها أحياناً من قبل بعض الفاعلين. وقد بدأت تلك الموجة في بداية الثورة نفسها عندما لعبت النساء - وخصوصًا الشابات منهن ـ دورًا كبيرًا في الثمانية عشر يومًا الأُوَل للثورة المصرية . فقد كانت المرأة حاضرة جسديًا وفكريًا بغض النظر عن انتماءاتها الأيديولوجية والدينية والطبقية والتعليمية. وكانت مشاركة النساء في الثورة المصرية في البداية بالأساس ليست للدفاع عن حقوق نسائية بعينها، ولكن كانت مشاركتهنّ كمواطنات مصريات. غير أنّه ما لبث أن شعر عدد كبير من النساء بالتهميش وبأنّ الترتيبات السياسية التي تلت الثورة قد خلت من تمثيل حقيقي للنساء، سواء كمشاركات فعليات في الأطر السياسية المختلفة أو كتمثيل رمزي لقضاياهن واهتماماتهن. ويمكن القول إنّ هذا التجاهل لدور النساء في الثورة قد ساعد على تكوين وعي جديد وتحليل لوضعية الفاعلات والفاعلين في ثورة يناير من منظور نسائي أو نسوي. فقد اندمجت نساء مصر في الحراك الثوري وتبلور حراك نسوي ضمّ أجيالًا جديدة من الشابات الوافدات على المجال العام. وتركّزت أهم مطالب تلك الموجة من الحراك النسوي في البداية على موضوعين رئيسين وهما:

- المشاركة السياسية للنساء (من حيث الكم والكيف)[٣]، وبشكل خاص حقوق النساء في دستوري ٢٠١٢ و٢٠١٤ ومشاركتهنّ في صياغتهما.
- حقوق النساء في مجال عام آمن ومناهضة الانتهاك الجسدي والتحرش.

من هذا المنطلق، تسعى الورقة لرصد كافة أشكال الحراك التي اتخذتها الموجة النسوية الشابة في مصر التي اتصفت بشكل لافت بـ "لامركزية" الحراك المصاحب لها وكذلك تعدد وتنوع خطاباته وأشكاله. وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وخاتمة. يستعرض القسم الأول من الورقة بإيجاز، تاريخ الحراك النسوي في الفترة التي سبقت عام ٢٠١١ مباشرةً للوقوف على أشكال الحراك القائمة وقتها وكيف تغيرت خارطة الفاعلين والأدوات والخطابات في الفترة التالية. أما القسم الثاني فيتناول قضية المشاركة السياسية للنساء والتفاوض حول حقوق النساء في دستوري ٢٠١٢ و٢٠١٤، بينما يتناول القسم الثالث الحراك حول قضية العنف الجنسي في المجالين العام والسياسي. تتضمن كافة أجزاء الورقة رصدًا لخارطة الفاعلات النسويات اللاتي نشطن في كل من القضيتين والأطر والأدوات المختلفة التي طرحت بها الفاعلات مطالبهن وأشكال الخطاب المستخدم وعلاقته بخطابات موازية محلية وإقليمية وعالمية، كذلك تتضمّن أهم المحطات المفصلية في صياغة تلك المطالب. وأخيراً، تختتم الورقة بجولة سريعة على أهم الموضوعات التي برزت مؤخرًا كجزء من الحراك النسوي الجديد وببعض الملاحظات حول طبيعة هذا الحراك ومآلاته ومستقبله في ظل تصاعد مستمر للقمع وإغلاق المجال العام أمام المبادرات الأهلية بكافة أشكالها.

[٣] تميل الأدبيات الخاصة بالمشاركة السياسية للنساء للتفرقة بين نوعين من المشاركة وهما المشاركة الكمية العددية والمشاركة الكيفية (Substantive) و(descriptive). وتشير المشاركة الكمية للعدد المجرد للنساء أو نسبتهم العددية سواء في الهياكل المنتخبة أو المعينة بينما تشير المشاركة الكيفية لمدي تمثيل النساء المنتخبات أنفسهم لقضايا لنساء على الاطلاق. للمزيد من المعلومات حول الفرق بين المفهومين انظر:
Pitkin, Hanna. 1967.The Concept of Representation, San Francisco: University of California Press.

الحراك السابق لـ يناير ٢٠١١: حراك محدود ودولة محتكرة للقضية

اقتصر الحراك حول قضايا النساء في السنوات التي سبقت ثورة يناير على صعيدين رئيسيين، أولهما عمل المنظمات الحقوقية والثاني هو النضالات اليومية للنساء (الأفراد) في المجال العام ضد أشكال العنف الجنسي المختلفة في المجالين العام والخاص بشكل غير منتظم، وخصوصًا في مجال التقاضي حول حقوق بعينها، مثل التحرش الجنسي (قضية نهي رشدي عام ٢٠٠٨)[٤]، وقضايا إثبات النسب (قضية هند الحناوي عام ٢٠٠٥)[٥]. ويُعد دور المنظمات الحقوقية والنسائية التي تتبنى أجندة نسوية رائداً في العديد من الجوانب، أولها وأهمها كسر الصمت حول عدد من القضايا، من أبرزها قضية العنف الجنسي في المجال العام. فبسبب طبيعة المجال السياسي وقتها، لم تتمكّن المنظمات النسائية التي كانت وقتها الشكل التنظيمي الوحيد المتواجد على ساحة العمل الذي يتناول تلك القضايا، سوى من تنظيم حملات للتوعية بقضايا بعينها مثل ختان الإناث، والعنف الجنسي في المجال العام، والزواج المبكر، بالإضافة إلى بعض أنشطة الدعم والمناصرة (advocacy). وتركزت معظم حملات الدفاع والمناصرة السابقة على دعم النساء اللاتي قمنَ برفع دعاوى ذات طبيعة حقوقية (Strategic litigation) من أمثال "هند الحناوي" و"نهى رشدي"، وإعلان حملات عامة للمناصرة والدفاع، هذا بالإضافة إلى دور بعض المنظمات التي تخصصت في تقديم خدمات قانونية للنساء مثل "مركز قضايا المرأة المصرية" و"المركز المصري لحقوق المرأة". كما ظهر عدد من المنظمات التي لعبت دوراً هاماً للغاية في توثيق تصاعد ظاهرة التحرش والعنف ضد النساء في المجال العام بكافة أشكاله، مثل خارطة التحرش (Harass Map)[٦] التي تقوم بالرصد الإلكتروني لوقائع التحرش وذلك لتشجيع النساء وأيضاً الشهود على التبليغ عن موقع تلك الوقائع بغرض وضع خريطة افتراضية ترصد عدد حوادث التحرش جغرافياً.

وقد واجه الحراك النسوي الذي سبق ثورة يناير تحديين أساسيين: الأول يتمثل في احتكار رموز النظام السابق للحديث عن قضايا النساء وسيطرة كيانات وآليات دولاتية على الحراك النسوي (مثل "المجلس القومي للمرأة") الذي تأسس في عهد "حسني مبارك" كآلية من آليات تلميع النظام دولياً. أما العامل الثاني فيتمثل في طرح قضايا المرأة من قبل أغلب العاملين في حقوق المرأة كحقل واسع للاشتغال والمعرفة بوصفها قضايا «تنموية» أو «حقوقية» أو «ثقافية» بحتة. فباستثناء

[٤] للمزيد من المعلومات حول قضية "نهي رشدي" التي تُعد أول قضية تحصل فيها امرأة مصرية على حكم قضائي ضد سائق قاطرة قام بالتحرش بها جسديًا في أحد شوارع القاهرة، انظر:
https://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=18346

[٥] للمزيد من المعلومات حول قضية النسب الشهيرة وقتها، انظر:
https://www.alghad.com/articles/795602

[٦] موقع خارطة التحرش يوضح كيفية رصد وقائع التحرش بغرض التوعية بأنواع المضايقات والانتهاكات المختلفة التي تتعرض لها النساء كالآتي:
https://harassmap.org/en/

عـدد قليـل مـن المنظمـات العاملـة فـي حقـوق النسـاء مـن منظـور نسـوي مثـل "مركـز دراسـات المـرأة الجديـدة" و"نظـرة للدراسـات النسـوية" و"مركـز قضايـا المـرأة المصريـة"، عملـت معظـم المنظمـات الأخـرى علـى القضايـا النسـوية بـدون محاولـة جـادة لتسـييس خطـاب المرأة، وهـو الأمر الـذي لـم يعـد ممكنـاً فـي أعقـاب ثـورة ينايـر ٢٠١١ نتيجـة التسـيّس المتسـارع لقضايـا النسـاء.

ويُقصـد بتسـيّس حقـوق المـرأة هنـا طـرح قضايـا النسـاء كقضيـة مسـتقلة بذاتهـا متصلـة بحـراك تاريخـي يمكـن رصـد موجاتـه المختلفـة تاريخيًـا منـذ أواخـر القـرن التاسـع عشـر ومطلـع القـرن العشـرين، بشـكل يتجـاوز اختزالهـا فـي التعبيـر الحقوقـي أو التنمـوي، أي طـرح قضايـا حقـوق المـرأة باعتبارهـا جـزءًا مـن توجـه حقوقـي عـام يُعنـى بحقـوق الانسـان أو التنميـة[٧]. فـإذا تتّبعنـا تطـور طـرح قضايـا النسـاء فـي تلـك الفكـرة، سـنلاحظ فـوراً أنّ معظـم المؤسسـات العاملـة علـى تلـك القضايـا كانت تُصنَّـف كجزء مـن الحركة الحقوقيـة الواسـعة التـي تنامـت خـلال السـنوات العشـر الأخيـرة مـن حكـم "مبـارك"، بـدون محاولـة حقيقيـة لطـرح قضايـا المـرأة كقضايـا سياسـية، أي مرتبطـة ببنيـة وطبيعـة الدولـة والمعارضـة والصـراع بينهمـا تاريخيًـا، وكذلـك بتطـور علاقـة الدولـة بالمجتمـع كجـزء مـن مشـروع الحداثـة السياسـية والاجتماعيـة فـي مصـر. فتسـييس قضايـا المـرأة يرتبـط بنمـو حركـة منفصلـة عـن حركـة المعارضـة السياسـية الواسـعة، وكذلـك عـن الحركـة الحقوقيـة وهـو مـا كان يتعـذر تحققـه موضوعيـاً فـي تلـك الفتـرة.

ومـن المهـم الإشـارة هنـا إلـى العمـل التوثيقـي للانتهـاكات والعمـل البحثـي فـي سـد الفجـوة الرقميـة، إذ قـام عـدد مـن المنظمـات التـي عملـت علـى مسـألة التحـرش الجنسـي قبـل ٢٠١١ بمحاولـة جـادة للتأثيـر علـى الخطـاب المجتمعـي السـائد حـول تلـك الظاهـرة، وتأصيـل حـق النسـاء فـي الحركـة وحقهـنّ فـي السـلامة الجسـدية والتحـرر مـن العنـف، وحقهـنّ فـي اتخـاذ قـرارات تخـص أجسـادهن، وذلـك فـي إطـار أوسـع مـن الدفـاع عـن حقوقهـنّ الإنجابيـة والجنسـية. كمـا قامـت المنظمـات بجهـد كبيـر فـي التصـدي للخطابـات الرجعيـة التـي رافقـت اشـتداد الظاهـرة، مثـل خطابـات لـوم الضحيـة التـي تديـن النسـاء وتُحملهـنّ مسـؤولية التحـرش بهـنّ، إمـا بسـبب الملبـس أو مواعيـد التواجـد، أو حتـى مجـرد التواجـد، فـي المجـال العـام. ورغـم الجهـد والطـرح النسـوي الجـاد، فـإنّ محـاولات تلـك المنظمـات خـارج الأنشـطة التوثيقيـة والبحثيـة أتـت متواضعـة للغايـة، واقتصـر الأمـر علـى بعـض المحـاولات التـي سـعت لخلـق مقاومـة علـى مسـتوى قاعـدي مثـل "مبـادرة الشـارع لنـا"، إلا أنّ هـذه المحـاولات لـم تنجـح فـي

[٧] للمزيد من المعلومات حول تاريخ الحراك النسوي في مصر، انظر:
Kamal, Hala. 2016 "A Century of Egyptian Women's Demands: The Four Waves of the Egyptian Feminist Movement" In Gender and Race Matter: Global Perspectives on Being a Woman. Published online: 25 Aug 2016; 3-22.

النهاية بخلق رد فعل مجتمعي واسع. ورغم أنّ غياب البعد الجماهيري عن الحراك النسوي يُعد سمة أساسية للحركات النسوية عموماً (وربما للحركة الحقوقية بشكل أعم) - حتى على المستوى العالمي - نظراً لما تطرحه تلك الحركات عادة من مسائل تثير حفيظة الميل السائد لدى المجتمع وتُربك البنى الأبوية المحافظة المستقرة فيه، يبرز تباين كبير بين المستويات الرمزية والخطابية لهذا الحراك وتأثيرها بين مرحلة ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ والمرحلة التي بعدها. وربما كانت مسألة تفشي حالات العنف الجنسي في مصر على مستويات مختلفة مدخلًا هامًا لفهم تعاظم تأثير هذا الحراك على المستوى المجتمعي وعلى مستوى الرأي العام بشكل أكبر وخصوصًا منذ عام ٢٠٠٥.

وشكّل عام ٢٠٠٥ نقطة مفصلية في تطور مسألة العنف الجنسي في مصر. ففي حادثة شهيرة عرفت لاحقًا بـ «الأربعاء الأسود"، قامت الدولة بتأجير بعض «البلطجية» للاعتداء جنسيًا على الصحافيات والناشطات المعترضات على التعديلات الدستورية المقترحة من قبل نظام مبارك. وكانت مشاهد الصحافيات وملابسهنّ ممزقة في الشارع صادمة للغاية وغير اعتيادية في ذلك الوقت، ومع ذلك لم تثر هذه الحادثة حفيظة السواد الأعظم من الناس، إذ لم يتعدَّ رد الفعل وقفة رمزية بالشموع وبملابس سوداء لبعض النشطاء السياسيين والحقوقيين، وتعامل الجميع مع الحادثة باعتبارها جريمة سياسية تُضاف إلى جرائم نظام "مبارك". لم يدرك أحد وقتها المعنى الفعلي لانتهاك الناشطات جنسياً في قلب "القاهرة" وفي وضح النهار أمام أعين الجميع. كذلك لم يتلفّت أحد بعد ذلك بعام واحد - وبالتحديد يوم الثاني والعشرين من أكتوبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٦ الموافق أول أيام عيد الفطر- حين بدأت ولأول مرة، حوادث التحرش الجنسي الجماعية بمنطقة وسط البلد، حين هاجمت مجموعات من الشباب عدد من النساء وقاموا بجذبهنّ من ملابسهنّ والتعدي عليهنّ جنسيًا. وقعت يومئذ الانتهاكات وسط تعتيم إعلامي شبه تام لم يكسره سوى نشر عدد من المدونين صور وتفاصيل الحادثة. وتم وقتها توجيه الاتهامات للمدونين بتشويه سمعة مصر وتلفيق الروايات، وأصدرت وزارة الداخلية بيانًا تنكر فيه حدوث أي تحرش جماعي بالنساء. استمرت الظاهرة بعد ذلك بالتصاعد، فقد شهدت السنوات التي تلت هذه الحادث معدلات مرتفعة من التحرش اللفظي والجسدي بالنساء في الشوارع وأماكن العمل والمواصلات العامة بشكل يومي. وكان الجديد في هذه الحوادث ليس فقط الإنكار المجتمعي وإنما التواطؤ أيضًا.

وعلى الرغم من محدودية الأدوات المتاحة وقتها واقتصار الحراك على عدد من المنظمات غير الحكومية إلا أنّه لا يمكن إغفال دور المنظمات النسوية في لفت الانتباه إلى ممارسات العنف الجنسي ضدّ النساء من قبل فاعلي الدولة بهدف إقصائهنّ عن المجال العام. وتبنّت مجموعة من المنظمات الحقوقية والنسوية، من ضمنها "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، قضية النساء المعتَدى عليهنّ. فبعد حفظ التحقيق في البلاغ المُقدّم من الناجيات من جريمة الاعتداء المعروفة بـ «الأربعاء الأسود، قدّمت المنظّمة شكوى إلى "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" في مايو/أيار ٢٠٠٦ كانت نتيجتها بعد أكثر من ٧ سنوات إدانة الحكومة المصرية ومطالبتها بإعادة فتح التحقيقات في وقائع "الأربعاء الأسود"، ومحاكمة المتهمين، وتعويض الشاكيات الأربع[٨].

وشهد عام ٢٠٠٨ إحدى نقاط التحول الأساسية، إذ حصلت "نهى رشدي" على أوّل حكم قضائي في قضية تحرش جنسي، وحُكم على المتحرش بالسجن ثلاث سنوات، ما يعتبر محطة مفصلية نتيجة لكونه اعتراف رسمي من الدولة بالتحرش كجريمة تستحق العقاب. كما أثارت القضية جدلًا مجتمعيًا وحظيت باهتمام إعلامي خلق نقاشاً واسعًا بشأنها. وفي العام نفسه، شكّلت ١٦ منظّمة غير حكومية من محافظات مختلفة "قوة عمل لمناهضة العنف الجنسي» ظلّت مظلّة للعمل المشترك على قضايا العنف الجنسي عدّة سنوات وقدّمت مقترحًا بتعديل قانون العقوبات الخاص بجرائم العنف الجنسي عام ٢٠١٠.

ويُلاحظ في هذا الحراك حول قضية العنف الجنسي تطوّر سياق محلي ساعد على طرح قضايا النساء عبر إسناد حقوقي متأثّر بشكل كبير بإسناد أيديولوجي حقوقي عابر للقومية. فأدوات الحراك وقتها اعتمدت على التقاضي، سواء عن طريق الأفراد من النساء (قضية «نهى رشدي» نموذجًا) أو عن طريق لجوء المنظمات الحقوقية لآليات دولية للتقاضي كما حدث في قضية «الأربعاء الأسود». وقد اعتمدت آليات هذا الحراك على وجود مجموعات أو أفراد قادرين على لعب دور الوسيط أو الناقل من السياق العالمي أو المُعولم إلى السياق المحلي في مصر. وقد لعبت المنظمات الحقوقية المعنية بحقوق النساء هذا الدور بشكل كبير في تلك الفترة التي شهدت تعاظمًا لنشاط المنظمات غير الحكومية عمومًا في أعقاب مؤتمر «الأمم المتحدة» الخاص بحقوق النساء في «بكين» عام ١٩٩٥، ثم مؤتمرات المتابعة لآليات «بكين» المختلفة التي أسست آليات متابعة لحقوق النساء بشكل ضروري ووفرت مجالات للناشطات في مجال حقوق النساء للقاء

[٨] حنان البدوي، "هل تتذكر نوال علي؟ فلنراجع إذن تفاصيل الحكاية"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على: https://eipr.org/blog/

وتبادل الخبرات، الأمر الذي عزز من قدرة ناشطات تلك المرحلة على تدشين حملات للدفاع والمناصرة والتعريف بمسائل مثل العنف الجنسي في المجال العام وإشكاليات قوانين الأحوال الشخصية. ورغم أهمية تلك الروابط العابرة للقومية في تطوير وعي الكثير من الناشطات وكذلك أدواتهنّ في تلك الفترة، إلا أنّ عدم وجود حركة واسعة حول تلك الحقوق حدّ من أصداء الجهود بين الأوساط الحقوقية بحيث لم يتعدَّ نطاق الحملات التأثير أو التقاضي الفردي أو الجماعي أمام المحافل القضائية المحلية والدولية. وتحقّقت هذه الحركة موضوعيًا بعد قيام ثورة يناير ٢٠١١ التي أتاحت لعدد كبير من الشابات الانخراط في العمل العام وبالتالي توفير ظهير أكثر جماهيرية لتلك الحركة.

بشكل مختصر، يمكن القول إنّ الحراك النسوي قبل ٢٠١١ اتسم بثلاث سمات أساسية: ١) تركُّز النشاط في عدد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات النسوية بعينها، ٢) معظم الجهود المبذولة رغم أهميتها تمت في غياب تسييس حقيقي لقضايا النساء نظراً لطبيعة الظرف السياسي وقتها، من مناخ سياسي مغلق واحتكار النظام للحديث عن قضايا النساء على المستوي الوطني، ٣) تفاقهم حقيقي لظاهرة العنف ضد النساء في المجال العام في مصر، وخصوصًا في فترة ما بعد ٢٠٠٥ في ظل تجاهل وفي أحيان كثيرة، تواطؤ من الدولة سواء عن طريق عدم معاقبة الجناة أو شيوع خطاب في إعلام الدولة يقوم على لوم الضحية وتجاهل دور الدولة والمجتمع في التصدي لتلك الظاهرة.

المشاركة السياسية للنساء: تفاوض غير ناجح حول حقوق النساء

طرحت قضية المشاركة السياسية للنساء نفسها كأولوية في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ حيث شهدت مصر حراكًا سياسيًا جارفًا لمدة أكثر من ثلاث سنوات انتهى بموجة من الحشد الجماهيري في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣ أسفرت عن عزل الرئيس "محمد مرسي" ونقل مسؤولية إدارة البلاد إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا. وتمّ إعادة طرح أسئلة حول وضع النساء المصريات في خارطة الطريق القادمة التي تتضمن أسئلة وأطروحات حول مشاركة النساء في المجال العام من خلال مشاركة سياسية فعالة تحكمها هياكل اجتماعية واقتصادية معقدة. كما تظهر إشكالية المشاركة السياسية للنساء في ارتباطها الوثيق بكل من المجالين الخاص والعام الذين تعمل فيهما النساء ويشاركن بفاعلية. وفي بعض الأوقات يتم التركيز على شكل المشاركة السياسية للنساء كناخبات في انتخابات محددة وتجاهل تواجدهنّ ككوادر وفاعلات في أطر سياسية واجتماعية مختلفة أو العكس.

إنّ تناول وضع النساء في دستوري مصر بعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١٢ و٢٠١٤) يستلزم نقاشًا مطولاً، ولكن لأغراض السياق وضيق المساحة، يجب الالتفات إلى أمرين: وضع النساء في اللجان التأسيسية للدستور وأثر الدستور الراهن على حقوق المصريات وحرياتهن في المجال العام. فقد كُتب دستور ٢٠١٢ الملغى، الذي بدأت لجنته التأسيسية عملها في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، في أجواء سياسية محتدمة، استبقها الإعلان الدستوري الذي أعلن عنه الرئيس المعزول "محمد مرسي" في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ ليعطي لنفسه صلاحيات من خلاله أضفت أجواء عدائية على عملية كتابة الدستور والاستفتاء على مواده. وفي تلك الأجواء تمت كتابة الدستور في ظلّ غياب للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة تجلى في غياب صارخ للتمثيل النوعي للمسيحيين والنوبيين والبدو ومجموعات عقائدية وعرقية أخرى مختلفة، بالإضافة إلى غياب واضح للنساء غير التابعات للحزب الإسلامي الحاكم وقلة عدد مَن تم تمثيلهن حتى انتهاء فترة عمل اللجنة. فنسبة تمثيل المرأة في اللجنة التأسيسية للدستور كانت لا تتعدى الـ ٦%، ومن ثم غابت رؤى وتصورات النساء المصريات عن دستور مصر بعد الثورة، فضلًا عن غياب الخبرات السياسية والقانونية والمجتمعية التي تمتلكها تلك النساء اللاتي خضن تجارب طويلة في العمل السياسي وعلى دراية بالمشكلات الهيكلية التي تواجه نساء مصر. وبالتالي كانت نسب تمثيل التيارات الفكرية المختلفة محبطة للغاية في ظل استحواذ أعضاء نساء من "حزب الحرية والعدالة" على ثلثي مجموع النساء في اللجنة[٩].

[٩] للمزيد من المعلومات حول تمثيل النساء في برلمان ٢٠١٢، انظر:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/141779

ويجب التنويه إلى أنّ الإخفاق في ضمان تمثيل عادل للتيارات المختلفة، بمن فيهم شخصيات نسائية كان من الضروري لهنّ أن يشاركن بقوة في كتابة دستور مصر، ما هو إلا إشارة واضحة على ثقافة مجتمعية تمييزية تجاه مشاركة النساء السياسية على قدم المساواة مع الرجال. ويتضح ذلك إمّا في معايير اختيار أعضاء اللجنة أو تعمّد تقليص عدد النساء فيها. وكانت نتائج تقليص قدرة النساء على المشاركة في صياغة مواد الدستور جعل دستور مصر بعد الثورة دستورًا "للرجال فقط". فالنص الدستوري المتمثل بالمادة ٣٣ بباب الحقوق والحريات الذي نص على أنّ المواطنين لدى القانون سواء؛ وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك»، لا يكفي، ويرسم صورة زائفة للواقع. ولعل أحد الدلائل على غياب المساواة بين الجنسين هو تخفيض المواد الخاصة بالنساء في باب الحقوق والحريات من أربعة مواد في دستور ١٩٧١ إلى مادة واحدة في الدستور الجديد، كما اقتصرت الإشارات إلى المرأة في الدستور على ما يتّصل بالبيت والأسرة ولم تتم الإشارة إلى حقوق المرأة في العمل العام سوى بالترابط مع دورها الأسري، وهو الدور الذي أعطاه أعضاء لجنة كتابة الدستور الأهمية الأكبر. ونرى ذلك متمثلًا في المادة ١٠ التي نصّت على أن «تكفل الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام». إضافة إلى ذلك، أتى الدستور الجديد ليذكر النساء كـ "مطلّقات وأرامل ونساء معيلات»، وكأنّ النساء المصريات مواطنات من الدرجة الثانية بحاجة إلى الرعاية الدائمة، متجاهلين أنهنّ شريكات في الوطن على قدم المساواة مع الرجال. كما تمّ حصر قضايا النساء بـ «الأطر الأخلاقية التقليدية التي اتفقت المجتمعات الأبوية على أن تكون هي الأدوات التي يتم بها تحديد أدوار للنساء»، فلم يتم الإشارة إلى حقوق النساء في مختلف المجالات السياسية، إذ لم يضمن الدستور نظامًا انتخابيًا يسمح بمشاركة نسائية أكبر، كما جاء بأطر مقيدة للحق في التنظيم مما يؤثر سلبًا على قدرة النساء على التنظيم داخل النقابات العمالية أو المهنية أو غيرها من التنظيمات، مما يحدّ من مشاركتهنّ في مجالات العمل ويحد من قدرتهنّ على الضغط من أجل ظروف عمل أفضل.

وكان أثر مجمل تلك العوامل هو أن عدد النساء في البرلمان لم يتعد الأحد عشر عضوا وعدد النساء في مجلس الشورى لم يتعد الثمانية من أصل ٢٧٠ عضًوا. بالتالي، نجد أنّ قانون الانتخابات التشريعية ككل قد فشل في توفير العوامل الملائمة لخوض النساء الانتخابات، خاصةً أنّ معظمهن كن يخضنها للمرة الأولى. ولم يكن غياب المشاركة النسائية المتساوية مشكلة في المؤسسات التشريعية فحسب بقدر ما

كان انعكاسه جليًا على ظروف النساء في حياتهن اليومية حيث نجد أنّ وضعهنّ في سوق العمل مثلًا لا يزال أكثر ترديًا من وضع العاملين الرجال، متمثلًا في مفارقة واضحة بين أجور العاملات والعاملين[10].

ولكن من هنّ الفاعلات النسويات اللاتي اشتبكن مع مسألة المشاركة السياسية في مصر؟ يُلاحظ أنّ هؤلاء بشكل عام كنّ من الجيل الأكبر من النسويات اللاتي نشطن قبل ثورة يناير ٢٠١١ سواء في مجال العمل النسوي الأهلي، وفي العمل الأكاديمي والإنتاج المعرفي مثل "مجموعة المرأة والذاكرة"[11]، مع عدد من الوجوه السياسية الجديدة التي برزت في الحياة السياسية. وربما تمثل مجموعة عمل "النساء والدستور" المثال الرئيسي والحي على ذلك وهي مجموعة منبثقة من تحالف دائم للمنظمات النسوية في مصر تكونت عام ٢٠١١ وتضمنت عدد من الأكاديميات والسياسيات والنساء العاملات في المجتمع المدني اللاتي قمن بإعداد مشروع متكامل للدستور وتقديم مقترحات جادة بشأن عدد من المواد المتعلقة بحقوق النساء في الدستور وخاصة المادة ١١[12]. ووفقاً لشهادة الدكتورة "هدى الصدى"، إحدى أعضاء المجموعة وعضو لجنة "الخمسين" التي كُلّفت بكتابة الدستور الحالي لمصر، فقد تمكنت النساء من التفاوض بنجاح حول تلك المادة نظراً لرغبة كافة القوى السياسية والنظام الحاكم بمنح النساء حقوقاً جديدة في دستور ٢٠١٤ والتأكيد على «مدنية الدولة» في مقابل دستور ٢٠١٢ المعطّل الذي اعتُبر دستورًا غير عصري، سواء على مستوى البنية التشريعية نفسها أو على مستوى الصمت التام عن ذكر أي حقوق للنساء[13]. ووفقًا للرؤية السابقة، يمكن تفسير نجاح المجموعة في الضغط من أجل تمرير المادة ١١ برغبة اللجنة والنظام في إكساب الدستور الجديد صبغة عصرية عبر منح النساء حقوقاً دستورية جديدة. فاستغلال الصراع السياسي الهوياتي نفسه كان ورقة الضغط الوحيدة لدى

[10] تفتقد الأمهات العاملات لتعاون جهات العمل بالرغم من وجود قانون يلزم توفير حضانات للأطفال في مكان العمل، هذا فضلًا عن وقائع التحرش الجنسي التي تتعرض لها العاملات في جهات العمل المختلفة. ونتيجة ذلك ولأسباب عديدة أخرى منها عدم وجود تمثيل نسائي كاف في النقابات العمالية والمهنية في مواقع صنع القرار، نجد أنّ سوق العمل الرسمي في مصر يعاني من أحد أقل النسب لتمثيل النساء وهي النسبة التي لا تتعدى الـ ٢٣%. ويتحتم الإشارة في هذا الموضوع إلى وضع النساء في سوق العمل غير الرسمي أيضًا، الذي يتجاهله قانون العمل حيث أنّ أحد أهم سماته عدم تمتع صاحبات المهن غير الرسمية بالأمان الاجتماعي والاقتصادي لعدم حصولهنّ على عقد عمل أو تأمين اجتماعي وصحي يضمن لهن ولأسرهن حياة كريمة، فالنساء العاملات بسوق العمل الغير رسمي لا يتمتعن بأي غطاء قانوني يحميهن، كما أن الدراسات تشير إلى أن حصول النساء على أجور تقل عن تلك التي يحصل عليها الرجال في سوق العمل الغير رسمي. للمزيد من المعلومات انظر: مني عزت، الحراك النسوي الجديد في مصر: التمكين الاقتصادي للنساء على موقع "مدى مصر":
https://madamasr.com/ar/2017/03/14/feature /

[11] تشكّلت مجموعة "المرأة والذاكرة" عام ١٩٩٥، من مجموعة من الباحثات والباحثين المهمومين بتغيير الصور النمطية للنساء في الثقافة السائدة، ارتكازا على منظور النوع الاجتماعي (الجندر)؛ حيث تمثل الصور والأفكار الثقافية السائدة حجر عثرة أمام تحسين أوضاع النساء وحصولهن على حقوقهن. من أهم المعوقات التي تواجه المرأة العربية حالياً غياب مصادر المعرفة الثقافية البديلة بشأن أدوار النساء في التاريخ وفي الحياة المعاصرة. من ثم قررت المجموعة اتخاذ شكل رسمي، يتيح لها الدعوة إلى تبني منظور النوع في دراسات التاريخ العربي والعلوم الاجتماعية بشكل عام. الهدف من القيام بهذه الأبحاث المتخصصة هو إنتاج معرفة ثقافية بديلة حول النساء العربيات، وإتاحتها كمادة يمكن توظيفها في زيادة الوعي ودعم النساء.

[12] للمزيد من المعلومات حول مشروع مجموعة عمل النساء والدستور، انظر:
http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/proposed_vision_women_and_constituion_draft_april2012.pdf

[13] El Sadda, Hoda, Article 11: Feminist Negotiating Power in Egypt, Open Democracy, 5 January 2015 online:
https://www.opendemocracy.net/5050/hoda-elsadda/article-11-feminists-negotiating-power-in-egypt

المجموعات النسوية التي حاولت الضغط من أجل إقرار حقوق جديدة للنساء.

ورغم تفجر حراك نسائي شديد الحيوية والأصالة في مصر في نفس ذلك الوقت، فإنّ قدرات الفاعلات النسويات على التأثير في المجال السياسي الرسمي بقيت ضعيفة نتيجة حزمة من الأسباب المتعلقة بضعف البنية الحزبية في مصر أساسًا وعدم اتخاذها لأي تدابير تضمن المشاركة المتساوية للنساء في الأبنية والهياكل الحزبية المختلفة، في ماعدا استثناءات قليلة جدًا[١٤]. وتكشف الممارسات السياسية والحزبية في مصر في كافة الاستحقاقات الانتخابية التي مرّت بها البلاد في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني ٢٠١١، عن ضعف التقاليد والممارسات المتعلقة بتمكين النساء، سواء في ما يتعلق بوضع النساء على قوائم الترشح الانتخابية أو تمثيلهنّ في الهياكل الحزبية المختلفة، أو في كافة الهياكل السياسية المؤثرة في البلاد، مثل البرلمان المنتخب الوحيد عقب الثورة الذي سيطرت عليه أغلبية إسلامية وكان تمثيل النساء فيه ضعيفاً للغاية لا يتجاوز الـ ٢%. وقد عبّر عدد كبير من المنخرطات في الحراك النسوي المعني بالتفاوض مع الأحزاب، عن صدمة كبرى من مقدار عدم إيمان الأحزاب من الأصل بدور النساء، إضافة إلى النظرة المجتمعية السلبية إلى النساء التي تقلل من دورهنّ في التمثيل السياسي[١٥].

ونتيجة هذا السياق المعقد والمأزوم، وجدت الفاعلات النسويات في مصر أنفسهنّ في وضع لا يُحسدن عليه حيث لا يوجد تراث حقيقي ومادي متجسّد بقوانين ومكاسب تشريعية حصلت عليها النساء تاريخيًا ويستطعن استخدامها كأساس لمعركة سياسية تستهدف الدفاع عن مكاسبهن. فباستثناء تعديلات طفيفة على قانون الأحوال الشخصية، أبرزها تمرير قانون الخلع عام ٢٠٠٠، لا يمكن الحديث عن مكتسبات واضحة للنساء المصريات في مرحلة دولة الاستقلال. وبالمقارنة السريعة للحالة المصرية مع حالات أخرى، يُلاحظ أنّ هذا الوضع لم يكن قدرًا لكل دول المنطقة. فالمتأمّل لملامح دولة ما بعد الاستقلال في تونس مثلًا، يلاحظ اهتمام النخبة السياسية المؤسسة لدولة ما بعد الاستقلال بمسألة النساء بشكل خاص. فلم تكتفِ النخبة السياسية بإجراء تعديلات ثورية على قوانين الأحوال الشخصية عبر إصدار مجلة الأحوال الشخصية عام ١٩٥٦ التي ألغت التعدد ونظّمت إجراءات الطلاق بشكل عزّز من مكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع بأسره، بل ساهمت كذلك في تأسيس مشروع

[١٤] يعتبر «الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي» الحزب الوحيد الذي أقر تعديلات في لائحته الداخلية تشترط على ألا يقل عدد الأعضاء من النساء في التشكيل الحزبي عن ٣٠%. المصدر: http://www.egysdp.com/

[١٥] مقابلة شخصية مع «سلمى النقاش»، مديرة برنامج أكاديمية المشاركة السياسية للنساء بـ «مؤسسة نظرة للدراسات النسوية وناشطة نسوية، فبراير/شباط ٢٠١٤.

متكامل لنسوية الدولة صار جزءًا من الميراث السياسي لدولة ما بعد الاستقلال في تونس. إنّ الخاصية المميزة للتجربة التونسية كما أشار عدد من المحللين، لا تكمن فقط في وضع حقوق النساء في تلك المكانة المتميزة داخل البنية التشريعية والدستورية للدولة وكشرط مؤسّس لمشروع بناء دولة ما بعد الاستقلال بها، وإنّما لكون تلك القوانين تتعلق أساساً بالمجال الخاص لكونها تتناول موضوعات تخصّ الحيز الحميمي للأسرة والزواج بحيث يمكن القول إنّ النساء قد استفدنَ من تلك التشريعات على المدى الطويل. ورغم الكثير من النقد المنطقي الممكن توجيهه لعملية إصدار مجلة الأحوال الشخصية وما صاحبها من تثبيت لدعائم حكم نخبة ما بعد الاستقلال عبر احتكار الدولة لقضية النساء بشكل سلطوي اعتمد على مصادرة الحراك النسائي المستقل، إلا أنّه لا يمكن إنكار أنّ هذا التراث المتعلق بمكتسبات ما بعد الاستقلال نجح في فرض حقوق النساء في المجال الخاص كجزء من تراث الدولة، وفتح الباب بالتالي أمام حراك طويل من قِبل الحركات والتيارات النسوية والنسائية من أجل تطبيق مجلة الأحوال الشخصية وتحويلها من قانون مكتوب إلى واقع معاش على أرض الواقع[1].

من ناحية أخرى، أنتج مناخ الاستقطاب السياسي المتصاعد منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم سياقًا سياسيًا طرح تلك القضايا بشكل جذري، مما جعل تجاوز فكرة التفاوض على حقوق إجرائية إلى نقاش جاد حول الآليات الخاصة بالتطبيق الحقيقي لتلك المبادئ، أمراً في غاية الصعوبة.

وسعت الفاعلات النسويات في مصر إلى التفاوض لتحصيل تلك الحقوق عبر الإحالة للغة حقوقية عالمية حول حقوق النساء السياسية والاستشهاد بتجارب محلية في تخصيص مقاعد للنساء. وتوضح ذلك الدكتورة "هدى الصدى"، إحدى أعضاء لجنة "الخمسين"، بقولها:

"لقد سعينا لبناء تحالف مؤيد لحقوق النساء يقوم على المعايير الدولية وعلى التجارب الشبيهة بتجاربنا. لقد كنا نراقب تجربة إقرار التناصف في كافة المجالس النيابية المنتخبة في تونس في الدستور وكنا نأمل حتى في إقرار نسبة ما للتمثيل السياسي للنساء سواء في قوائم الأحزاب نفسها، أو في المجالس النيابية مثل مجلس الشعب والمجالس المحلية. لم يكن هدفنا مجرد التمثيل العددي ولكن ضمان الالتزام بحد أدني للتمثيل يمكنا من مناقشة قضايا النساء والدفع بمرشحات يهتممن بهذه القضية لاحقًا. ولكننا فوجئنا برفض ومعاداة شديدة للفكرة ليس فقط من قبل التيارات

[1] للمزيد من المعلومات حول التجربة التونسية في هذا الصدد، انظر:
Charrad, Mounia .2011 " Tunisia at the forefront of the Arab World: Two Waves of Gender Legislation" in Sadiqi, Fatima and Ennaj,Moha (eds) Women In the Middle East and North Africa: Agents of Change. London: Routledge.

السلفية، بل وأيضاً من قبل أطراف محسوبة على التيارات المدنية في مصر[١٧]".

يظهر التصريح السابق بوضوح تأثّر الفاعلات النسويات السياسيات بالتجارب الإقليمية الخاصة بالتفاوض حول حقوق النساء السياسية وخاصة التجربة التونسية التي شهدت نجاحًا لافتًا في هذا الصدد. كما يَظهر مدى تأثرهنّ بلغة وخطابات عالمية حول المشاركة السياسية للنساء من حيث الكم والكيف. فالفاعلات النسويات أَردنَ تمثيلاً سياسياً حقيقياً، أي كيفياً وليس فقط كمياً، في ظل مناخ وسياق سياسي معادٍ لحقوق النساء، فلم يتمكنّ من تحقيق الحد الأدنى من التمثيل الكمي حتى. وربما يكشف فشل الفاعلات النسويات هنا أهمية السياق المحلي، أي السياق التاريخي لدولة ما بعد الاستقلال في مصر وتأثيره السلبي على قدرة الفاعلات السياسيات النسويات رغم تأثرهنّ بسياقات دولية أوسع. فعلى نقيض التجربة التونسية، لا يمكن الحديث عن «نسوية دولة» بالمعنى المؤسسي التاريخي العميق في مصر، بل عن مجموعة من التصورات المختلفة غير المترابطة التي لم تسهم في إنتاج خطاب وطني حول النساء كما هو الحال في تونس. فلا يوجد مشروع واضح لتطوير تشريعي أو مجتمعي للنهوض بالنساء، ولم تخطُ الدولة أي خطوة في اتجاه التدخّل في القضايا المتعلّقة بحقوق النساء، «كمناهضة ختان الاناث أو إجراء تعديلات جديدة في إطار المجال العام بغرض توسيع حق الترشح والانتخاب أو تعديل قوانين الأحوال الشخصية أو منح النساء حقوقًا أو تحديد كوتا نسائية في البرلمان» بدون تفاوض أو ضغط شديد وحراك من قبل النساء أو ممثلاتهن.

وقد شكّل هذا الميراث التاريخي حجر العثرة الرئيسي في سبيل التفاوض حول حقوق النساء في الدستور وبعدها. فعلى عكس الفاعلات السياسيات في تونس، لم تجد نظيراتهنّ من المصريات أي آليات أو قنوات مؤسسية أو ميراث تاريخي يمكن استخدامه وإعادة صياغته من جديد خلال معركة كتابة دساتير ما بعد الثورة. وعلى الرغم من كون هؤلاء الفاعلات أكثر اتصالًا بالدوائر الحقوقية العالمية وآليات الدفاع والمناصرة والتقاضي الخاصة بحقوق المرأة في كل من مصر وتونس، إلا أنّ نجاح التونسيات في إقرار حقوق جديدة للنساء والحفاظ على حزمة الحقوق الخاصة بالنساء التي أقرتها دولة ما بعد الاستقلال في تونس يدلّ على أهمية السياق المحلي والتاريخي باعتباره المحدد الرئيسي

[١٧] مقابلة شخصية مع د. "هدى الصدى"، احدى عضوات "لجنة الخمسين" وأكاديمية، مارس/آذار ٢٠١٤.

لبنية الفرص المتوفرة للناشطات، وبالتالي لإمكانية تحقيق مكاسب للنساء من عدمها (political opportunity structure).

في هذا الإطار المعادي، يمكن اعتبار نجاح المجموعات والتكتلات النسائية في التفاوض حول المادة ١١ من الدستور المصري مكسباً مهمًا قد نجح بفرض إطار تشريعي يضمن التزام دولي بمناهضة كافة أشكال العنف ضد النساء وفقاً للالتزامات الدولية للحكومة المصرية، وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي صدّقت عليها مصر عام ١٩٨١ [١٨].

ولكن في المقابل، لم تنجح المجموعات النسوية في الضغط من أجل آلية تمثيلة للنساء في المجالس النيابية والمحلية رغم رغبة بعض الأطراف المحسوبة على الآلية الوطنية في مصر- أي المجلس القومي للمرأة - في أن يتضمن الدستور مبدأ ينصّ على ذلك. لكن الدرس الأهم في ما يتعلق بالتفاوض حول مشاركة النساء السياسية في مصر تمثّل بانعدام مساحات حقيقية للفاعلات السياسيات للتأثير في مسألة حقوق النساء في الدستور أو مشاركتهنّ السياسية، الأمر الذي أظهر مدى عدائية النظام السياسي المصري والفاعلين السياسيين بكافة توجهاتهم، تجاه مطالب النساء السياسية وتمثيلهنّ بشكل عادل، حتى في أكثر الفترات السياسية التي شهدت انفتاحًا سياسيًا وديمقراطيًا، ربما في تاريخ مصر الحديث كله.

[١٨] للمزيد من المعلومات حول البعد الدولي في التفاوض حول حقوق النساء في دستور ٢٠١٤، انظر:
El Sadda, Hoda, Article 11: Feminist Negotiating Power in Egypt, Open Democracy, 5 January 2015 online:
https://www.opendemocracy.net/5050/hoda-elsadda/article-11-feminists-negotiating-power-in-egypt

حقوق النساء في مجال عام آمن ومناهضة الانتهاك الجسدي والتحرش

يعتبر الحراك المتمثل في مجموعات مناهضة العنف الجنسي في المجال العام أحد أبرز أشكال الحراك النسوي التي ظهرت في السنوات الأخيرة. إنّ هذا الحراك الذي ضمّ عشرات المجموعات المختلفة ومئات المتطوعين والمتطوعات من كافة أنحاء مصر شكّل نواة صلبة لحركة اجتماعية أوسع قيد التشكل تضم عدة خطابات بعضها نسوي وبعضها حقوقي عام، وإن كانت تشترك جميعها في طرحها بقوة مسألة سلامة الجسد ووجود النساء في المجال العام. ويمثّل هذا الحراك نموذجًا واضحًا لكيفية تفجّر مسألة اجتماعية شديدة الحيوية كجزء من حركة الاحتجاجات الواسعة المصاحبة للثورة. فرغم أنّ قضية العنف ضد النساء كانت مطروحة قبل الثورة كما يوضح القسم السابق، إلا أنّ الحراك المصاحب لها ومشاركة النساء فيه على قدم المساواة مع الرجال أدى لتحوّل مجتمعي جوهري في التعاطي مع قضية موجودة وقائمة بالفعل. ويمكن القول هنا إنّ ثورة يناير مثّلت منعطفًا فاصلًا ومحطة هامة في طريقة التعاطي مع تلك المسألة، وأيضًا في الخطاب حولها كأي حقبة تاريخية تشهد تغييراً أو حراكًا مجتمعيًا يسعى إلى لتغيير، وقد أثّرت أحداث الثورة في الحركة النسوية، والعكس صحيح. ويجادل هذا الجزء من الورقة أنّ هناك تغييرًا وتطورًا طرأ على الحركة النسوية نفسها بعد الثورة أسهم في تعميم قضية العنف الجنسي وأعطاها ظهيراً جماهيرياً أكبر لدى قطاعات كبيرة من المجتمع وليس فقط في سياق الجماعات التقدمية. إنّ هذا التغيير والتطور الذي شهدته الحركة النسوية كان من أسبابه الأساسية جرائم العنف الجنسي في التحرير. فانخراط مئات الشابات والشباب في إطار تلك الحركة وتطوّر وعيهم حول تلك القضية تحديدًا في إطار حراك واسع مرتبط بثورة يناير قد ساهم بالأساس في طرح قضايا النساء للنقاش على نطاق أوسع، ما أكسب القضية بعداً جماهيريًا أعطى تلك المجموعات قدرة على التأثير في الرأي العام ربما غير مسبوقة من قبل في أي من موجات الحراك السابقة.

لم تتأخر جرائم الاعتداء الجنسي على النساء في الحدوث رغم غيابها الظاهر في أولى أيام التظاهرات، وتحديدًا في الثماني عشر يومًا الأُوَل التي انتهت بتنحّي "مبارك". فقد تعرّضت مراسلة قناة "سي بي أس" الأمريكية "لارا لوجان" لاعتداء جماعي أثناء تغطيتها لاحتفالات تنحّي الرئيس السابق "محمد حسني مبارك" عن الحكم[19]، وبعد ذلك تم الاعتداء على مشاركات في مسيرة نسائية في مارس/آذار ٢٠١١ انطلقت للمطالبة بحقوق النساء بمناسبة يوم المرأة العالمي وتمّ التحرش بهنّ من قِبل مواطنين مجهولين. وفي اليوم التالي في ٩ مارس/آذار، فضّت قوات عسكرية تجمّعًا كان موجودًا في ميدان "التحرير" وتم احتجاز عدد من المتظاهرات وإجراء اختبارات

[19] https://www.cbsnews.com/news/lara-logan-breaks-silence-on-cairo-assault/

كشوف عذرية إجبارية لبعضهن. ومن ثمّ توالت الاعتداءات التي تستهدف النساء على أساس النوع، فتمّ سحل المتظاهرات السلميات خلال التظاهرات التي عُرفت بأحداث "محمد محمود" ومجلس الوزراء في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأوّل ٢٠١١[٢٠]. وبلغت ذروة الاعتداءات على النساء في المجال العام لاحقًا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ ويناير/كانون الثاني ٢٠١٣، ثمّ يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠١٣ أثناء تظاهرات ٣٠ يونيو/حزيران في ميدان "التحرير" والمناطق المحيطة به، حيث تعرّضت متظاهِرات وعابرات سبيل لاعتداءات جنسية وحشية بلغت حدّ استخدام أسلحة بيضاء للتمثيل بأجسامهن[٢١]. ويمكن اعتبار تفاقم وتزايد جرائم العنف ضد النساء في هذا الوقت في المجال العام بمثابة نقطة الذروة في وعي عدد من النساء اللاتي شاركنَ في الثورة واللاتي راعهنّ مستويات العنف التي تعرضت لها المتظاهرات العُزّل وقتها.

جاءت لحظة تأسيس معظم تلك المجموعات بعد حوادث الاعتداءات الجنسية والاغتصابات الجماعية في ميدان "التحرير" والمناطق المحيطة به التي بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ لتجبر الجميع على مناقشة تلك المسألة رغمًا عنهم وضد إرادتهم في أحيان كثيرة. وقد تزامنت تلك اللحظة مع أول اجتماع تطوعي لمجموعة قوة ضد التحرش عُقد في الأسبوع الأول من ديسمبر/كانون الأوّل ٢٠١٢ واستضافته "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"[٢٢]. وفي نفس الوقت بدأ عدد من المنظمات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد النساء، أبرزها "نظرة للدراسات النسوية" في تناول مسألة العنف الجنسي على استحياء في البداية ثم بشكل مباشر عقب قيام عدد من الناجيات الشجاعات، وعلى رأسهنّ "ياسمين البرماوي"، بالتحدث بصراحة في لقاء تلفزيوني عن ما وقع لها من اعتداء جنسي جماعي في منطقة مجاورة لميدان "التحرير"[٢٣]. وقد شكّلت تلك الاعتداءات التي وصلت لأول مرة حد الاغتصاب الجماعي، نقطة مفصلية في حياة المتطوعين بالحركة إذ عبّر معظمهم عن تلك اللحظة بوصفها البداية الحقيقية لنشاطهم وعن شعورهم بمدى الظلم الذي تتعرض له "النساء عمومًا والمتظاهرات منهنّ خصوصًا»[٢٤].

وقد شهدت تلك الفترة تأسيس عدد من المجموعات التطوعية التي تعمل بالأساس على هذه القضية مثل "تحرير بودي جاردز"

[٢٠] للمزيد عن واقعة كشوف العذرية، انظر:
https://blog.amnestyusa.org/middle-east/virginity-tests-for-egyptian-women-protesters/

[٢١] للمزيد من المعلومات حول وقائع الاعتداء على النساء من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٤، انظر:
http://nazra.org/en/2014/04/egypt-epidemic-sexual-violence-continues

[٢٢] مقابلة مع إحدى متطوعات ومؤسسات "قوة ضد التحرش" ١٣ أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

[٢٣] رابط للمقابلة التلفزيونية مع ياسمين البرماوي:
http://www.youtube.com/watch?v=WvBPvljg8xI

[٢٤] مقابلة مع إحدى متطوعي مجموعات التدخل في قوة ضد التحرش ٢٠ أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

ومجموعة "شفت تحرش" أيضًا. ومن الملاحظ هنا التنوّع الشديد في أسباب تأسيس كل مجموعة من المجموعات قيد الدراسة. فإذا نظرنا إلى مجموعة "قوة ضد التحرش" مثلًا، وهي أولى تلك المجموعات، نلاحظ أنّ بعض مؤسّسات المجموعة يُشرنَ إلى تعرّض إحدى صديقاتهنّ لاعتداء جنسي في محيط ميدان "التحرير" في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ كسبب رئيسي لتكوين تلك المجموعة. تقول إحدى الأعضاء المؤسسات للمجموعة: "عندما تعرّضت إحدى صديقاتنا لاعتداء جنسي أثناء مشاركتها في أحد الفعاليات السياسية، أصبنَ جميعاً بحالة من الصدمة والخوف التي دفعتنا لفعل شيء ما. نعم، كان السبب شخصي للغاية في البداية، ولكن مع الوقت صار الهدف هو تأمين الميدان وضمان مشاركة النساء بلا خوف[٢٥]". أما مجموعة "حراس التحرير"، فقد جاء قرار تأسيسها عفوياً للغاية، وكانت تضم عددًا من الشباب الذين أرادوا حماية الشابات المتظاهرات في "التحرير" فقط، كما يشير اسم المجموعة. ولم تسعَ تلك المجموعة لوضع تصوّر أكثر تطوراً حول أسباب مخاطرتهم بأنفسهم لهذا الحد سواء كان هذا التصور تصورًا ثوريًا راديكاليًا أو تصورًا نسويًا، فقد عبّر متطوعو "حرّاس التحرير" عن طبيعة نشاطهم بطريقة عملية وبرجماتية للغاية، يغلب فيها الفعل على أي تصورات حوله[٢٦].

والجدير بالذكر أنّ مجموعات مناهضة العنف الجنسي تتضمن تنويعات مختلفة من الفاعلين المكونين لها. فمن ناحية، تضمّ الحركة عددًا من المجموعات المناهضة للعنف الجنسي التي تتميز بالتنوع الشديد من جهة[٢٧]، وتضم من ناحية أخرى عددًا من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص التي لعبت دورًا هامًا في احتضان تلك الحركات من جهة وبلورة خطاب سياسي ومجتمعي حول العنف الجنسي، بالإضافة إلى أنشطة الدعم المعتادة مثل تقديم مساعدات طبية ونفسية للناجيات ("مؤسسة نظرة للدراسات النسوية" و"المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" تحديدًا). وأخيرًا يوجد نوع ثالث من الفاعلين يتمثل في المجموعات الإلكترونية النسوية التي نشطت مؤخرًا في صورة صفحات على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" تحديدًا، تنظّم حملات ضد المتحرشين في الفضاء الافتراضي وتُطوّر بدورها خطابًا نسويًا هامًا عبر وسيلة التواصل الرئيسية التي يستخدمها الشباب خصوصًا (صفحات "ثورة البنات" و"انتفاضة المرأة العربية" كنماذج).

[٢٥] مقابلة مع إحدى متطوعات ومؤسسات قوة ضد التحرش ١٣ | أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.
[٢٦] مقابلة مع أحد متطوعي حراس التحرير ٢٢ أغسطس/آب ٢٠١٣.
[٢٧] في دراسة حديثة تهدف لرصد كافة المجموعات العاملة في مجال مكافحة العنف الجنسي في مصر ووضع قاعدة بيانات الكترونية ترصد أهم الأنشطة في هذ المجال، رصدت كل من "ماريز تادرس" و"شذا عبد اللطيف" أكثر من ١٥ مبادرة عاملة في مكافحة العنف الجنسي في مصر كانت ناشطة حتي نهاية عام ٢٠١٣ على الأقل، هذا بخلاف المؤسسات النسوية وكذلك المبادرات الإلكترونية مثل صفحة "ثورة البنات" التي تتضمنها تلك الدراسة:
Website: http://interactions.eldis.org/gender-based-violence/country-profiles/egypt/profiles-collective-actors

وكانت ذروة نجاح تلك الحركة بشكل عام هي تأصيل مفهوم الناجية كبديل عن مفهوم الضحية. فـ «ياسمين البرماوي" وغيرها من الناجيات صرن رموزًا لحراك واسع وقدّمن بشجاعتهن الفائقة نموذجًا اكتسب بعدًا رمزيًا لمعظم تلك الحركات التي اتّخذت من مفهوم الناجية مفهومًا محوريًا لتأطير حركتها. فالناجية ليست ضحية, بل هي امرأة شجاعة اختارت أن تستخدم الخبرة السيئة التي مرت بها كوسيلة لانتزاع الاعتراف من المجتمع الواسع بجريمة العنف الجنسي وآثارها المدمرة على النساء وعلى تواجدهنّ في المجال العام. وهنا يمكن القول إنّ نضال الحركة في تلك المرحلة تركّز بالأساس على ما يُطلق عليه في أدبيات الحركات الاجتماعية "النضال من أجل الاعتراف الاجتماعي" بحيث يتحول جهد المجموعة بالأساس نحو التأصيل الرمزي والمعنوي للمشاكل الاجتماعية ويلعب بالتالي النضال الرمزي حول المفاهيم دوراً حيوياً للغاية في آليات تلك الحركة[٢٨].

ومن الجدير بالذكر أنّ العديد من الشابات اللاتي نشطن في المجموعات السابقة الذكر أطلقنَ بعد ذلك عددًا من المبادرات النسوية الشابة في مختلف المحافظات عقب تضييق الخناق على تلك المجموعات في أعقاب إغلاق المجال العام والمجال السياسي في مصر بدءًا من يونيو/حزيران ٢٠١٣. فقد نشط كثير منهنّ في الأساس في تلك المجموعات أو في أنشطة مناهضة العنف الجنسي والتحرش. فالنضال حول قضية العنف الجنسي ضد النساء في الفضاء العام والسياسي كان مدخلًا هامًا لكثير من هؤلاء الشابات للحديث عن العنف الجنسي في المجال العام كمشكلة يومية تواجهها النساء في مصر بدرجات مختلفة. وقد أثار ذلك التوجه غضب الكثير من هؤلاء الشابات مما اعتبرنه تجاهل لقضاياهنّ, إذ تعرّض بعضهنّ لانتهاكات بدرجات مختلفة في قلب الفاعليات الثورية نفسها وهوية الفاعلين المفترضين والمجهولين, وأيضاً أحيانًا في وسط مجموعات من المفترض أنّها تقدمية. فكثير من الفتيات رأينَ أنّ مرحلة التماهي تلك بين ما هو ثوري وما هو نسوي لم تلبث أن انهارت لأسباب عديدة بعضها يتعلّق بتعثّر المسار الثوري نفسه, وبالتالي تعثّر قضايا النساء في الثورة, وبعضها الآخر يتعلق باستفحال وتزايد الانتهاكات ضد النساء وتجاهل الكثيرين من التيار المدني والحقوقي لتلك الانتهاكات أو تواطؤهم حتى[٢٩].

وقد تصاعد هذا الشعور لدى العديد من الناشطات الشابات نتيجة الأدوات والأطر الخطابية التي لجأت إليها الكثير من تلك المجموعات, وخصوصًا تلك التي تعتمد على الفضاء الإلكتروني, مثل صفحة «ثورة البنات» التي ركزت بالأساس على إسهامات

[28] Alex Honneth, The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflict (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1996)

[٢٩] مقابلة مع مؤسسة والمشرفة على موقع وصفحة "ثورة البنات", ١٣ يوليو/تموز ٢٠١٥.

المشاركات في رواية قصص العنف الجنسي الذي تعرّضن له في المجال العام، والتعليق على هذه القصص وتشجيع النساء على مقاومة الظاهرة من خلال كسر جدار الصمت حولها. وتُعدّ المساهمة الرئيسية للصفحة في حركة مناهضة العنف الجنسي هي نشر قصص الناجيات من حوادث العنف الجنسي بشكل يومي، وربط ذلك بخطاب نسوي بسيط حول العلاقة بين العنف الجنسي في المجالين العام والخاص والتواطؤ المجتمعي مع تلك الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، فقد لعبت هذه الصفحة الإلكترونية دورًا هامًا في تعريف متصفّحي موقع التواصل الالكتروني "الفيسبوك" بكافة المجموعات والمبادرات والمنظمات العاملة في مجال مكافحة العنف الجنسي، سواء تلك العاملة بالتدخل المباشر لمنع الاعتداءات أو بتقديم المساعدات الطبية والنفسية والقانونية إذا ما استدعت الحاجة لذلك[٣٠].

ومن اللافت هنا تعقّد وعي الكثير من الفاعلات النسويات وتطوره منذ بدء انخراطهنّ في مسألة العنف الجنسي التي كانت تُعد بمثابة الإطار الرئيسي ((Master Frame التي جمعت بينهن ثم تباينت التوجهات داخل المجموعات المختلفة. فقد اتفق معظم الفاعلين والفاعلات على أنّه ثمة شبكة تضمهم جميعًا تأسست في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢، إلا أنّ قطاعًا عريضًا من أعضائها الذين تحدثت إليهم في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ عبروا عن تحفظهم على تعريف الحراك الدائر "بالنسوي". وكانت من ضمن أبرز الأسباب وراء ذلك هو قناعة الكثيرين بأنّ النسوية ليست المدخل الوحيد لفهم قضايا المرأة، أو لأنهّم يرون أنفسهم مدافعين عن حقوق النساء في التواجد في المجال العام من منطلق ثوري. وفي هذا الإطار، يتحدّث عدد من مؤسسي مجموعة "شفت تحرش" بشكل صريح عن تبنّيهم لخطاب «أقل استفزازًا»، حتى لو كانت قناعتهم الشخصية تختلف بدرجة كبيرة عن تلك التي يعبّرون عنه كمجموعة تسعى لاكتساب عدد كبير من الأنصار وتحقيق انتشار جغرافي أوسع[٣١]. وقد تمّت ترجمة تلك الفلسفة إلى شكل مؤسسي أكثر تدرجًا حيث تسعى مجموعة "بصمة" حاليًا للتحول إلى منظمة مجتمع مدني ضخمة لها أفرع في مختلف أنحاء الجمهورية، وهو ما يخالف البناء اللامركزي الذي تتصف به معظم الحركات الأخرى ويخالف حتى التصورات حول العمل التي تتّبعها مؤسسة "نظرة للدراسات النسوية" التي تقوم في فلسفة عملها على دعم مجموعات تعمل على الأرض والاعتماد على فريق عمل يضم عددًا من الناشطين في كثير من المجموعات الأخرى، خاصةً تلك الناشطة في مجال مكافحة العنف الجنسي[٣٢].

[٣٠] لمطالعة صفحة مبادرة "ثورة البنات" على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك"، انظر: https://www.facebook.com/EgyGirlsRev/

[٣١] مقابلة مع أحد مؤسسات "مجموعة بصمة" ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٣.

[٣٢] مقابلة مع المديرة التنفيذية لـ «مؤسسة نظرة للدراسات النسوية" ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.

إنّ تعقّد وعي الفاعلين وتطوّره لم يقتصر فقط على ما هو ثوري وما هو نسوي، بل امتد أيضًا للموقف من الدولة. فقد وجدت الكثير من تلك المجموعات نفسها تلعب الدور الذي من المفترض أن تلعبه الدولة. فمجموعات مناهضة العنف الجنسي أصبحت تمارس دورًا من المفترض أن تقوم به الشرطة، وباتت المنظمات تقدّم خدمات طبية ونفسية وقانونية من المفترض أن تقوم بها الدولة. ويُعد تقديم خطاب حول مسؤولية الدولة في التواطؤ والتحريض على العنف ضد النساء أمراً مهماً لأنّه من المفترض أن تكون مواجهة العنف الجنسي ضد النساء في الشوارع والميادين من مسؤولية الدولة في المقام الأوّل[٣٣].

ونلاحظ أنّ خطاب تلك الحركة خصوصًا حول مسؤولية الدولة تجاه سؤال العنف الجنسي ضد النساء في المجال العام، قد تأثر بسياق محلي شديد التعقيد أفرز حراكاً نسوياً ثوريًا بوعي عالمي الأبعاد متأثّرا بتصورات غربية حقوقية وحركات عالمية بازغة معنية بالعنف والاستغلال الجنسي للنساء في كافة مجالات العمل والدراسة. إنّ خطاب حركة مناهضة العنف الجنسي في مصر حول مسؤولية الدولة في تأمين النساء ضد العنف في المجال العام في إطار حراك ثوري معادي للدولة بشكل عام، يبدو للوهلة الأولى متناقضًا. ويمكن فهم هذا التناقض الظاهري فقط إذا ما نظرنا لهذا الحراك بوصفه حراك محلي متأثّر بسياق ثوري غير تقليدي وفي نفس الوقت يبدو متأثرًا في كل من خطابه وأدواته بأطر خطابية ووسائل اتصال عابرة للقومية تتجلي باستدعاء الدولة للقيام بدورها في حماية النساء واستخدام قنوات مؤسساتية مثل اللجوء للتقاضي وانتقاد دور المؤسسات الطبية والقانونية ومحاولة الاشتباك مع تلك القنوات بشكل يجعلها أكثر وعيًا بواقع النساء وأكثر حساسية واستجابة للطبيعة الخاصة لجرائم العنف ضد النساء.

إنّ حركة مناهضة العنف الجنسي في مصر تعد تكييفاً واضحاً لما هو عالمي سواء كان حقوقيًا أو ثقافيًا (غربي الإسناد بشكل واضح) مع الظرف المحلي والثوري بحيث جاء هذا الحراك مزيجاً بين الاثنين بشكل كبير. لقد نجحت الحركة بشكل ما في تطوير خطاب متماسك عن مسؤولية الدولة بدون التضحية بالبعد النسوي المتمثل بدور الثقافة الأبوية والعنف المجتمعي في تفاقم ظاهرة العنف ضد النساء في المجال العام. بالإضافة لذلك، فقد نجحت حركة مناهضة العنف الجنسي في ذروة نشاطها ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ قبل إجبار الكثير من تلك المجموعات على إيقاف نشاطها في الوصول بهذا الخطاب إلى الجماهير الواسعة وكسر حاجز الصمت حول قضايا العنف الجنسي، ليس فقط في ميدان "التحرير" بل في مصر كلها. فقد ربط خطاب

[٣٣] مقابلة مع المديرة التنفيذية لمؤسسة نظرة للدراسات النسوية ١١ سبتمبر ٢٠١٣.

المنظمات النسوية وكذلك خطاب الحركة الواسعة بين عنف الدولة وعنف المجتمع معاً بشكل أعاد طرح مسألة العنف الجنسي بشكل جذري. فقد طرح هذا الخطاب رؤية لجرائم لعنف الجنسي بوصفها جرائم عنف تستهدف النساء بشكل خاص بوصفهنّ نساء وبأنّ هذه الجرائم لا تنفصل عن نظرة عامة ودونية للمرأة ولجسدها في المجتمع بشكل عام. وتضمّن هذا الخطاب تأطيراً لجرائم العنف الجنسي بوصفها جرائم عنف في المقام الأول وعنف موجه ضد النساء كنساء على اختلاف فئاتهنّ كل يوم، سواء في الشارع أو في مواقع عملهن أو أثناء ممارستهن لأي عمل عام.[٣٤]

[34] للمزيد من المعلومات حول الخطاب السياسي للحركة عموما انظر بيان مشترك بين عدد من المنظمات والحركات حول العنف الجنسي في مصر تحت عنوان: وباء العنف الجنسي مستمر على الرابط التالي:
http://nazra.org/2014/04/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1

المجموعات النسوية الشابة: نحو حركة نسوية شابة لامركزية؟

مع انحسار الحراك المرتبط بثورة يناير وتوقف عدد من المجموعات المناهضة للعنف الجنسي عن نشاطها في الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥, بدأت محطة جديدة في تاريخ الحركة. فعلى مستوى التطور السابق في الأطر والخطابات المستخدمة من قبل الحركة, ظهر التناقض لدى عدد من الفاعلات النسويات بين ما هو سياسي وما هو نسوي وما هو حقوقي كذلك. وقد نمت هذه الحركة واشتبكت مع السياق العالمي وخاصة ظهور حركة (Me Too) وهي حركة أطلقها عدد من الناجيات من حوادث عنف وتحرش جنسي تهدف إلى تشجيع باقي الناجيات على التقدم والبوح بما تعرّضن له وفضح من قاموا بذلك نتيجة لصعوبة الإبلاغ والتقاضي في تلك الجرائم, خاصةً مع وجود اختلال في موازين القوى ما بين الناجيات ومرتكبي تلك الجرائم من ذوي النفوذ[٣٥].

ويمكن رصد تأثير تلك الحملة على الحركات النسوية الشابة في أكثر من جانب. فمن ناحية, تزامنت تلك الحملة عالمياً مع تحول تنظيمي في شكل الحركة حيث انحسرت مجموعات مناهضة العنف الجنسي, مفسحةً المجال أمام عدد من المبادرات النسوية التي لم تعد مجرد مجموعات ذات صبغة تطوعية تعمل على قضية واحدة, وهي التحرش والعنف الجنسي, بل تعرّف نفسها بوصفها مجموعات «نسوية» تعمل على عدد من القضايا النسوية عموماً في مجتمعاتها المحلية. فمن شابات قادمات إلى «لقاهرة" للعمل والدراسة يبحثن عن أنفسن وينشئن مبادرة للفتيات المستقلات٣٦, لأخريات اخترن أن ينشأن مبادرات محلية في محافظاتهن, من أقصى شمال مصر في «دمنهور» (مجموعة «بنت النيل»)٣٧ إلى أقصى جنوبها "أسوان" (مجموعة "جنوبية حرة")٣٨, لمجموعات أخرى اختارت أن تحيي فكرة الصحافة النسائية في مصر(مبادرة «ولها وجوه أخرى») ٣٩و غيرهن كثيرات, بدأت تظهر معالم حركة نسوية شابة تتحدى التهميش الجغرافي وتكسر احتكار العاصمة لأغلب أشكال الحراك النسائي في مصر ربما لأول مرة. إنّ تحليل أدوات وخطاب تلك المبادرات والتحديات التي تواجها تظهر طرقًا مختلفًا لقضايا حرية الحركة والحق في خصوصية الجسد وعدم انتهاكه, كما يتضح

[٣٥] بدأت تلك الحركة تبرز عند ظهور عدد من الفضائح الخاصة بالعنف الجنسي الذي تعرضت له عدد من ممثلات هوليود الشهيرات على يد منتج سينمائي شهير إلا أن الأمر لم يلبث أن تطور إلى حركة واسعة انتشرت بشكل سريع في عدد من دول العالم بسبب تأثير الفضاء الإلكتروني وألهمت عدد من الحملات الأخرى التي أطلقتها فتيات شابات يدعون أخريات للحديث عن الاستغلال الجنسي للنساء ووقائع التحرش والاعتداء اللاتي تعرضن لها. ورغم أن الحركة بدأت في العالم الغربي بالأساس إلا أن حملات مماثلة قد بدأت في عدد من دول العالم. للمزيد من المعلومات انظر:
https://www.seattletimes.com/opinion/metoo-movement-goes-global/

[٣٦] للاطلاع على صفحة مبادرة "فمي هب" لدعم الفتيات المستقلات, انظر:
https://www.facebook.com/pages/category/Cause/Femi-Hub-780813025375003/

[٣٧] للاطلاع على صفحة "بنت النيل", انظر:
https://www.facebook.com/7rketBntElnil/

[٣٨] للاطلاع على صفحة مجموعة "جنوبية حرة", انظر:
https://www.facebook.com/Ganoubia /

[٣٩] للاطلاع على موقع مبادرة "ولها وجوه أخرى", انظر:
https://wlahawogohokhra.com/home/2717/

لأول مرة وجود مجال مفتوح «الكتروني» للتعبير عن قضايا مسكوت عنها، مثل مسألة ختان الإناث في مصر ربما لأول على نطاق واسع في الفضاء الالكتروني والإعلام الرسمي لنسمع أصوات من تعرّضن لتلك التجربة الرهيبة.

تمثّل هؤلاء القادمات الجدد بشكل كبير المزيج السابق ذكره بين السياقين المحلي والعالمي في ما يتعلق بتطوير الأدوات والوسائط الحاملة للخطاب النسوي العالمي وتكييف أو تطوير هذا الخطاب ليتناسب مع الواقع المحلي في مصر. ويُلاحظ هنا تأثير استخدام الوسائط الإلكترونية المختلفة والإنترنت بشكل خاص بواسطة تلك الشابات لكسر حاجز المسافة الجغرافية والطبقية التي تفصلهنّ ليس فقط عن شبكات التضامن والدعم العالميتين بل عن الوسط الثقافي والحقوقي القاهري. فعن طريق الإنترنت بالأساس، تمكّنت هؤلاء الشابات من إيصال أصواتهن وتجميع شهادات لشابات مماثلات لهنّ من حيث الخلفية الاجتماعية، سواء الطبقية أو الجغرافية، والوصول بتلك الرسالة إلى قطاعات كبيرة من الجمهور.

وقد تجلى هذا المزيج بين استخدام وسائط وخطابات نسوية محلية وخطابات متأثرة بتلك العالمية في نشاط تلك المبادرات النسوية الشابة في حملات محلية ووطنية حول العنف ضد النساء في مجال العمل وفي المجتمع السياسي والحقوقي بشكل تزامن مع الحملة العالمية وإن كان أيضاً قد اعتمد في بنائه على خطابات وطرق عمل اكتسبتها تلك المبادرات من السنوات السابقة في أوقات المد الثوري، فجاءت تلك الحملة خليطاً بين أطر (Frames) متنوعة محلية وعالمية. ويكفي هنا أن نتأمل في عدد من وقائع التحرش التي ذاع صيتها خلال الفترة الماضية لنرى أمثلة على تلك الحملات وأساليب التعاطي مع جرائم تحرش او استغلال جنسي تمت في أطر مؤسسية. فهناك مثلًا واقعة تحرش حصلت في مكاتب إحدى الصحف المصرية البارزة، حيث تحرش رئيس بمرؤوسته بما دفعها إلى الإبلاغ عن التحرش وما زالت الواقعة قيد التقاضي[٤٠]. وتضامن عدد من المجموعات النسوية والأفراد مع الشاكية وتم التعامل مع قضيتها باعتبارها قضية تمثل الظلم المؤسسي الذي ممكن أن تواجهه الناجيات من العنف الجنسي، خصوصاً عندما تم فصل الشاكية بشكل تعسفي من عملها كصحفية. كما نددت تلك المجموعات النسوية سواء تلك العاملة على أرض الواقع أو الناشطة في المجال الالكتروني بمثل تلك الوقائع التي تنتهي بحفظ الدعوى، وهو ما يشير إلى تواطؤ السلطة مع المتحرش، سواء بالضغط لتنازل الشاكية عن الدعوى أو بالعمل على حفظ الدعوى وغلق ملفها وعدم مواصلة مسار التقاضي.

[٤٠] للمزيد من التفاصيل حول تلك الواقعة، انظر:
http://www.masralarabia.com/%D8

وقد تجلّى تأثير خطابات وأدوات الحملة العالمية للتنديد بالعنف الجنسي ضد النساء في أداء المبادرات النسوية الشابة في عدة وقائع حدثت مؤخراً منها واقعة "الإيميل" الشهيرة التي تتلخص برسالة بريدية تم تداولها عبر "الإيميل" ثم "الواتساب" و"الفيسبوك" لشابة مصرية تروي وقائع اعتداء جنسي تعرضت له في إطار بعض مؤسسات المجتمع المدني المصري منذ سنوات قليلة. وتختلف واقعة «الإيميل» عن غيرها من الوقائع والجرائم في كونها تستند إلى رسالة بريدية، وعدم لجوئها إلى القانون، بل وعدم انتماء طرفيها عند إرسال "الإيميل" إلى مؤسسة واحدة لها سياستها التي يمكن تطبيقها في التعامل مع اتهام بالتحرش والاغتصاب، بينما كان الطرفان يعملان معًا في مؤسسة واحدة عند حدوث الواقعة. بالإضافة إلى ذلك، حدثت تلك الواقعة في لحظة سياسية مهمة، حيث كان المشكو ضده قد أطلق حملته الانتخابية كمرشح لرئاسة الجمهورية في مواجهة الرئيس الحالي لفترة ثانية، وكان يتعرض هو وأعضاء حملته لضغوطات ومضايقات وتهديدات للتراجع عن الترشح، وكان المشكو في حقه يعمل في مؤسسة حقوقية قانونية كان هو من ضمن مؤسسيها ومديرًا لها، كما كان في نفس الوقت وكيلاً لمؤسسي حزب يساري معارض تحت التأسيس.

وقد قادت المبادرات النسوية الشابة حملة لإجبار الحزب الذي ينتمي إليه المرشح والحملة الرئاسية والمرشح نفسه إلى عرض نتائج التحقيق الذي تم داخل الحزب بشأن الواقعة. ومع تسارع الأحداث، وعدم وجود أي سياق مؤسسي للتعامل مع شكوى "الإيميل"، سواء على مستوى كيان «الحملة الانتخابية» لدعم المرشح المشكو في حقه بالتحرش، أو على مستوى «المؤسسة الحقوقية» التي ينتمي إليها المشكو في حقه والتي كانت تنتمي إليها الشاكية وأطراف عديدة متصلة بيوم الواقعة، أو الحزب الذي يمثل المشكو في حقه أحد وكلاء مؤسسيه، وهو التحقيق الذي انتهى بتقرير مطوّل اختزلته قيادات الحزب في بيان سعى إلى إرضاء جميع الأطراف ففشل فشلا ذريعًا. وانتهت قضية "الإيميل" بنجاح للحركات النسوية ولو كان رمزي، بحيث أجبرت المرشح المشكو بحقه على تقديم اعتذار علني على الواقعة.

وقد أظهرت تلك الواقعة تبايناً متزايدًا ما بين الخطاب الحقوقي بشكل عام والخطاب النسوي الذي قادته المجموعات النسوية الشابة حيث أبرزت تعدّد الخطابات والرؤى والتصورات النسوية في مصر وتعقدها، بشكل يسمح بالتحدث عن حراك شديد الغنى والتنوع وجدل متقدم حول العنف الجنسي في المجال

العام والمجال السياسي. كما أظهرت الواقعة بشكل كبير فك الارتباط بين القضية النسوية والفصيل الثوري في مصر، ما سمح بظهور حركات وأصوات نسوية شابة تطرح خطابات جديدة وتبني على جهود في مرحلة ما قبل الثورة، وتطرح خطابات وأشكال تنظيمية جديدة متأثرة بالحراك العابر للقومية وعالمي الصبغة بشأن قضايا النساء. وعلى الرغم من أنّه لا يزال من المبكر الحكم عمّا ستسفر عنه تلك الخطابات متعددة الرؤى والأفكار والأنشطة النسوية التي ستنتج عنها، إلا أنّ تنوع الرؤى سينتج أشكالًا متطورة وأفكارًا جديدة حول قضية النساء بشكل يبشّر بحراك أقوى وأكثر نضوجاً في المستقبل.

لقد أظهرت الوقائع الأخيرة تجاوز تلك الحركة مرحلة النضال من أجل الاعتراف بها وبقضيتها، لتطرح بقوة مسألة حضور النساء في الفضاءات العامة والسياسية ومسألة العنف الجنسي بشكل يتجاوز تسيّس القضية وارتباطها بثورة يناير فقط، ويؤثّر في تصورات وأفكار ومفاهيم المجتمع حول العنف الجنسي عما تعانيه النساء من استباحة يومية في المجال العام، الأمر الذي يطرح هذا الحراك بوصفه نموذجًا هامًا يبيّن صعوبة فصل ما هو رمزي أو مادي عما هو معنوي في النضالات الاجتماعية عمومًا، والنسوية خصوصًا.

خاتمة:

اتصف التفاوض الرسمي حول حقوق النساء في مصر بعدد من السمات التي تُعد بدرجة كبيرة امتدادًا لعلاقة دولة ما بعد الاستقلال بالنساء، أو بمعنى آخر، بممثلاتهن السياسيات لعقود طويلة. فعدم وجود مشروع سياسي جاد معني بحقوق النساء، حتى من منظور سلطوي، أجبر الفاعلات السياسيات في مصر على الرضوخ لمنطق سياق سياسي يتّخذ من حقوق النساء رهينة للاستحقاقات السياسية الكبرى، مثل الانتخابات البرلمانية والمفاوضات حول الدستور، بدلًا من أن تكون تلك الفاعليات السياسية للتفاوض الجاد والدؤوب على حقوق النساء. وعلى الرغم من تفجّر حراك نسائي شديد الحيوية والأصالة طوال السنوات الأربع الماضية في مصر، لا سيما حول موضوع العنف الجنسي في المجال العام، فإنّ قدرة النسويات والسياسيات على طرح تلك الحقوق على الأجندة السياسية بشكل جاد بقيت ضعيفة نتيجة حزمة من الأسباب المتعلقة بطبيعة مشروع دولة ما بعد الاستقلال في مصر وعدم توفيرها أي قنوات مؤسسية أو أدوات قانونية أو سياسية تمكّن النساء من التفاوض حول حقوقهنّ المكتوبة في الدساتير والقوانين. وتكشف المقارنة السريعة بين مصر وتونس في ما يتعلق بقدرة النساء التفاوضية عن محورية دور دولة ما بعد الاستقلال وطبيعة طرحها لقضايا النساء في التأثير على قدرة الفاعلات النسويات السياسيات على وضع قضايا النساء على أجندتهن. وعلى مستوى الحراك القاعدي، انحصر العمل حول قضايا النساء في مرحلة ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ على عدد من المؤسسات الحقوقية غير الحكومية ونضالات يومية محدودة للنساء (الأفراد) في المجال العام ضد أشكال العنف الجنسي المختلفة في المجالين العام والخاص بشكل غير منتظم، وخصوصًا في مجال التقاضي حول حقوق بعينها مثل التحرش الجنسي.

لقد شكّلت ثورة يناير ٢٠١١ مدخلاً جديداً للعمل النسوي تَمثَّل بحراك نسوي واسع اكتسب صبغة جماهيرية لأول مرة وطرح قضايا النساء على أجندة الرأي العام في مصر. ويُعد الحراك النسوي الجديد في مصر أحد أهم مكتسبات ثورة يناير التي لا يمكن القضاء عليها بسهولة. ففي شتى محافظات مصر، تجد عشرات الشابات أنفسهنّ مندمجات بالفعل في أشكال مختلفة من الحراك النسوي الذي يُعدن من خلاله تعريف أنفسهنّ بشكل جديد. ورغم صعوبة معرفة مآلات هذا الحراك على المدى القصير في ظل نظام سياسي قمعي كالذي يحكم مصر حاليًا، إلا أنّه من المؤكد أنّ آثار هذا الحراك الذي تقوده شابات من خارج المركز سوف يقود لحركة نسوية جديدة بدأت بوادرها تتضح الآن مع النشاط المتزايد لتلك المجموعات في قضايا مختلفة.

وتُعد أحد أهم أوجه تميز هذا الحراك هو محاولته لكسر الصيغ القديمة والمعتادة للحراك حول قضايا النساء في مصر، حيث تمثل حركات ومجموعات مناهضة العنف الجنسي المختلفة في مصر نقلة حقيقية في مجال العمل النسوي. فنحن نشهد لأول مرة حراكاً حول قضايا تنتمي لصلب المسألة النسوية تطرحها مجموعات شكلت بشكل تطوعي تمامًا تمارس عملًا جماهيريًا شديد الأهمية والصعوبة لم يكن على أجندة القوى الثورية نفسها حتى وقت حوادث الاغتصاب الجماعية في التحرير وبعدها. وقد طرحت تلك الحركة أسئلة عميقة تتعلق بالجسد وحرمته، وحق وجود النساء في المجال العام. وأفرز الحراك الثوري مجموعات نسوية متعددة سعت لكسر هيمنة المركز، أي «القاهرة»، وطرح قضايا الشابات المقيمات في محافظات مصر المختلفة بشكل واسع باستخدام وسائط الكترونية وعبر اقتحام المجال العام ونزع اعتراف مجتمعي وسياسي بأهمية قضاياهن. إنّ تفجر قضايا العنف والاستغلال الجنسي للنساء في مصر بالتزامن مع حملة «مي تو» (أو «أنا أيضًا») العالمية لا يعني أنّ هؤلاء الشابات قد اكتفين بتطوير خطاب هوياتي بشكل كامل على غرار الحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب التي لعبت فيها المسألة الثقافية الهوياتية الدور الرئيسي في الحشد والتعبئة، بل طورن خطابهن ليطرحن خطابًا نسويًا اجتماعيًا حول طبيعة أدوار النساء والرجال معاً وعن معنى الرجولة أيضًا في السياق الاجتماعي المصري.

إنّ امتزاج كل من اللغة والأدوات العالمية مع السياق والقضايا المحلية في أنشطة المجموعات النسوية الشابة سواء كانت تلك الأنشطة تتم عبر الفضاء الافتراضي أو في الواقع يجعل منها حركة شديدة الديناميكية والمحلية، وفي نفس الوقت شديدة الاتصال بالحراك العالمي العابر للقومية والمعني بقضايا الاستغلال الجنسي للنساء. تشكّل هذه والمجموعات حراكاً مهماً قد يكون مقدمة لحركة نسوية حقيقية قاعدية لا تعتمد على الأشكال التنظيمية التقليدية مثل المنظمات غير الحكومية، ولا على الوسائط العابرة للقومية سواء الحقوقية أو النسوية فقط، بل على مزيج خاص بين الإثنين حيث ساعد جيل جديد من الناشطات النسويات والقادمات الجدد على التأثير بشكل كبير على خطاب وأجندة حقوق النساء في مصر.

المصادر:

حنان البدوي، «الأربعاء الأسود: هل تتذكر نوال علي؟ فلنراجع إذن تفاصيل الحكاية»، المدونة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٤ مايو ٢٠١٣ (الأربعاء الأسود: هل تتذكر نوال علي؟ فلنراجع إذن تفاصيل الحكاية *https://www.eipr.org/blog/.*)

شيرين حسن، هل هناك مكان للمرأة المصرية في المناصب القضائية؟ «رصيف٢٢» على موقع: https://raseef22.com/life/2018/01/31

منى عزت، الحراك النسوي الجديد في مصر: التمكين الاقتصادي للنساء على موقع «مدى مصر»: https://madamasr.com/ar/2017/03/14/feature /

ناهد نصر، «درس نهى رشدي»، اليوم السابع، ٠١ ديسمبر/كانون الأول ٨٠٠٢ (درس-نهى-رشدى https://www.youm7.com/story/2008/12/10/).

El Sadda, Hoda, Article 11: Feminist Negotiating Power in Egypt, Open Democracy, 5 January 2015 online: https/ /:www.opendemocracy.net/5050/hoda-elsadda/article-11-feminists-negotiating-power-in-egypt

Honneth, Alex. 1996. The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflict. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Kamal, Hala. 2016 "A Century of Egyptian Women's Demands: The Four Waves of the Egyptian Feminist Movement" In Gender and Race Matter: Global Perspectives on Being a Woman. Published online: 25 Aug 2016; 3-22.

Kristoff, Nicholas, #Me too Movement Goes Global, The Seattle Times, May 14, 2018 at: https://www.seattletimes.com/opinion/metoo-movement-goes-global/

Pitkin, Hanna. 1967.The Concept of Representation. San Francisco: University of California Press.

التقشّف والثورة والمجتمع المدني في مصر

محمد جاد:
صحفي وباحث اقتصادي مصري، عمل في صحف ومواقع محلية وإقليمية وعالمية. عمل كمدير لوحدة البحوث في «المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، وساهم في إصدارات لدار المرايا (دار نشر مصرية).

ملخّص

لا شك أنّ ثورة يناير في مصر، كحدث سياسي جماهيري جلل تمخض عنه سقوط حكم «حسني مبارك» ونظامه وفتح المجالين السياسي والعام على مصراعيهما، قد أثرت تأثيرًا جسيماً على الفاعلين داخل الحركة الحقوقية وعلى البيئة السياسية التي يعملون بها. منذ الثورة، والمجتمع المدني في مصر يخوض تجربة مواجهة سياسات التقشف، الأمر الذي تترتّب عليه دلالات مهمة على الصعيدين الحقوقي والسياسي. فمع انفتاح المجال العام وانطلاق مجال سياسي تنافسي وارتخاء القبضة الأمنية بعد الثورة، انتشر الفاعلون الحقوقيون المُمَأسَسون وغير المُمَأسَسين على نطاق أوسع. يشير «محمد جاد» إلى محاولات فاعلي المجتمع المدني الحقوقي في تلك الفترة الوجيزة بين ٢٠١١ و٢٠١٣، التأثير للمرة الأولى وربما الأخيرة، على صناعة السياسة العامة في مجالات كالتقشف والخدمات العامة والضرائب، وذلك من خلال التواصل مع الفاعلين السياسيين الموجودين في البرلمان المنتخب نهاية ٢٠١١. ويشير «جاد» إلى أنّه في ملف التقشف الحكومي، تحوّلت المراكز الحقوقية والمنظمات إلى منصات لإنتاج معرفة بديلة غذّت الفضاء الافتراضي والإعلام الخاص والمستقل بعد الثورة مباشرة، في خطوة تحقّقت بفضل معارك سياسية مع النظام أو مع مؤسسات التمويل الدولية في فترة من الانفتاح السياسي النادر في تاريخ مصر.

مقدمة:

جسد ضخم ممدد على طول الميدان وغارق في دمائه. قد يبدو المشهد للوهلة الأولى انهزاميًا، لكن إذا دققت في العشرات المنتشرين حول هذا الجسد ستجدهم في حالة حماسية من الهتاف والاحتجاج.

هذه الأوصاف للوحة زيتية يغلب عليها لون الأحمر الداكن، كانت تطالعني كلما زرت قسم البحوث في "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، أحد أبرز المنظمات الحقوقية في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١.

يروي العاملون في المركز أن هذه اللوحة رسمها فنانون كانوا من المشاركين في اعتصام التحرير خلال أيام الثورة الثمانية عشر. وعندما اشتد القمع في الميدان، هربوا إلى مقر المركز الذي كان يقع آنذاك في شارع سوق التوفيقية، أحد الشوارع القريبة من التحرير، وأثناء مكوثهم في مقر المركز أنهوا تلك اللوحة.

يبدو هذا العمل الفني وكأنه يجسد وعيًا جماعياً كان يتشكل لدى الكثيرين من المنحازين للثورة في ذلك الوقت، بين الإحساس بوطأة القمع ودموية السلطة في مقاومة التغيير، وإدراكهم لقوة العمل الاحتجاجي المنظم وقدرته على تغيير الواقع. فهل من الممكن أن نتخذ من هذه اللوحة مدخلًا للعرض المستهدف من هذه الورقة بشأن دور المجتمع المدني في مقاومة سياسات التقشف بعد الثورة؟

أعتقد أنّه مدخل مناسب، لأنّ استيعاب دور المجتمع المدني في هذا الملف يستلزم بالضرورة إدراك طبيعة النخبة التي كانت تقوم بهذا الدور. كيف تطور وعيها وإدراكها لدورها؟ ما هي أشكال التشبيك والتعاون المختلفة التي كانت تقوم به في ما بينها للقيام بهذا الدور؟ وما هي الميسرات أو العوائق المحيطة بها؟

وقبل أن ننطلق للإجابة على هذه الأسئلة، نحتاج بداية لأن نعرف ما الذي نقصده بالتقشف. نعني بهذا التعبير تحديدًا كافة السياسات المالية التي تقتطع من الامتيازات المتاحة للمواطنين عن طريق إلغائها أو إعادة توجيها لقطاعات أخرى (مثل رأس المال)، سواء كان هذا الاقتطاع في صورة مباشرة عن طريق خفض الإنفاق العام، أو بصورة غير مباشرة من خلال عدم زيادة النفقات العامة بما يتواكب مع معدلات التضخم أو معدلات الطلب الزائدة على الخدمات العامة، وما يعنيه هذا من تراجع النصيب الحقيقي للمواطنين من الخدمات، أو في صورة سياسات ضريبية رجعية تتمثل في ضرائب تتحمل أعباءها الفئات الأقل دخلاً، فيما توجّه الدولة إيراداتها لسد عجز الموازنة كحال ضرائب الاستهلاك والجمارك[1].

[1] Definition of austerity measure - financial times - http://lexicon.ft.com/Term?term=austerity-measure

وقد شهدت الفترة الانتقالية بعد الثورة، ثم السنوات الأولى لحكم "عبد الفتاح السيسي" ضغوطًا لا يستهان بها على الموازنة العامة كانت تدفع صناع القرار للتفكير دومًا في تبني رؤية "إصلاحية" بمعنى محافظة مالية من خلال التقشف، للسيطرة على الوضع المالي في البلاد.

لكن الحكومات المتعاقبة كانت تميل لتبني إجراءات لا تعالج المشكلات الأساسية في الاقتصاد المصري، بل توفر حلولًا سريعة وسهلة لاحتواء العجز المالي أو النقص في العملة الأجنبية، ولكن ذات تكلفة اجتماعية باهظة. وسنبيّن في الورقة كيف كانت أنظمة ما بعد ثورة يناير تتوسع في ضرائب الاستهلاك وتركز على تقليص الدعم دون حساب العواقب الاجتماعية.

ومع استقرار السلطة في يد نظام "السيسي"، بدأت الدولة بتطبيق جاد لإجراءات إصلاح الوضع المالي التي كانت تتداول من قبل في أروقة الحكومة، فتبنت بدءًا من موازنة ٢٠١٤-٢٠١٥ برنامجًا تدريجيًا لتحرير أسعار الطاقة، وبدءًا من الموازنة التالية ٢٠١٥-٢٠١٦ تبنت سياسة للحد من نمو الأجور الحكومية تحت تشريع قانون الخدمة المدنية.

وقد بلغ متوسط نمو ميزانية الأجور خلال العامين اللذين تليا صدور قانون الخدمة المدنية (٢٠١٦ و ٢٠١٧) ٧,٧ في المائة و٤,٢ في المائة على التوالي (حسابات الباحث) وهو أقل بكثير عن المتوسطات التاريخية لنمو الأجور، بنحو ١٥% سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩١ حتى ٢٠١٣-٢٠١٤[2].

وفي أكتوبر ٢٠١٦ طبقت الحكومة قانوناً جديدًا لضرائب الاستهلاك، وهو ضريبة القيمة المضافة، زاد من عبء هذه الضرائب على المواطنين، ثم أتبعت ذلك بتعويم صادم للعملة المحلية في نوفمبر/كانون الثاني ٢٠١٦ أفقدها أكثر من نصف قيمتها أمام الدولار، وطبقت زيادات متتالية في أسعار الفائدة، وكان لذلك كله أثر مباشر على تكاليف المعيشة.

وقد نجحت هذه الإجراءات نسبيًا في السيطرة على الوضع المالي، ولكن ظلّت الإصلاحات الأعمق بعيدة عن التطبيق، فقد استطاعت الحكومة الحد من عجز الموازنة وتوفير العملة الصعبة للاقتصاد ولكن بتكلفة اجتماعية باهظة، وبتوسع غير مسبوق في الدين الخارجي بفضل الأموال الساخنة التي تدفقت على سوق أذون الخزانة للاستفادة من الفائدة المرتفعة.

[2] محمد جاد - سياسات الأجور الحكومية .. دراما لا تنتهي – بالأحمر – ديسمبر 2017 (http://www.socialjusticeportal.org/publication/1952/)

ولكن لم يحقق نظام "السيسي" طفرة ملموسة في جذب الاستثمارات المباشرة[٣] الأكثر استقرارًا في مقابل الأموال الساخنة، وتعزيز إيرادات ضرائب الدخل في مقابل الاعتماد على ضرائب الاستهلاك.

أما المقصود بالمجتمع المدني فليس بالطبع المعنى الواسع لهذا المصطلح الذي يشمل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وغيرهما من الفاعلين والفعاليات، وإنما نخص بالذكر المنظمات الحقوقية التي تأسست في مصر تحت مسميات مختلفة للتحايل على القوانين الجائرة ضد النشاط الحقوقي، ولكن حافظت على طابع ثابت منذ بزوغها في مصر خلال الثمانينات[٤]، سواء من حيث الضغط على الحكومة عبر إنتاج الفكر وتفكيك خطاب الدولة وطرح البدائل أو استخدام آلية التقاضي للدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية عبر التشريعات القائمة بالفعل. وقد عملت تلك المنظمات بصيغها القانونية المختلفة كمراكز فعلية للتشبيك والتنسيق بين فاعلين سياسيين ومجتمعيين، بما فيها مجتمعات محلية وعمال على مستوى المنشآت ونقابيين مستقلين وناشطين وإعلاميين معنيين بالشأن الاقتصادي وبسياسات الدولة العامة ذات الأثر التوزيعي على الشرائح الوسطى والفقيرة. بالتالي، عملت تلك المنظمات كمقار لإنتاج خطاب نقدي وفي بعض الأحيان بديل للنهج النيوليبرالي الذي تبنته الدوائر الرسمية وما ارتبط بها من دوائر رأس المال الكبير في مصر والمؤسسات المالية العالمية وبنوك الاستثمار والشركات متعددة الجنسية.

[٣] لم تحقق مصر المستوى المستهدف للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الأعوام القليلة الماضية، إذ كانت تستهدف في كل عام جذب عشرة مليارات دولار وفقا لوكالة رويترز - https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN1ETORF

[٤] يذهب هذا المقال إلى أن جذور الحركة الحقوقية في مصر تعود لمنتصف الثمانينات - إسلام المراغي - التيار الحقوقي في مصر تاريخ موجز - إضاءات – يوليو/تموز ٢٠١٦ - https://www.ida2at.com/mainstream-jurist-in-egypt-a-brief-history/

نسبة إجمالي الدين للناتج المحلي

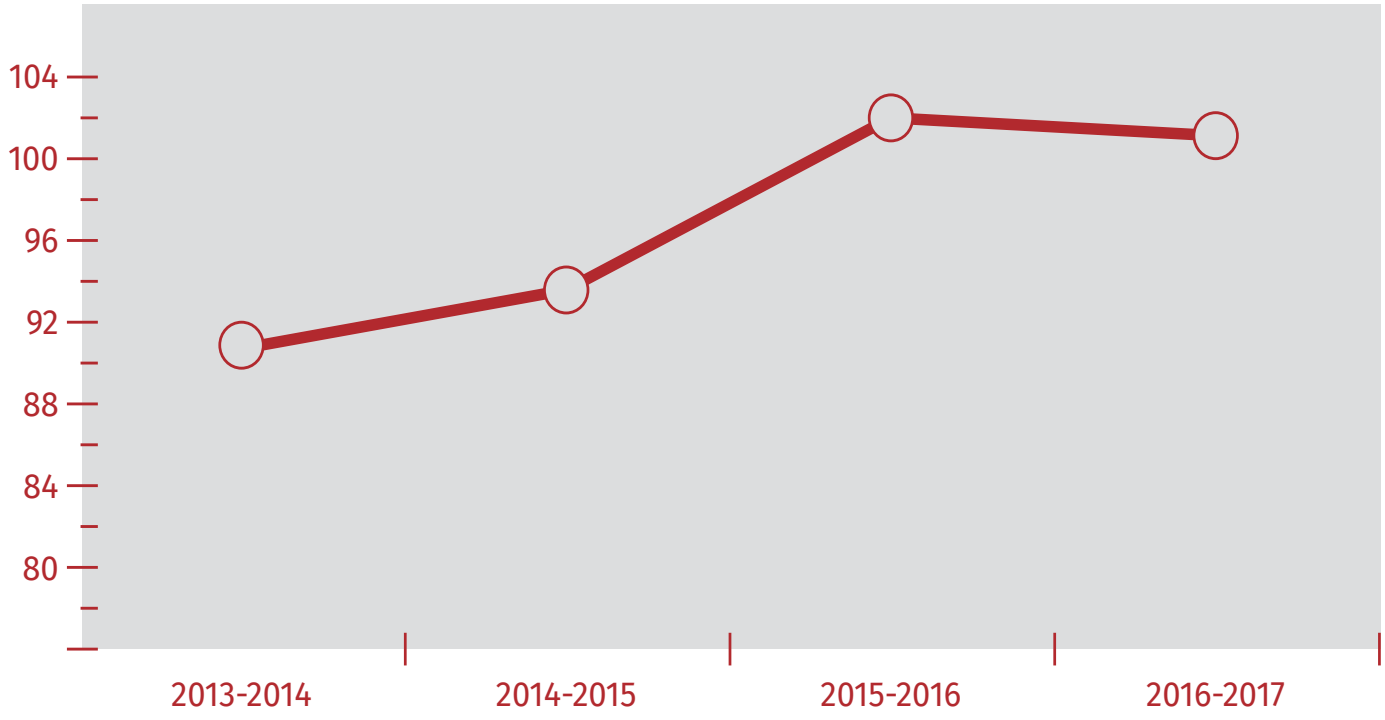

نسبة العجز للناتج الإجمالي (المصدر: الموازنة العامة)

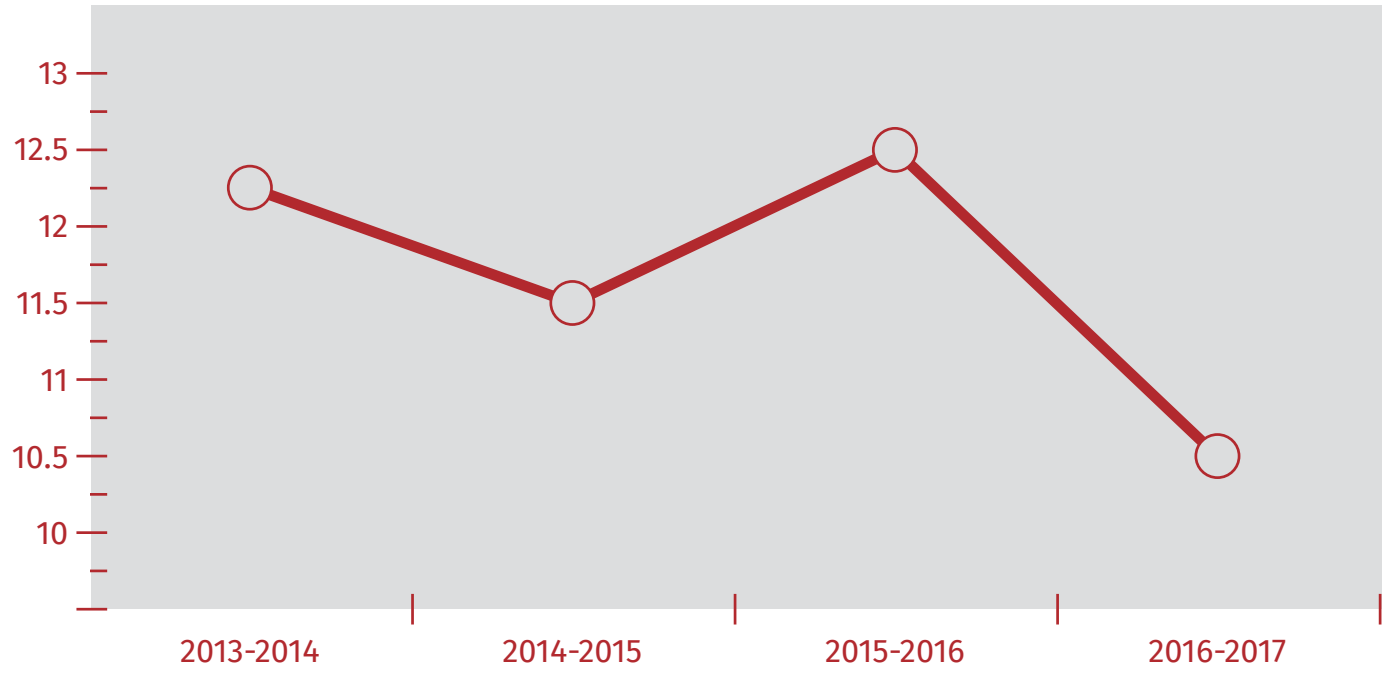

شخصيات دراما التقشف

كما سبقت الإشارة, فإنّ استيعاب الدور الذي قامت به منظمات وشبكات المجتمع المدني في مواجهة سياسات التقشف يستلزم إدراك كيف تكونت هذه النخبة, وطبيعة العلاقات - التشابكات في الأدوار التي نشأت وتطورت في ما بينها.

ولكي نُسهل مهمة استيعاب الأبعاد المختلفة لهذه النخبة, يمكن أن نعرض بعض الخلفيات عن شخصيات رئيسية من المجتمع المدني لعبت دورًا مهمًا في مقاومة التقشف, في طريقة مشابهة لعروض المسرحيات الكلاسيكية التي تحكي بإيجاز عن ماضي أبطال العمل الذي لا يظهر بالضرورة في أحداث المسرحية لكنه يظل مهما لفهم النص وتطوراته الدرامية.

جيل الثورة.. كيف نشأ الوعي؟

تولت هبة خليل, من مواليد ١٩٨٩, مهمة تأسيس وحدة البحوث في "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية", وإدارة كوادره منذ ٢٠١١ حتى ٢٠١٥, وتفتح وعيها السياسي مع تصاعد الحالة الاحتجاجية ضد "مبارك" في سنواته الأخيرة, ومثل الكثيرين بدأت من السياسة وانتهت إلى الحقوق الاقتصادية.

"تعرفت على مركز هشام مبارك[٥] في ٢٠٠٨ من خلال أستاذتي في العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية, كنت أدرس معها في كورس عن التنمية, وكانت تكلّف الطلبة باختيار منظمة مجتمع مدني للتدرب فيها على مدار الفصل الدراسي, أنا و"نديم منصور" (محامٍ حقوقي بـ "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" في ما بعد) اخترنا "هشام مبارك" وكنا في نفس الكورس. اشتغلت مع "سيف عبد الفتاح" (محام حقوقي) ومع "أحمد راغب" (محام حقوقي) على تقرير عن التعذيب, وكنت أشعر أني في عالم ثانٍ. علمتني هذه التجربة أشياء عن مصر لم أعرفها من قبل ولا كنت أتخيل أنها تحدث من الأصل.

قرّرت أن أستمر معهم, واشتغلنا على تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى حقوق ذوي الإعاقة, وبعدها أنا بدأت ماجستير سنة في ٢٠١٠, وفي هذه الفترة "نديم" قال لي إنّ "خالد علي" (محام حقوقي وسياسي في مرحلة ما بعد الثورة) بدأ بتأسيس مركز ("المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" الذي تأسس كشركة) ويريدني للعمل معه بعد العودة (بعد الانتهاء من الماجستير في بريطانيا).

[٥] هو مركز حقوقي تأسس سنة ١٩٩٩ كشركة محاماة بهدف التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان, وتقديم كافة أشكال العون الممكنة لضحايا هذه الانتهاكات, وتفعيل الآليات القضائية وجهود العمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني من أجل إسقاط القوانين المجافية لمبادئ الدستور وحقوق الإنسان, وملاحقة ومعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير مقتضيات العدالة لإنصاف ضحايا هذه الانتهاكات

بعد أن عدت إلى مصر كنت متردداً، أشتغل مع "راغب" ولا "خالد"، على التعذيب أم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ اشتغلت على الخصخصة، وأعددت تقريرًا عن دور رئيس الوزراء السابق "كمال الجنزوري" في إهدار الأصول العامة[٦]. وبعد أن انتهيت منه قررت أن أعمل مع خالد، حسيت أن الحرب الحقيقية لها علاقة بالاقتصاد مش بالتعذيب، اللي تصورنا في ٢٠١١ إننا قضينا عليه[٧]".

تعكس رواية "هبة خليل" عن اختيارها للعمل على القضايا الاقتصادية تطور الوعي في أوساط هذا الجيل بشأن القضايا العامة، حيث كان الانفتاح السياسي النسبي في السنوات الأخيرة لـ "مبارك" بيئة خصبة لالتقاء فئات مثل المحامين الحقوقيين (القادمين من خلفيات يسارية ثورية) بالطلبة والأكاديميين.

وساهم تسارع عملية التحول إلى النمط النيوليبرالي خاصة مع وصول آخر حكومات "مبارك"، برئاسة "أحمد نظيف"، أيضًا في زيادة الاهتمام العام بالسياسة وتنمية وعي الكثيرين حيال وطأة التحرر الاقتصادي على معيشة غالبية المصريين ومن ثم تعميق اهتمامهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المهدرة.

وجاء الانفتاح الأكبر بعد انهيار سلطة مبارك تمامًا في ٢٠١١، والعامين التاليين اللذين كانت السلطة فيهما في مرحلة التشكل، وساعد ذلك "هبة" بشكل كبير على التوسع في وحدة البحوث بالمركز.

فمن ناحية وفّر الاهتمام الدولي للمركز فرص جيدة للتمويل، "المانحين كانوا بيجروا ورانا ونحن لا نريد أي شروط من أي أحد، وفعلًا كنا نرفض أي مانح حكومي أجنبي».

ومن جهة أخرى، لم تكن هناك قيود تنظيمية وأمنية مما ساعد المركز على تنظيم العديد من الفعاليات التي كانت تشجعه على التوسع في دوره كالمؤتمرات صحفية وتوزيع منشورات في الشوارع، و"نظمنا مسيرة مع جهات أخرى ضد زيارة صندوق النقد في ٢٠١٢».

واستطاعت "هبة" أن تجتذب عدة باحثين من الجامعة التي تخرجت منها، "الجامعة الأمريكية"، مثل "ماهينور البدراوي" و"حبيبة رمضان" و"نورهان مختار" و"حاتم زايد"، وتمثل هذه الفئة شريحة أكثر حظًا في التعليم من المتخرجين من الجامعات الحكومية، وأكثر قدرة أيضًا على التعامل مع الجهات الخارجية بسبب دراستهم في جامعة أجنبية.

وهناك من قطعوا شوطًا أكبر في العمل الأكاديمي قبل الانتقال للعمل الحقوقي مثل الدكتور "عمرو عادلي" الذي أنهى

[٦] للاطلاع على التقرير انظر
http://ecesr.org/?p=4929
[٧] مقابلة مع الباحث

دكتوراه في الاقتصاد السياسي المصري قبل أن يتولى ملف الحقوق الاقتصادية في المبادرة في أعقاب الثورة. وتولى ذات الملف بعده حاملة شهادة دكتوراه عن الاقتصاد المصري أيضًا وهي "ريم عبد الحليم"، ولعب الاثنان دورًا هامًا في تعميق الخطاب الاقتصادي للمجتمع المدني، فالاثنان اهتما بتناول قضية التقشف في الدعم، لكن عرضاها بطريقة متجاوزة للخطاب التقليدي في أوساط الحياة السياسية الذي يتبنى الدفاع عن أي مدفوعات موجهة للفقراء في مواجهة خطاب الحكومة عن خطورة التوسع في الإنفاق في ظل عجز الموازنة.

فالباحثان لم ينكرا أنّ منظومة الدعم تحتاج للتحسين والتطوير، ولكن ليس بالمسلك التقشفي الذي تتبعه الدولة، وهو ما سنعرضه في الورقة بشكل مفصل.

وكان لمجتمع المحامين الحقوقيين، من أمثال "خالد علي"، احتياج قوي لهذه الفئة من الباحثين، حيث تكامل دور المجموعتين بين فئة قادرة على التعامل بمرونة أكبر مع أدوات البحث المختلفة والتواصل مع المؤسسات الحقوقية الدولية أو ملاحقة مؤسسات التمويل الدولية المتدخلة في الشأن المصري كـ "صندوق النقد" و"البنك الدولي" و"البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية"، وبين خبرة فئة المحامين الحقوقيين في الشأن السياسي المصري وقدرتهم على تأسيس منظمة مدنية تحت حكم ديكتاتوري إبان حكم "مبارك"، ودورهم أيضًا في مقاضاة الدولة على سياسات التقشف بالاعتماد على الأبحاث المعدة في المركز.

ويحظى الكثير من هؤلاء المحامين بخلفية سابقة من العمل السياسي اليساري جعلتهم أقدر على جذب فئات من النشطاء اليساريين للعب دور حقوقي، مثال على ذلك "داليا موسى" الباحثة بـ "المركز المصري"، أو الناشطة العمالية اليسارية "فاطمة رمضان" التي شاركت بالعمل مع كل من "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"المبادرة المصرية للحقوق الشخصية".

وأحد أبرز الأمثلة على تكامل دور هاتين الفئتين هو استطاعة "المركز المصري" أن يظفر بحكم من القضاء الإداري بإلزام الدولة بالإفصاح عن شروط البرنامج الاقتصادي الذي اتفقت عليه مع صندوق النقد الدولي في ٢٠١٢ والذي كان ينطوي على شروط تقشفية.

القادمون من معسكر الأعداء

نستطيع أن نطلق هذا التوصيف على الحقوقيين الذين اكتسبوا خبراتهم الأولى من مؤسسات تعمل لصالح التقشف ثم انتقلوا للعمل الحقوقي تحت تأثير أجواء الحماس السياسي في فترة الثورة.

من الأمثلة الصريحة على ذلك "محمد مسلم"، الباحث بـ "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، الذي كان يعمل في "مؤسسة التمويل الدولية"، أحد أذرع "البنك الدولي"، واستقال منها لاحقًا ليتفرغ للكتابة الحقوقية عن دور مؤسسات التمويل الدولية في تمويل السياسات المعادية للعدالة الاجتماعية أو تكبيل الحكومات بالديون ما يدفعها للتقشف، وكان له دور بارز بعد الثورة في نشاط متابعة بـ "البنك الأوروبي" لإعادة الإعمار والتنمية ومساءلته في لقاءات مباشرة.

"يحيى شوكت"، الذي أطلق مدونة على الإنترنت في فترة ما قبل الثورة تحت اسم "وزارة إسكان الظل" التي حملت طابعًا نقديًا لسياسات الإسكان الحكومية، ثم عمل باحثًا على ملف الإسكان في "المبادرة المصرية" بعد الثورة حتى أسّس مبادرة مستقلة للعمل على نفس الملف في وقت لاحق، وهو يعد مثالًا آخرًا على من سلكوا هذا المسار « أنا أساسًا معماري ومُخطط عمراني، ومن واقع عملي على تصميم إسكان اجتماعي وأحياء لوزارة الإسكان اكتشفت أنّ مشكلة السكن في الأساس لها علاقة بسياسة الإسكان وليس قصور التصميم المعماري أو التخطيط العمراني. فبدأت مدونة وزارة الإسكان الظل في ٢٠٠٨ وظللت أستخدمها حتى أصبحت قضية العدالة الاجتماعية في الإسكان هي عملي الأساسي منذ ٢٠١٣[٨]".

لدينا أيضا نموذج "غصون توفيق" التي كانت تعمل على ملف التعليم في "المركز المصري" بعد الثورة. "السبب الأساسي لاهتمامي بالتعليم هو رحلتي الشخصية في التعليم. كنت حتى الصف الثالث الإعدادي في مدارس تدرّس المناهج المصرية باللغة العربية. وملكية هذه المدارس كانت تابعة لوالدتي. في المرحلة الثانوية انتقلت لنظام تعليم باللغة الأجنبية. وبعد انتهاء المدرسة دخلت طب أسنان في جامعة خاصة تتميز عن الجامعات الحكومية. هذه التجارب أوضحت لي الفارق بين التعليم الخاص والعام، واكتسبت خبرة أكبر خلال فترة امتياز الجامعة، كانت عبارة عن التدريب العملي لمدة سنة كاملة في العيادات وكانت مقسّمة ٦ شهور في جامعتي الخاصة و٦ في الجامعات الحكومية ومستشفيات أو مراكز تابعة لوزارة الصحة. أنا اخترت "جامعة القاهرة"، والقصر العيني، والمنيرة، والنزهة الجديدة. في الجامعة الخاصة كل حاجه متوفرة ونظيفة ومعقمة ويوجد دكاترة متعاونين، لكن في الحكومي كان الوضع مختلف والعكس تمامًا (ماعدا قسم الأطفال في "القصر العيني"). في الفترة دي أنا اكتأبت وشفت إزاي الناس اللي معاها فلوس عندها إمكانيات أكثر وأكبر والناس المعدمة أو دخلها قليل مطلوب منها ان تتقبل الأمر الواقع، وأنا رفضت هذا الواقع أو أن أكون جزءًا منه[٩]".

[٨] مقابلة مع الباحث
[٩] مقابلة مع الباحث

ولعل النموذج الصريح على الكادر الذي انتقل إلى لعمل الحقوقي بعد رفضه للسياسات الحكومية كان الدكتور "علاء غنام" الذي تولى ملف الصحة في "المبادرة المصرية" بعد أن استقال من وزارة الصحة معترضًا على سياسات "حاتم الجبلي"، أحد وزراء حكومة "أحمد نظيف"، المعروفة بسياساتها النيوليبرالية، ولعب دورًا هامًا في قضية تم رفعها قبل الثورة لقطع الطريق على خصخصة التأمين الصحي، سنتعرض لها في فقرة لاحقة.

ويمكن أن ندرج سلمى حسين، الاقتصادية في المبادرة المصرية منذ ٢٠١٥، أيضًا تحت نموذج القادمين من معسكر الحكومة، بالرغم من أنّها صحفية يسارية ولها كتابات في العديد من المنابر المستقلة لكن وظيفتها الأساسية كانت في جريدة "الأهرام" التابعة للدولة التي تعد منبرًا أساسياً للخطاب الحكومي الذي يبرر سياسات التقشف. ولعبت سلمى دورًا بارزًا سنعرضه في هذه الورقة في تفكيك خطاب التقشف الحكومي وتعريته أمام الرأي العام.

هذه المجموعات التقت وتعاونت في سياقات مختلفة. على سبيل المثال تشارك كل من "سلمى حسين" و"عمرو عادلي" و"هبة خليل" و"نديم منصور" في حملة شعبية لإسقاط الديون الكريهة، أو ما يسمى بديون الاستبداد التي تم إبرامها تحت نظم ديكتاتورية، وهو الأمر الذي يفتح الباب للاشتباه في أن تكون أنفقت على مصالح هذه النظم وتحملت الشعوب تكلفة سدادها، لذا طالبوا بمراجعة هذه الديون بعد الإطاحة بتلك الأنظمة. وتولى الصحفي اليساري وائل جمال دورًا أساسيًا في قيادة هذه الحملة.

كما تجمعوا على نقد أول محاولة لاتفاق السلطات المصرية مع "صندوق النقد الدولي" على برنامج إصلاحي ذي طابع تقشفي في ٢٠١٢، وتجمع أيضًا الناشطون في المنظمات الحقوقية من خبراء هذه النخبة على إصدار تقرير حقوقي موازٍ للأمم المتحدة تحت آلية "UPR" الذي سنتناوله له بشكل مفصل.

وكانت هذه المجموعات على تواصل دائم وتتبادل الخبرات في سياقات مختلفة، فعلى سبيل المثال كان كلٌّ من "محمد مسلم" و"ماهينور البدراوي" يتابعان أداء "بنك إعادة الإعمار الأوروبي"، وهو ما فتح الباب لتبادل الخبرات.

وبصفة عامة، لعبت هذه النخبة دورًا بالغ الأهمية في عملية تفكيك - إعادة بناء الخطاب الحكومي حول التقشف، بجانب طرح بدائل السياسات. تنبع أهمية هذا الدور من عجز الأحزاب السياسية عن القيام بهذا الدور لأسباب عدة منها محاصرة السلطة للتجارب الحزبية الجادة وتدخلها المستمر في الأحزاب الرسمية لإعاقة جهودها.

هـذا بجانـب الطابـع التقنـي للقضايـا التـي تعـرّض لهـا المجتمـع المدنـي مثـل قضايـا التأميـن الصحـي أو ملفـات محـددة فـي الضرائـب مثـل ضريبـة القيمـة المضافـة. مثـل هـذه القضايـا كانـت تتطلـب بيئـة بحثيـة أكثـر اسـتقرارًا مـن تلـك الموجـودة فـي الأحـزاب السياسـية, وكذلـك خبـرات لا تتوفـر فـي الكـوادر الحزبيـة التـي تعتنـي قيـادات الحـزب بالجانـب العقائـدي فيهـا أكثـر مـن الجانـب العلمـي. باختصـار نسـتطيع أن نقـول إنّ المجتمـع المدنـي فـي معركتـه مـع التقشـف قـد سـد العجـز الـذي خلفتـه تجربـة الحيـاة الحزبيـة فـي مصـر بكافـة عيوبهـا, بالرغـم مـن أن القائميـن علـى المجتمـع المدنـي كانـوا يرفضـون مـن البدايـة توصيـف نشـاطهم بالعمـل السياسـي.

لكـن التضييـق الأمنـي علـى المجتمـع المدنـي لعـب دورًا رئيسـيًا فـي تقليـص هـذه النخبـة وإعاقـة نموهـا, فمنـذ انقـلاب يوليو/تمـوز ٢٠١٣ بـات المجتمـع المدنـي مسـتهدفًا بشـكل أكثـر فجاجـة مـن قِبـل أجهـزة الأمـن.

وتلقـى بعـض الباحثيـن فـي المجتمـع المدنـي تحذيـرات أمنيـة مباشـرة دفعتهـم للاسـتقالة[١], وفـي هـذا السـياق اتجهـت المبـادرة لتقليـص أعـداد العمالـة بـدءًا مـن ٢٠١٥. وحـاول "المركـز المصـري" أن يحافـظ علـى هيـكل العمالـة القائـم لديـه لكنّـه خضـع لمتابعـة أمنيـة مكثفـة فـي نهايـة ٢٠١٦ دفعتـه لتصفيـة وحـدة البحـوث بشـكل تـام.

ومـن المهـم أن نشـير هنـا إلـى أنّ اسـتمرار اعتماديـة المجتمـع المدنـي فـي مصـر علـى التمويـل الأجنبـي بشـكل رئيسـي جعلـه عرضـة للاسـتهداف الأمنـي وللتشـويه الإعلامـي فـي الوقـت نفسـه, وهـذه نقطـة ضعـف شـديدة فـي النشـاط الحقوقـي خاصـة والمدنـي عامـة.

وسنسـعى فـي هـذه الورقـة لرصـد أهم أنشـطة وفعاليـات مقاومـة سياسـات التقشـف فـي المجتمـع المدنـي, وسـنركز جهدنـا فـي الرصـد بشـكل أساسـي علـى أنشـطة المركـز المصـري والمبـادرة باعتبارهمـا المؤسسـتين الأكثر نشـاطًا فـي هـذا المجـال والأكثـر اهتمامًـا بتوثيـق نشـاطهما وإتاحتـه علـى شـبكة الإنترنـت, عـلاوة علـى عملهمـا – وإن بشـكل مختلـف – كمقـار أو مراكـز للتنسـيق والتشـبيك وتعبئـة المـوارد لحـركات وحمـلات أوسـع اسـتهدفت تغييـر سياسـات الدولـة العامـة قبـل وبعـد ثـورة يناير.

كمـا سـنتناول أنشـطة منظمـات أخـرى تعاونـت مـع هاتيـن المنظمتيـن أو انبثقـت عنهمـا, وحمـلات ومبـادرات شـعبية احتكـت بهما أيضـا فـي الفتـرة التـي تلـت الثـورة.

[١] مقابلات مع أكثر من باحث ناشط في هذا الوقت

القضايا الثلاث الكبرى

لعبت كلتا المنظمتين، "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، دورًا مهمًا في إصدار تقارير دورية تحلل أولويات الموازنة العامة في مصر، وتوجه خطابًا نقديًا لأوجه الإنفاق أو تحصيل الإيراد وما تنطوي عليه من نزعات تقشفية لدى الدولة.

ولهذا الخطاب في حد ذاته دور في مقاومة دعاية الدولة التي تروج دائمًا إلى أنّها ملتزمة بالحماية الاجتماعية والإنفاق التنموي، وأنها تتوسع دائمًا في هذه الأدوار، وأنّ ما قد يستشعره المواطن من قصور فهو نتيجة لرشادة الدولة ورغبتها في أن تحدّ من التوسع في الإنفاق تجنبًا للآثار الاقتصادية السلبية من وراء ذلك.

وإن كان دور المنظمتين في نقد الموازنة قد اقتصر على مقاومة دعاية الدولة ولم يتطور إلى مستوى اللاعب الفاعل في صياغة الموازنة، كأن تستدعيهما بعض أجهزة الدولة للاستشارة مثلا أو تجري معها حوارًا، فهذا الأمر لا يمكن للمجتمع المدني أن يلام بشأنه فالدولة هي التي سدت أمامه كل الآفاق، ولم تنفتح على الرأي الآخر إلا في لحظة نادرة في تاريخها بعد ثورة يناير، عندما تم تعيين وزير للمالية لا ينتمي للمدرسة النيوليبرالية، "سمير رضوان" الكينزي النزعة (نسبة للاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" الذي تبنى سياسة خلال أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات تقوم على التوسع في الإنفاق العام لإخراج الاقتصاد من كبوته، والذي لم يستمر في منصبه طويلًا بطبيعة الحال حيث عادت الدولة مرة أخرى للوزراء المنتقين من بيروقراطية الحكومة ثم إلى وزراء من مجتمع الأعمال).

وقد التقى "رضوان"[1] بقيادات من الأحزاب والمجتمع المدني وخبراء الاقتصاد لمناقشة موازنة ٢٠١١-٢٠١٢، وكان لحضور الصوت الآخر تأثير واضح على هذه الميزانية من حيث استجابة الدولة نسبيًا لمطالب العاملين لديها بتحسين الأجور وإدراج إعانة للعاطلين ضمن النفقات المخصصة لهذا العام وهو أمر غير معهود في السياسات المالية المصرية.

وباستثناء تلك اللحظة النادرة التي كان فيها هدير الجماهير يحاوط مباني الحكومة المنغلقة على نفسها، ويجبرها على الانفتاح قليلًا على النخبة المعارضة لـ "مبارك"، كانت رؤى المجتمع المدني عن الموازنة حوارًا من طرف واحد معظم الوقت، وكانت تدور حول نفس المحاور تقريبًا، التي يمكن أن نرى

[1] وزير المالية يجتمع مع خبراء اقتصاديين وممثلي المجتمع المدني لمناقشة مشروع الموازنة الجديد - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية – يونيو/ حزيران ٢٠١١ - https://goo.gl/nVHbNQ

ملامحها في منشور لـ "المركز المصري" سابق على الثورة، تناول فيه هذه القضايا[١٢]:
١- عدم مواكبة النفقات التنموية لمعدلات التضخم مما يعني أنّ الإنفاق الحقيقي لهذه القطاعات في تراجع مستمر. "تراجع الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة وكنسبة من الناتج ... إنفاق صحي عام متراجع كنسبة من الناتج ومن أدنى المستويات عالميًا ... استمرار تراجع الاستثمارات العامة رغم ضرورتها لاستنهاض الاقتصاد ... تراجع استثمارات مياه الشرب والصرف يهدد بكوارث بيئية وصحية ...تراجع الاستثمارات العامة في البحث العلمي .. نحو مزيد من التخلف».

٢- الخلل الذي يستشعره المواطن بشأن عدم كفاية نفقات الدعم المباشرة لمواكبة زيادات الأسعار، وإرجاع المجتمع المدني سبب هذا الخلل لعدم كفاية الإنفاق، وتوجيه نسبة مهمة منه لدعم الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك. "غالبية الدعم والتحويلات للطبقة الرأسمالية والفتات للفقراء والطبقة الوسطى ... دعم المواد البترولية والطاقة يتزايد لمصلحة الطبقة العليا ... تراجع مخصصات دعم الخبز والسلع التموينية».

٣- التقشف المستتر الذي تنطوي عليه سياسات الضرائب في مصر من حيث تحميل الطبقة العاملة عبء كبير لحشد الموارد لعلاج أزمة عجز الموازنة والدين العام، التي تبدو كمرض مزمن يصاحب الاقتصاد المصري ويتفاقم مع مرور الوقت. "في مارس/آذار ٢٠١٠ أطلق "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" سلسلة إصدارات العدالة الاجتماعية ... وقد بدأ هذه السلسلة بكتاب العدالة الضريبية الذي أوضح فيه تطور حصيلة الضرائب في مصر منذ ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، وكشف عن إجمالي الحصيلة التي يتم جمعها من العمال والموظفين مقارنة بإجمالي الحصيلة التي يتم جمعها من رجال الأعمال، وقارن بين هذه النسب في مصر ومثيلاتها في ٢٣ دولة أخرى".

سنتناول كل محور من المحاور الثلاثة السابقة، ونعرض كيف تطور خطاب المجتمع المدني في مصر في هذا الشأن خلال أحداث الثورة المصرية والتحولات السياسية التي تلتها، وإلى أي مدى كان خطاب المجتمع المدني بشأن التقشف قادرًا على مواكبة التحولات الكبيرة التي جرت في الاقتصاد وفي سياسات الدولة في تلك السنوات والتنبؤ بمستقبلها وطرح البدائل العملية التي يمكن أن تمثل قوة ضغط حقيقية على الدولة لكي تستمع إلى صوت آخر غير صوتها الداخلي.

[١٢] عدالة الموازنة العامة للدولة موازنة ٢٠١٠-٢٠١١ نموذج للانحياز للرأسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية –الاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى – المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – أغسطس/آب ٢٠١٠-
http://ecesr.org/?p=666

أولًا – تقليص الدعم من التلميح إلى التصريح

يمثّل ملف الدعم أحد المجالات الرئيسية لسياسات التقشف والتوتر السياسي في تاريخ الموازنات المصرية, فمنذ السبعينات أصبح الدعم يمثل واحدًا من بنود الإنفاق الرئيسية التي تتسبب في استمرار عجز الموازنة المزمن[١٣].

ويعود تفاقم ميزانية الدعم إلى اعتماد مصر المتزايد على مرّ السنوات الماضية على استيراد أهم سلعتين يغطيهما هذا الدعم وهما القمح والنفط. ففي الوقت الذي كانت تتزايد فيه حاجة المصريين لأن تدفع الدولة فارق الثمن بين كلفة الخبز والوقود الحقيقية وسعرها المدعوم كانت احتياجات الدولة لاستيرادهما تتزايد. ومع ضعف العملة المحلية أمام الدولار وارتفاع عدد السكان المتلقين للدعم, كانت تكلفة هذا البند في الموازنة تتفاقم.

وتسببت أولى محاولات الدولة لتقليص هذا الدعم في اندلاع انتفاضة شعبية ضخمة في يناير/كانون الثاني من عام ١٩٧٧, وهو ما جعل الدولة بعد ذلك تتعامل بتوتر شديد مع هذا الملف, ما قد يُعزى إلى محدودية تغطية شبكات التأمينات الاجتماعية وأشكال الضمان الاجتماعي المختلفة, علاوةً على استمرار الضغوط التضخمية التي تخلق حاجة ماسة لهذا النمط من التدخل في سلعتين أساسيتين مثل الخبز والوقود.

وبالرغم من أنّ "صندوق النقد الدولي" طرح على مصر في التسعينات التحرير التدريجي لدعم الطاقة لكن الدولة لم تجرؤ على ذلك واكتفت فقط بتحريك أسعاره على فترات متباعدة. أمّا في ما يخصّ دعم القمح فقد أبقت الدولة سعر رغيف الخبز عند خمسة قروش منذ عام ١٩٨٨ حتى يومنا الحالي[١٤].

وأصدرت "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: عدة أوراق بحثية حاولت أن تتفاعل فيها مع ملف الدعم بعد ثورة يناير بشكل يتجاوز مجرد انتقاد عدم ملائمة نفقات الدعم وتحريك أسعار السلع المدعومة.

ففي مطلع عام ٢٠١٢, أصدرت المبادرة ورقة بحثية عن دعم الطاقة اكتسبت صيغة برجماتية للغاية, ربما تعكس طابع كتابات المبادرة الذي يحاول دائما أن يقنع السلطة أن سياساتها تحتاج إلى قدر من الترشيد, عكس اللغة الصدامية مع السلطة التي تتميز بها كتابات "المركز المصري".

[13] Grant M Scobie - food subsides and the government budget in Egypt - international food policy research institute

[١٤] عثمان الشرنوبي - ما يجب أن تعرفه عن دعم الخبز - مدى مصر – مارس/آذار ٢٠١٧ - https://goo.gl/zkxQhM

ومن هذا المنطلق البراجماتي لم تنكر المبادرة أنّه ثمة حاجة لتقليص نفقات الدعم الذي كان يلتهم نحو ٢٠ في المائة من نفقات الموازنة آنذاك, لكنها ألقت اللوم في تفاقم هذه النفقات على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة التي عزّزها "مبارك" بقوة وجذبها عبر توفير الطاقة المدعومة. وتقول المبادرة, «يكفي أن نعلم أن الربع تقريبًا من قيمة الطاقة المدعومة تذهب لقطاع الصناعة, وخاصة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة كالإسمنت والأسمدة والحديد والصلب والألومنيوم والزجاج والسيراميك ... فطبقًا لتقديرات هيئة التنمية الصناعية في ٢٠٠٧, يستهلك أربعون مصنعًا فقط ما قيمته 60% من البترول المدعوم لصالح قطاع الصناعة»[15].

وتبنت المبادرة رؤية قريبة من تلك التي تروّجها مؤسسات التمويل الدولية من حيث إنهاء الدعم المعمم واستبداله بدعم موجه, حيث تقول «الوقت قد يكون مناسبًا للبدء في تخفيض دعم الطاقة بالبدء بالصناعات ومن ثم توفير ربع قيمة هذا الدعم دفعة واحدة, والعمل بالتدريج على إلغاء باقي دعم الطاقة بصورته الحالية وتحويل جزء من الأموال لبرامج دعم أكثر توجيها لصالح الفقراء سواء في المناطق الحضرية المهمشة أو في الريف أو لصالح فئات عمرية كالأطفال أو للنساء الفقيرات[16]».

واستشهدت المنظمة بتقديرات "البنك الدولي" التي تذهب «إلى أنّ إلغاء كافة صور دعم الطاقة في مصر سيزيد من فرص حدوث الفقر بمقدار لا يتعدى ١.٤%», الأمر الذي يعني أنّ الفقراء لا يستفيدون "كثيرًا من الدعم هذا نظرًا لضعف استهلاكهم للطاقة فهم لا يملكون سيارات ولا شقق كبيرة ولا أجهزة تكييف»[17].

لكن في سبتمبر/أيلول من نفس العام, بعدما أفصحت الحكومة عن نواياها بتخفيض الدعم استشعرت المبادرة قدرًا من القلق ورفعت شعار « تخفيض دعم الطاقة نعم - ولكن بشروط». فالمبادرة المصرية, وإن كانت تعتبر خفض دعم الطاقة أمرًا إيجابيًا بشكل عام, ويمثل تصحيحًا لأخطاء متراكمة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ابتدعت في عهد حكومة نظيف, «إلا أنّها ترى ضرورة إدارة هذا التخفيض على نحو تدرّجي, وعبر خطة زمنية واضحة ومعلنة من جانب الحكومة تشتمل على خطوات سريعة وجادة لتدارك آثار تخفيض الدعم على الفئات الفقيرة والمهمشة التي تشكّل نحو نصف المجتمع المصري[18]».

[15] في دراسة حول دعم الطاقة في الموازنة العامة: سياسيات الدعم معادية للفقراء ومخالفة لمبادئ الرشادة الاقتصادية - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - بيان صحفي – يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ - https://goo.gl/t8g9CZ

[16] نفس المصدر

[17] نفس المصدر

[18] المبادرة المصرية تشدد على ضرورة إدارة تخفيض دعم الطاقة بشكل تدرجي ومعلن - بين صحفي - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية – سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ - https://goo.gl/kEuDsh

وحذرت المبادرة من أنّ عملية ترشيد الدعم لا تتم وفق رؤية محلية تراعي البعد الاجتماعي لتلك السياسات, ولكنها كانت مدفوعة بالرغبة في إرضاء «صندوق النقد الدولي», وفي تخفيض عجز الموازنة بغض النظر عن التداعيات الأكبر على مستويات المعيشة, معلّقة, «إنّ القرارات التي تم تعليق تنفيذها حتى حين, والقرارات برفع أسعار الطاقة التي لم يشعر بها المواطن بعد, وكذا انخفاض سعر صرف الجنيه في مواجهة الدولار ما هي إلا إرهاصات مبكرة للغاية لبرنامج الحكومة».

مع استقرار السلطة في مصر عقب أحداث ٢٠١٣ الدامية التي أطاحت بنظام "محمد مرسي" ومهّدت لانتخاب "عبد الفتاح السيسي" رئيسًا للبلاد, بدأت الدولة في تطبيق برنامج جدّي للتخارج من دعم الطاقة المعمم في محاولة لتمهيد الطريق أمام تبني السياسات المقترحة من مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها "صندوق النقد"[١٩].

ولم تستشر الحكومة منظمات مهتمة بقضية الدعم مثل المبادرة بشأن هذه الخطوة, وهو ما جعل الأخيرة تكتفي بدور المراقب الناقد لطريقة التخارج من نظام الدعم القديم وما يصاحب هذه السياسات التقشفية من آثار اجتماعية.

وفي بداية العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ أصدرت المبادرة بيانًا تنتقد فيه التناقض بين ما تفصح به لحكومة عن أنّ هدفها من إعادة هيكلة الدعم هو زيادة كفاءته كاشفة للرأي العام وأنّ تلك الإجراءات تنطوي على انتقاص من الامتيازات التي تحظى بها الفئات الأدنى دخلًا.

وتقول المبادرة تعليقًا على هذه التطورات, «في مؤتمر صحفي بمقر رئاسة الوزراء, يوم ٥ من يوليو/تموز الجاري, صرّح رئيس الوزراء إبراهيم محلب:»كيف أحقق عدالة اجتماعية وأنا أدعم الغني على حساب الفقير؟», لهذا جاءت زيادات أسعار الكهرباء مفاجئة ومتناقضة مع تصريحاته حيث نص قراره رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٠١٤ بزيادات تتراوح ما بين ١٧% إلى ٥٦% في قيمة فواتير الاستهلاك المنزلي, وتحمل الفقراء النصيب الأكبر من هذه الزيادات[٢٠]».

وفي تحليلها لموازنة هذا العام, حذّرت المبادرة من «أنّ السياسات المالية التي تحكم الموازنة العامة للدولة ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ركّزت على خفض العجز في الإنفاق دون إجراءات حماية اجتماعية كافية تحول دون زيادة معاناة الفقراء, وتؤيد (...) رفع دعم الطاقة عن الصناعات كثيفة الاستهلاك, لكنّها في الوقت

[١٩] طرحت الحكومة في ٢٠١٤ إعادة هيكلة دعم الطاقة خلال من ٣-٥ سنوات كما يرد في هذا التقرير - أشرف العربي لـ «الشروق»: لا استثناء في تطبيق الحد الأقصى للأجور حتى لو رحلت بعض الكفاءات - هشام صلاح - الشروق - يوليو ٢٠١٤ - https://goo.gl/EXzRqk

[٢٠] المبادرة المصرية: زيادات أسعار الكهرباء مجحفة للفقراء - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بيان صحفي – يوليو/تموز ٢٠١٤ - https://goo.gl/1cuWcH

نفسه تتحفظ حول رفع الدعم الذي طال المنتجات البترولية التي يستخدمها الفقراء بدون تعويض يكفي لمواجهة الآثار التضخمية لهذا عليهم[٢١]».

لم يكن لدى الحكومة سعة صدر لاحتمال الصيغة البراجماتية التي كانت تتعامل بها المبادرة مع الدولة، واكتفت المنظمة الحقوقية بالضغط عبر مخاطبة الرأي العام للتحذير من أنّ برنامج إعادة هيكلة الدعم ينطوي على مسلك تقشفي واضح.

كذلك سعت المبادرة إلى التقاضي في محاولة لإيقاف السيناريو الحكومي للتخارج من الدعم المعمم بطريقة تلقي العبء على الفئات الأفقر، حيث رفعت دعوى أمام مجلس الدولة في ٢٠١٤ لإلزام الحكومة بإصدار قرار فوري بوقف كافة أشكال دعم الطاقة للمصانع كثيفة الاستهلاك[٢٢].

وحافظت المبادرة على وتيرة منتظمة لمتابعة ونقد برنامج إعادة هيكلة الدعم، حيث كانت تصدر ما يعرف باسم «حقائق الكهرباء»، الذي كان يكشف كيف توزع الحكومة عبء زيادة الأسعار بين الطبقات المختلفة.

وتقول في ٢٠١٧، «بخلاف تصريحات وزير الكهرباء، الدكتور «محمد شاكر» بأنّ الزيادات على محدودي الدخل ستكون «طفيفة»، تضخمت فواتير الأكثر فقرًا ومتوسطي الدخل بواقع ٢٢,١% و٢٥,٢% عن العام الماضي على التوالي. ومثلت هذه الزيادات خلال الأعوام الست الماضية زيادة متراكمة للفئتين بواقع ٢١٨% و٢٧١% منذ سنة ٢٠١١[٢٣]».

ومع عودة الحكومة لمؤسسات التمويل الدولية وسياساتها الاقتصادية الموجهة التي اكتملت بالاتفاق مع «صندوق النقد الدولي» في ٢٠١٦، تبلورت سياسة جديدة للدعم تتعلق بالدعم النقدي من خلال التوسع القوي في برنامجي معاشات الفقراء « تكافل « و» كرامة ».

وأصدرت المبادرة في ٢٠١٨ دراسة تحت عنوان « النقود وحدها لا تكفي « تحذر فيها من أن استبدال الدعم المعمم للطاقة وكذلك تقليص فرص الحصول على الدعم المعمم للغذاء والرفع التدريجي لأسعار المياه، وقالت إنّ استبدال هذه الامتيازات الاجتماعية بالدعم النقدي ينطوي على سياسة تقشفية غير معلنة، حيث لا تقدر المعاشات النقدية على التضخم الذي خلقته سياسات التخارج من الدعم

[٢١] خفض العجز في موازنة مصر دون شبكة أمان اجتماعي فعالة يهدد الفقراء - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بيان صحفي – يوليو/تموز ٢٠١٤ - https://goo.gl/zxoQBL

[٢٢] دعم الطاقة لغير المستحقين - رضا عيسى وآخرون - ص ٧ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية – سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ - https://goo.gl/n1zatK

[٢٣] حقائق الكهرباء لسنة ٢٠١٧-٢٠١٨ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بيان صحفي – نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ - https://goo.gl/gFZ5VK

مـع إجـراءات أخـرى عرفـت بالإصـلاح الاقتصـادي سـنتناولها بالتفصيـل فـي هـذه الورقـة[٢٤].

ثانيا النفقـات التنموية ودسـتور النوايا الحسنة

يمثـل بنـدا التعليـم والصحـة فـي الموازنـة العامـة أحـد التعبيـرات الصريحـة علـى توجهـات الإنفـاق العـام ومـدى اتسـاقه مـع التنميـة، لـذا كان المجتمـع المدنـي فـي مصـر يهتـم بمتابعتهمـا مـن قبـل الثـورة وقيـاس قيمتهـا الحقيقيـة مـع تحـولات التضخـم، وكذلـك مقارنـة هـذه النفقـات بالمعـدلات العالميـة. مثـال علـى ذلـك التقريـر الـذي أشـرنا لـه مسـبقاً الصـادر عـن المركـز المصـري فـي ٢٠١٠ الـذي اسـتنتج أنّ موازنـة هـذا العـام شـهدت "تراجـع الإنفـاق علـى التعليـم بالأسـعار الثابتـة وكنسـبة مـن الناتـج ... إنفـاق صحـي عـام متراجـع كنسـبة مـن الناتـج ومـن أدنـى المسـتويات عالميًـا[٢٥]".

واسـتمرت منظمـات المجتمـع المدنـي فـي التركيـز علـى مثـل هـذه المقارنـات للضغـط علـى الحكومـة لرفـع النفقـات، لكـن تأثيرهـا كان هامشـيًا إذ لـم تشـر التصريحـات إلـى أنهـا تأخـذ فـي الاعتبـار مثـل هـذه المقارنـات.

وتجـدر الإشـارة هنـا إلـى أنّ المجتمـع المدنـي كان ينشـر خطابـه بشـكل رئيسـي عبـر مسـاحة النشـاط الافتراضيـة مـن خـلال شـبكة الانترنـت (والتـي تعرّضـت هـي الأخـرى لاحقًـا للحجـب والتضييـق)، بينمـا فـرص الانخـراط فـي حـركات أوسـع أو التواصـل مـع ذوي المصلحـة مـن عمـال أو مجتمعـات محليـة ظلـت محـدودة.

لكـنّ "المركـز المصـري" سـعى لتدويـل هـذه القضيـة عبـر آليـة (UPR) التـي كان لهـا دور بـارز فـي حشـد منظمـات عـدة مـن المجتمـع المدنـي للتشـابك معهـا. وأتـت تلـك الخطـوة فـي سـياق اهتمـام المجموعـات الحقوقيـة بإمكانيـة اسـتخدام التزامـات مصـر الدوليـة (شـبه الدسـتورية) بحقـوق الإنسـان، للحـد مـن انتهاكات الدولـة العامـة فـي مجـالات الحقـوق المدنيـة والسياسـية ثـم الاقتصاديـة والاجتماعيـة.

وهـذه الآليـة تتعلـق بجلسـات لمحاسـبة الحكومـات العضـو بالأمـم المتحـدة، مـرة كل أربعـة سـنوات، علـى مـدى التزامهـا بحقـوق الإنسـان. وتصـدر منظمـات المجتمـع المدنـي تقاريـر عـن حكوماتهـا تأخـذ بهـا الأمـم المتحـدة

[٢٤] «النقود وحدها لا تكفي» تتبع آثار برامج الدعم النقدي على الفقراء - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بيان صحفي – فبراير/شباط ٢٠١٨ - https://goo.gl/mHt0km

[٢٥] عدالة الموازنة العامة للدولة موازنة ٢٠١٠-٢٠١١ نموذج لانحياز للرأسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية-الاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى – المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بيان صحفي – أغسطس/آب ٢٠١٠ - http://ecesr.org/?p=666

وقت عقد هذه المسائلات[٢٦]، وصدر في ٢٠١٣ هذا التقرير لأول مرة. يقول "المركز المصري" إنّ نصف توصيات هذا التقرير على الأقل أخذت بها الأمم المتحدة وقت مساءلة الحكومة المصرية، وإن كان أعضاء المجتمع المدني تعرضوا لضغوط أمنية لمنعهم من السفر إلى جنيف حيث مقر المنظمة الدولية، ومن غير المتوقع صدوره مجدداً في ظل التضييق الأمني على المجتمع المدني[٢٧].

ومن ضمن الانتقادات الاقتصادية البارزة في هذا التقرير، الإشارة إلى أنّ الإنفاق على التعليم والصحة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٨ اقتصر على ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما تقديرات النفقات العسكرية في البلاد بلغت ٤٠ في المائة من الناتج[٢٨].

وفي ما يتعلق بالتعليم على وجه التحديد، فقد تميّز "المركز المصري" عن المبادرة في تأسيسه لوحدة متخصصة في تغطية قضايا عدالة السياسات التعليمية، وكانت "غصون توفيق" تقوم بإدارتها، وهي كما سبقت الإشارة باحثة شابة متخرجة من كلية الطب لكنها اتجهت لاحقًا إلى دراسة العلوم الاجتماعية وتخصصت في القضايا المرتبطة بهذا الملف.

وتمثّل "غصون" نخبة جديدة من الباحثين بزغت بشكل واضح في أجواء الانفتاح الديمقراطي بعد الثورة، وتتميز تلك النخبة بأنّها تنظر لقضايا التعليم من منظور أوسع من مجرد آراء الخبراء إلى البحث في التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء الخلل في نظام التعليم المصري.

وضمت هذه النخبة أيضًا باحثين وأكاديميين مثل "فريدة مقار" و"هانيا صبحي" و"نيرة عبد الرحمن" الذين شارك بعضهم بأعمال بحثية مع منظمات المجتمع المدني ولكن لم يعمل أحدهم بصفة دائمة في منظمة حقوقية على ملف التعليم باستثناء "غصون".

وبفضل تفرّغ وحدة التعليم في المركز المصري لهذا الملف فقد ساهمت في عدة إصدارات بحثية تسلّط الضوء على الجدوى الحقيقية للإنفاق على هذا القطاع.

ومن هذه الإصدارات ورقة حقائق عن المعلمين توضح أنّ نسبة مهمة من موازنة هذا القطاع

[٢٦] تعد واحدة من الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في الدول العضوة بالمنظمة، ويتم رصد وضع حقوق الإنسان من خلال تقارير تصدر كل أربعة سنوات يقوم بإعدادها الأمم المتحدة والدول العضوة. وبناء على هذه مراجعة وضع حقوق الإنسان تصدر الأمم المتحدة توصياتها للدولة محل المراقبة وبإعلان الدولة قبولها هذه التوصية تتعهد الدولة بتنفيذها. وتأتي مصادر تقارير الأمم المتحدة الذي يرصد وضع حقوق الإنسان من ثلاثة مصادر الأول هو التقرير الذي تصدره الدولة عن نفسها، والثاني من أجهزة الأمم المتحدة والثالث من The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) والذي يستند لرصد يقوم به المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية.

[٢٧] مقابلة مع نورهان مختار الباحثة السابقة بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

[28] joint submission to the committee on economic, social and cultural rights - submitted by EGYPTIAN CENTER FOR ECONOMIC AND SOCIAL RIGHTS and others - page 12 - november 2013 - http://ecesr.org/en/wp-content/uploads/2015/02/Egypt_CESCR_Joint_report_English.pdf

تُخصَّص لأجور الجهاز الإداري - أي أنّها لا تُوجَّه لعملية التعليم مباشرة؛ "نسبة أجور المعلمين لا تتعدى نصف إجمالي بند الأجور لميزانية المديرية التعليمية الواحدة على مستوى الجمهورية برغم من استحواذ بند الأجور والتعويضات المالية على ٩٧% من موازنة التعليم في مرحلة التعليم قبل الجامعي».[٢٩]

كما أظهرت تحليلات الورقة عدم ملائمة النفقات الموجهة لتعيين المعلمين، فهناك «فجوة كبيرة بين عدد الطلاب في المدارس المصرية مرتفعة الكثافة وقلة أعداد المعلمين أمامهم، الذي يبين ضرورة تعيين معلمين جدد ومن ثم توزيعهم على المحافظات المختلفة والمناطق الأكثر احتياجًا بصورة تقلل من تلك الظاهرة[٣٠]".

كما استعرض "المركز المصري" عدم عدالة توزيع الموارد المالية الموجهة للتعليم على المستوى الجغرافي من خلال مقارنة بين محافظتي القاهرة والمنيا. و"تعكس المقارنة في الإنفاق بين المحافظتين مركزية توزيع الموازنة وضعف مشاركة الوحدات المحلية وعدم الأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات كل محافظة[٣١]".

وجاء الدستور الجديد مستجيبًا للقضية التي ألحّ المجتمع المدني عليها بعد الثورة والمتعلقة بزيادة الإنفاق على التعليم، حيث اشترط أن تزيد النفقات تدريجيًا لتصل إلى ٩% من الناتج القومي الإجمالي (٦% للتعليم و ٣% للصحة).

وربما تعكس هذه المواد الدستورية دور المنظمات الحقوقية كمراكز لإنتاج الخطاب بعد الثورة في المجال العام المصري. من جهة أخرى، إنّ أجواء كتابة الدستور كانت تتسم بالصراع العنيف ضد جماعة الإخوان بعد تنحيتها عن الحكم، وربما نستطيع أن نُرجع استجابة الدستور لمطالب الحقوقيين بمحاولة السلطة العسكرية الجديدة الحفاظ على «تحالف ٣٠ يونيو" عبر تبنّي اللغة الحقوقية في مواد الدستور. لكن رئيس الجمهورية «عبد الفتاح السيسي" وصف دستور ٢٠١٤ لاحقًا بدستور النوايا الحسنة[٣٢]، ولم تستجب الحكومة عمليا للالتزامات الدستورية في الإنفاق العام، أو هكذا كان رأي المجتمع المدني، حيث انتقدت المبادرة في تحليلاتها المتتالية للموازنات العامة منذ العام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥ عدم الالتزام بتطبيق نفقات التعليم الدستورية - كما يظهر في الجدول المقتبس من تقديرات

[٢٩] ورقة حقائق #٤: أوضاع المعلمين – المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بيان صحفي – فبراير/شباط ٢٠١٦ - http://ecesr.org/?p=772754

[٣٠] نفس المصدر.

[٣١] تقرير | الخدمات التعليمية بين القاهرة والمنيا - المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بيان صحفي – ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ - http://ecesr.org/?p=775158

[٣٢] محمد الجبالي - السيسى: الدستور المصري كُتب بنوايا حسنة والدول لا تبنى بالنوايا الحسنة - اليوم السابع – سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ - https://goo.gl/jGWGVV

المبادرة المصرية المنشورة في تقرير «أين تذهب أموالنا هذا العام" عن موازنة السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨.

وخارج إطار المجتمع المدني، سعت «فريدة مقار" لأن تجمع الخبرات التي تبلورت في مجال دراسة قضايا التعليم من خلال تأسيس مجموعة مغلقة على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك تحمل اسم التعليميين The Educationalist في عام ٢٠١٤، التي ضمت الأسماء التي أشرنا لها سابقًا، بالإضافة لخبراء آخرين. وتقول «فريدة" إنّ الهدف الأساسي من تأسيس هذه المجموعة كان تبادل الخبرات. وبحسب «غصون" التي كانت عضو في المجموعة، فإنّ هؤلاء الخبراء أبدوا استعدادهم للانخراط في نشاط نقابة المعلمين المستقلة ومساعدتها بالخبرة الفنية؛ «الشيء اللي تضامنوا معاه لما نقابة المعلمين المستقلة عملت نسخة قانون التعليم ودعتهم لمناقشته مع أعضاء من النقابة وهم (خبراء المجموعة) حضروا وقدموا فعلًا أفكار مختلفة ونقدية للقانون المقترح".

ولكن، كما تقول «فريدة"، سرعان ما ظهرت الانقسامات داخل المجموعة، حيث استشعر أعضاء المجموعة الأقرب للاهتمام بالتعليم من زاوية العلوم الاجتماعية بفجوة كبيرة في وجهات النظر مع مجموعة أخرى من الخبراء؛ «كانوا يبرّرون ضعف الإنفاق على التعليم بعدم كفاية الموارد المالية ويرون أنّ عيوب النظام بسبب البيروقراطية مع افتراض حسن النوايا في وزارة التعليم».

السنة	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018
نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج	3.8	3.5	3	2.6
نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج	1.5	1.6	1.4	1.3

وكما يظهر من الجدول فإنّ المعركة على النفقات الدستورية لم تقتصر على تدني نفقات التعليم، لكن نفقات الصحة أيضًا كانت مخالفة للدستور من وجهة نظر المبادرة. واستُخدم هنا تعبير «وجهة نظر» لأنّ الحكومة تبنت منهجية مختلفة عن المبادرة في تعريف الإنفاق على التعليم والصحة ضخمت من حجم هذه النفقات، لكن المبادرة اعتبرت ذلك التفافًا، وقدّرت النفقات وفقا لمًا هو مبين في الجدول؛ «تعود المبادرة هنا لتؤكد أن المقصود هنا بنصيب الإنفاق على القطاعين (التعليم والصحة) إلى الناتج المحلي الإجمالي هو نصيب القطاع كما يرد في التقسيم الوظيفي، ولا يمكن أن يعتد بتضمين كافة البنود خارج القطاع التي تعلق به أو تؤثر فيه[٣٣]".

بعيدًا عن معركة النفقات الدستورية، فقد كان للمبادرة دور هام في توجيه الشأن الحكومي لتبنّي نظام التأمين الصحي الشامل، وهو اتجاه يمكن أن نعتبره معاكسًا لسياسات التقشف، إذ يهدف هذا النظام لتعبئة موارد الأفراد الأكثر قدرة على تمويل الخدمات الصحية الموجهة لمن هم أقل دخلًا، فالاشتراك الإجباري على كل المواطنين في هذا النظام الشامل، كل بحسب قدرته، كان أقرب إلى نظام ضريبي مواز يموّل الخدمات الصحية ويُسعرها بحسب القدرة على السداد. وكانت قضية العدالة في الخدمات الصحية أول ملفات القضايا الاقتصادية والاجتماعية

Hossam Bahgat
December 19, 2017 ·

عندي النهارده مشاعر سعادة ورضا وفخر اظن عمري محسيتهم قبل كده. موافقة البرلمان النهائية امبارح على قانون التأمين الصحي الشامل حدث تاريخي بكل معنى الكلمة وأثره لن يقل عن اتاحة مجانية التعليم من ٦٠ سنة. لا أدعي لنفسي أي فضل في صدور القانون لكن أشعر بكل الامتنان للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية اللي اشتغلت علشان اللحظة دي كل يوم لمدة ١٠ سنين في ظروف شديدة الصعوبة. فاكر جدا في ٢٠٠٧ لما قررنا ان لازم نشتغل على حق المصريين في الصحة بتركيز وكنا فشلنا على مدى ٥ سنين نلاقي محامي او باحث بيفهم في قوانين الرعاية الصحية او طبيب متخصص في سياسات الصحة العامة والقلائل اللي لقيناهم كانوا بيشتغلوا في منظمات دولية برواتب لا يمكننا تحملها. في لحظة اليأس دي قررنا لاول مرة ننشر اعلان وظيفة في الجرنال نطلب خبير صحة عامة لمنظمة حقوق انسان. دفعنا الفين جنيه في اعلان صغير في أسفل صفحة ٣ في المصري اليوم اللي كان وقتها اهم جرنال في مصر. كان املنا ضعيف في الإعلان لكن فوجئنا لما تقدم للوظيفة وكيل وزارة الصحة لشؤون الإصلاح الصحي دكتور علاء غنام اللي كان فاضل له سنتين على المعاش ومش راضي عن الأوضاع في وزارة حاتم الجبلي وقرر ياخد اجازة بدون مرتب وينضم للمبادرة ومن يومها لم يوفر جهدا في العمل من اجل مظلة تأمين صحي عادل وجيد وتشمل جميع المصريين. دراسات وبحوث ميدانية وكتب وقضايا في المحاكم للتصدي لمحاولات خصخصة الهيئة العامة للتأمين الصحي وتشبيك مع منظمات ومجموعات ومقابلات مع مسؤلين وبرلمانيين وأحزاب ومنظمات دولية ووسائل إعلام لاقناعهم بأولوية البدء فورا في هذا المسار الطويل اللي انتهى اخيراً بتعيين علاء من ٤ سنين في اللجنة الحكومية لصياغة القانون الحديد كممثل عن المجتمع المدني ونجحت اللجنة بعد اكتر من الف اجتماع بدون مبالغة في الانتهاء من القانون اللي صدر امبارح بعد ٤ سنين من تركي للعمل في المبادرة والعودة لمهنة الصحافة. متفق مع كل اللي شايفين ان القانون مش مثالي بالكامل وان التطبيق هيكون تحدي كبير وهياخد ٢٠ سنة من التنفيذ التدريجي لكن تبقى الحقيقة التي لا يمكن إنكارها ان امبارح ولأول مرة في تاريخ الدولة المصرية بدأنا في تنفيذ نظام تأمين صحي لكل المصريين حتى لو مش بيشتغلوا او بيشتغلوا عمالة غير رسمية وبحزمة أمراض تشمل كل الأمراض مهما كانت تكلفة علاجها وبدون تمييز على أساس التاريخ المرضي للمشترك. لسه المشوار طويل لمراقبة التطبيق ومنع الانحراف عن المسار لكن دي مناسبة تستحق الاحتفال والاحتفاء وده بوست في حب وشكر الدكتور علاء غنام وكل الأصدقاء في المبادرة.

(بأكتب البوست ده من محكمة القاهرة الجديدة حيث يتم التحقيق اليوم مع القائمين على المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بتهمة تلقي أموال من الخارج للإضرار بمصلحة البلاد)

Alaa Ghanaam

Egyptian Initiative for Personal Rights - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

[٣٣] ريم عبد الحليم وآخرون - البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠١٥-٢٠١٦ التوجهات كما هي خفض عجز الموازنة بأي ثمن - ص ١٣، ١٤ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية – يونيو/حزيران ٢٠١٥ -
file:///C:/Users/user1/Downloads/budget_egypt_2015-16.pdf

التي تتبناها المبادرة، وقد بدأت المنظمة تعمل على هذا الملف في عام ٢٠٠٤، قبل أن تؤسّس وحدة البحوث الاقتصادية بنحو سبعة سنوات، واستطاعت أن يكون لها مندوبًا ممثلًا عن المجتمع المدني، في اللجنة التي صاغت قانون التأمين الصحي الشامل[٣٤].

لكن القانون الذي كان للمنظمة عليه بعض التحفظات عارضته قطاعات أخرى في الفئات النشيطة في مجال الحق في الصحة. فقبل الثورة، رفع المحامي الحقوقي «خالد علي"، أحد مؤسّسي «المركز المصري"، دعوى قضائية انضم إليها عدد من الناشطين في مجال الصحة، من أبرزهم أعضاء لجنة الدفاع عن الحق في الصحة التي يعمل الطبيب «محمد حسن خليل" منسقًا لها، لإبطال قرار وزير الصحة الصادر في ٢٠٠٧ بتحويل هيئة التأمين الصحي لشركة قابضة[٣٥]، معتبرين هذه الخطوة بمثابة مقدمة لخصخصة التأمين الصحي والاقتطاع من الامتيازات التي تقدمها الدولة حاليًا لفقراء المرضى، وإن كانوا غير راضين عن مستوى هذه الخدمات.

وانتصر رافعو الدعوى وظفروا بحكم قضائي لصالحهم، في فترة كان القضاء الإداري يلعب دورًا مهمًا في إيقاف قرارات حكومية مهمة بتخصيص الأراضي للمستثمرين وخصخصة القطاع العام، واعتبر البعض أنّ التضييق على معارضة «مبارك" دفعها لنقل المعركة السياسية إلى ساحات المحاكم[٣٦]. ومنذ صدور هذا الحكم ظلّ هاجس خصخصة التأمين الصحي مهيمنًا على خيال أعضاء لجنة الحق في الصحة، وانعكس ذلك بوضوح على نقدهم لقانون التأمين الصحي الشامل الذي اعتبروه عودة لمحاولات الخصخصة القديمة[٣٧].

وارتكزت انتقاداتهم للقانون على أساس أنّه يضع المستشفيات العامة في منافسة مع المستشفيات الخاصة. وبالنظر إلى شح الإنفاق على مستشفيات الدولة خلال العقود الماضية فهم يتوقعون أن تخرج مبكرًا من هذه المنافسة[٣٨]، بينما تؤكد المبادرة على أنّ القانون يضع العديد من الضمانات لحماية المستشفيات العامة والاستفادة منها. كما انتقد هؤلاء النشطاء رسوم الاشتراك ورسوم الخدمة في القانون،

[٣٤] مقابلة شخصية مع حسام بهجت مؤسس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

[٣٥] حكم رفض خصخصة الهيئة العامة للتأمين الصحي - المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – يوليو/تموز ٢٠١٠ - http://ecesr.org/?p=463

[٣٦] سامر سليمان - القضاء المصري.. ماذا يحمل للصراع السياسي في عهد ما بعد مبارك - الشروق – يونيو/حزيران ٢٠١٢ - https://bit.ly/2E2iXKw

[٣٧] خليل: قانون التأمين الصحي الجديد سيؤدي لخصخصة المستشفيات الحكومية - إسراء سليمان - الوطن – مارس/آذار ٢٠١٧ - https://www.elwatannews.com/news/details/1955953

[٣٨] حقوقيون: التأمين الصحي الجديد يصل بتكلفة الاشتراكات إلى ٩,٥% من الدخل الشهري - محمد جاد - مصراوي – أبريل/نيسان ٢٠١٧ - https://goo.gl/8xrvNo

معتبرين أنّها تلقي بأعباء ثقيلة على عاتق الفئات محدودة الدخل[٣٩].

يعكس هذا الخلاف في وجهات النظر انقسامًا بارزًا بين فئتين من الناشطين في مجال الحقوق الاجتماعية في مصر؛ الفئة الأولى هي التيار الذي تربّى في مدرسة السياسة اليسارية بمصر، مثل نموذج «محمد حسن خليل" العضو بـ "الحزب الاشتراكي المصري"، الذي يميل للاعتماد على الدولة بشكل رئيسي في تقديم الخدمة الصحية بدون أي مشاركة للقطاع الخاص، ونموذج «علاء غنام"، مسؤول برنامج «الحق في الصحة" بـ "المبادرة"، الذي جاء من وزارة الصحة ويؤمن بنموذج أكثر عصرية لمشاركة القطاع الخاص ولكن بضوابط لحماية الحقوق الاجتماعية من وجهة نظره. كما يختلف النموذجان من حيث قدرة غنام على الاقتراب من الدولة ومفاوضتها على المكاسب بصيغة براجماتية ورغبة «خليل" في البقاء على أقصى يسار المشهد.

ونستطيع أن نقول بصفة عامة إنّ الانقسام حول قانون التأمين الصحي داخل المجتمع الحقوقي والسياسي يكشف لنا أنّ التوحد داخل معارضة «مبارك" على عدد من القضايا الاجتماعية يصعب الحفاظ عليه عندما ننتقل من مرحلة النقد إلى مرحلة تقديم البدائل، فهناك قطاع يميل لاستعادة النموذج الناصري الذي تلعب فيه الدولة دورًا رئيسيًا، وقطاع آخر يميل لنماذج أكثر عصرية.

بجانب ملف التأمين الصحي، فقد عملت المبادرة المصرية على مراقبة الإنفاق العام على الصحة بشكل لامركزي، وأصدرت في هذا الصدد ملفًا عن شمال سيناء، لكن هذا التوجه كان مستحدثًا على المنظمة ولم تصدر أوراقاً أخرى من هذا النوع وقت صدور هذا البحث. وقد أجرى باحثو المبادرة مقابلات مع المنتفعين من/ومقدمي الخدمات الصحية في شمال سيناء، والمقسمة إلى: خدمات الرعاية الصحية الأولية وصحة الأسرة، والرعاية الصحية الثانوية والثالثية (أي المتقدمة)، وخدمات الإسعاف والطوارئ، والعيادات الخارجية والفحوصات والمعامل، والصيدليات والدواء.[٤٠]

ثالثًا - التقشف المستتر من خلال ضرائب الاستهلاك

في الورقة التي قدمها المجتمع المدني المصري لـ "الأمم المتحدة" بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يطرح السياسات الضريبية المجحفة كأحد جناحي السياسات غير العادلة للدولة بعد الثورة، ويبرز كيف أنّ تقليص الدعم هو الجناح الآخر للتقشف؛ «فشلت السياسة الاقتصادية منذ الثورة

[٣٩] نفس المصدر
[٤٠] الحق في الصحة في شمال سيناء إخفاقات وحلول على لسان أهلها - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بيان صحفي – ديسمبر/كانون الأوّل ٢٠١٧ - https://bit.ly/2pOOQSD

في جعل التغييرات الهيكلية المطلوبة من أجل تعبئة وحشد أقصى موارد ممكنة تتم بشكل موافق لحقوق العهد. بدلًا من ذلك، إجراءات رجعية محتملة مثل تقليص دعم الغذاء والوقود وزيادة الضرائب الرجعية (على البضائع والخدمات) تم اقتراحها بدون تقييم مسبق لتأثيراتها الشديدة المحتملة على حقوق الإنسان أو الأخذ في الاعتبار بدائل أكثر ميلًا للمساواة[٤١]".

الضرائب المقصودة بالرجعية هي ضرائب الاستهلاك التي تطبّقها مصر منذ التسعينات تحت اسم ضرائب المبيعات، ويرتبط تطبيقها باتفاق مصر مع «صندوق النقد" و"البنك الدولي" في مطلع التسعينات على تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي تحت اسم «التثبيت والتكيف الهيكلي». ويصف المجتمع المدني ضرائب الاستهلاك بالرجعية لأنها تفرض العبء بدون النظر لمستوى دخل ممول الضريبة، حيث تتم إضافتها على السعر النهائي للسلعة، بل إن أعباءها تزيد كلما قل دخل الممول لما يمثله سعر السلعة من نسبة أكبر من حجم نفقاته.

ارتبط طرح التوسع في ضرائب المبيعات بعد الثورة باقتراب الحكومة من توقيع اتفاق قرض مع «صندوق النقد الدولي"، حيث وقعت الحكومة قبل تشكيل أول برلمان بعد الثورة مذكرة تفاهم مع «صندوق النقد" للحصول على قرض بقيمة ٣,٢ مليار دولار، لكنّها تراجعت عنه لاحقًا. وقالت عدة منظمات حقوقية في بيان إنّ ما ينطوي عليه هذا الاتفاق من «اللجوء إلى ضرائب المبيعات هو عين الظلم الضريبي[٤٢]».

ومع سعي نظام «محمد مرسي" لتمرير أول اتفاق للاقتراض من «صندوق النقد الدولي"، رفع «المركز المصري" دعوى قضائية مطالبًا الحكومة بالكشف عن البرنامج الإصلاحي المصاحب لهذا القرض. وجاء في الدعوى، «طالعتنا مؤخرًا الجرائد الرسمية والمتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية «ياسر علي" ورئيس الحكومة «هشام قنديل" أنّ الحكومة المصرية قامت بطلب قرض من صندوق النقد الدولي قيمته ٤,٨ مليار دولار ... طبقًا لأهداف الصندوق تشير إلى أنّ جل الاتفاق سيدور حول زيادة العائدات من خلال تقليص الدعم الموجه للمحروقات (الغاز، البنزين، السولار) وتقليص المبالغ المخصصة للتعيين في الحكومة وزيادة الضرائب ورفع أسعار السلع الحكومية». لكنّ الاتفاق بأكمله انهار في ظل عدم استقرار الوضع السياسي قبل الانقلاب العسكري على «مرسي".

[41] joint submission to the committee on economic, social and cultural rights - submitted by EGYPTIAN CENTER FOR ECONOMIC AND SOCIAL RIGHTS and others - page 12 - november 2013 - http://ecesr.org/en/wp-content/uploads/2015/02/Egypt_CESCR_Joint_report_English.pdf

[٤٢] الحملة الشعبية لإسقاط ديون مصر: نرفض البرنامج الاقتصادي المقدم من حكومة الجنزوري الى صندوق النقد الدولي... لا لإعادة إنتاج سياسات مبارك الاقتصادية الفاشلة - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بيان صحفي – مارس/آذار ٢٠١٢ - https://bit.ly/2J1s3La

وخلال السنوات التالية للثورة لجأت السلطة أكثر من مرة لضرائب الاستهلاك، في محاولة لزيادة الإيرادات العامة بعيدًا عن الصدام مع الفئات الأكثر ثراءً والأقوى نفوذًا من جهة، وبدون الطموح إلى مكافحة التهرب الضريبي في القطاعات الشهيرة بذلك مثل قطاع المهنيين.

ولاحقت منظمات المجتمع المدني الحكومة بالنقد في خطواتها المتتالية لزيادة ضرائب الاستهلاك، حيث رصد «المركز المصري" زيادة ضريبة المبيعات على ٦ سلع في ٢٠١٣ في عهد «محمد مرسي"، ولجوء حكومتي «عدلي منصور" و"السيسي" في بداية عهده لنفس الأسلوب في تعويض نقص الإيرادات[٤٣].

في هذا السياق حذّر المركز من أن سياسة الارتكاز على ضرائب الاستهلاك تنطوي على انتزاع الامتيازات من الفئات محدودة الدخل؛ «نهيب بالحكومة والمهتمين بالشأن الاقتصادي المصري أنّ الضرائب الاستهلاكية، بغض النظر عن كونها غير عادلة مبدأً وأثرًا، فهي سلاح ذو حدين يجلب زيادة في الحصيلة الضريبية على المدى القريب ويؤثر سلبًا على الاقتصاد والمواطن المستهلك على المدى المتوسط والبعيد، ويُعد الاعتماد عليها كطريق لسد العجز حلًا غير مستدام لمشكلة بنيوية في الاقتصاد المصري لا حل لها إلا بتغيير النظرة الحكومية التي لا ترى المواطن إلا كمستهلك شره يجب الحد من استهلاكه بدلًا من ممول وموكل عليها حماية مصالحة التي تبدأ بالحماية الاستهلاكية وضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة ولا تنتهي بخط الطريق لتنمية اقتصادية مستدامة[٤٤]".

وقد حدث تحول كبير في الاعتماد على ضرائب الاستهلاك مع صدور قانون ضرائب القيمة المضافة، لاغيًا قانون ضرائب المبيعات الذي زاد السعر العام للضريبة من ١٠% إلى ١٤% ورفع الأعباء بشكل متفاوت على قاعدة واسعة من السلع. ودافعت الحكومة عن قانونها الجديد زاعمةً أنّها تجنبت السلع التي تستهلكها الفئات محدودة الدخل، لكنّ المبادرة المصرية واجهت هذا الخطاب بورقة بحثية عنوانها، "كيف تنقل ضريبة القيمة المضافة العبء الضريبي من الأغنياء إلى الفقراء؟».

"جاءت قائمة طويلة بسلع أساسية معفاة من ضريبة القيمة المضافة بهدف رسمي معلن وهو الحد من تراجعية الضريبة ورفع عبئها عن كاهل الفقراء، لأنّ الفقراء ينفقون نسبًا أكبر من دخولهم على الطعام تتخطى حاجز الـ ٤٧%، وفقًا لبيانات "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: عن إنفاق الـ ١٠% من الأفراد الأقل إنفاقًا. ووفقًا لفلسفة الإعفاءات تلك، تكون هذه الـ ٤٧% أغلبها معفاة من ضريبة القيمة

[٤٣] تطبيق ضريبة القيمة المضافة والعدالة الضريبية في مصر - المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بيان صحفي – أغسطس/آب ٢٠١٦ - http://ecesr.org/?p=774860#1471803335747-fc0ae687-4452

[٤٤] نفس المصدر.

المضافة باستثناء بعض الضرائب القليلة على الزيوت والدهون والمشروبات الغازية. لكن إذا نظرنا إلى أنّ ما بين ربع وخمس إجمالي إنفاق الأغنياء على الطعام والشراب، فإنّ الميزة وفقًا لهذا البند تُعتبر ميزة نسبية للفقراء حيث أنّ الأغنياء يستفيدون كثيرًا من هذا الإعفاء أيضًا حتى لو بنسب أقل من الفقراء. إذا حسبنا القيمة المضافة كنسبة من الدخول بدلًا من الاستهلاك فنجد أنّها تبلغ نحو ٦,٤%من مدخولها بحساب محافظ هو أنّ نسبة ما يدفعه الأفراد المنتمين إلى شريحة الإنفاق الأدنى سنوي الادخار في الأفراد الفقيرة تبلغ ٠% برغم كونها تميل عادةً إلى كونها بالسالب. أما الأفراد الأغنى فيدفعون فقط ٣,٣٤ %من مدخولهم كضريبة للقيمة المضافة[٤٥]".

كانت مهمة تفكيك - إعادة بناء خطاب الحكومة الشيء الوحيد المتاح أمام منظمات المجتمع المدني في ظل التضييق على حرية التظاهر والنشر الذي اتسم به عهد "السيسي". وكانت منظمات مثل "المبادرة المصرية" تحرص على القيام بهذا الدور بالمشاركة مع وسائل الإعلام، حيث تقول "سلمى حسين"، الاقتصادية بالمبادرة منذ ٢٠١٥، إنّها لفترة كانت تنسّق نشر الأبحاث الجديدة التي تحلل السياسات المالية للحكومة، مع جهات مثل جريدة "الشروق" ومواقع "أصوات مصرية" و"مصراوي" وبرنامج الإعلامية "ليليان داوود" وقناة الـ "بي بي سي العربية"، لكن هذه المساحات كان يتم التضييق عليها بالتدريج وباقي وسائل الإعلام لم تكن تهتم بالتغطية أو كان الصحفيون العاملون فيها مهتمين ولكن صحفهم لا تسمح لهم بنشر هذا الخطاب المعارض للسلطة.

والجدير بالذكر أنّ خريطة الإعلام المصري تغيّرت بشكل واسع في أعقاب ثورة يناير، خلال فترة عدم تشكل السلطة الجديدة التي أتاحت تخفيف الضغوط المعتادة التي كانت تُمارس من قبل نظام "مبارك"، لكن الأمر تغير بشكل راديكالي بعد تولي "عبد الفتاح السيسي" الرئاسة واتجاه أجهزة الدولة لإبرام صفقات محمومة للاستحواذ على وسائل الإعلام المختلفة وتغيير خريطة توجهاتها[٤٦].

وقد حاولت "المبادرة" أن تلعب دورًا في تعرية خطاب السلطة عن الموازنة والسياسات المالية بشكل ممنهج من خلال نشر تقرير دوري عن البيان المالي للموازنة تحت عنوان «أين تذهب أموالنا هذا العام؟». كما لعب "المركز المصري" و"المبادرة" دورًا رائدًا في الضغط على وزارة المالية للإفصاح بشكل أكبر عن البيانات المالية، وهو الأمر الذي ساعد

[٤٥] كيف تنقل ضريبة القيمة المضافة العبء الضريبي من الأغنياء إلى الفقراء؟ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - ص ٣ و٤ – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ -
file:///C:/Users/user1/Downloads/vat-eipr-17oct%20(1).pdf

[٤٦] حسام بهجت - تفاصيل استحواذ المخابرات العامة على «إعلام المصريين» - مدى مصر – ديسمبر/كانون الأوّل ٢٠١٧ -
https://goo.gl/chQxCE

بالطبع على تفكيك خطاب الدولة عن سياسات الضرائب وتوجيه النقد له. فقد عمل "المركز المصري" لفترة على إعداد استطلاعات الرأي الخاصة بمؤشر الموازنة المفتوحة الذي يرصد مدى شفافية بيانات الموازنة والالتزام بالإفصاح عنها في المواعيد المحددة. وساهم هذا المؤشر في إحراج وزارة المالية خاصة وأنّها عجزت حتى عن إصدار البيان المالي في توقيته المحدد في عام ٢٠١٣ -٢٠١٤[٤٧].

وبحكم الخلفية الصحفية لـ "سلمى حسين" فقد كانت أكثر استعدادًا لفتح النقاش مع وزارة المالية بشأن كيفية تحسين ترتيبها في المؤشر، وأوصتها بإفصاحات أكثر تحديدًا تتعلق ببنود الإنفاق العام مثل الإنفاق على السلع والخدمات، والإنفاق الموجه لمستلزمات الجهاز الإداري للدولة، الذي نصحت بعرضه بشكل أكثر تفصيلًا بدلًا من أن يكون كرقم واحد[٤٨]، وهو ما يساعد المراقبين على تبيّن أوجه الإنفاق ومدى اتساقه مع مصلحة المواطن، وفي نفس الوقت يحسّن تصنيف مصر في مؤشر دولي مثل الموازنة المفتوحة.

[٤٧] محمد جاد - مصر تتقدم ٣ درجات في مؤشر الموازنة المفتوحة.. لكنها مازالت ضمن الأقل شفافية - أصوات مصرية – سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ - http://www.aswatmasriya.com/news/details/6785

[٤٨] مقابلة شخصية مع سلمى حسين

القضايا الثلاث الكبرى التي سردناها في الفقرات السابقة، الدعم والإنفاق التنموي والسياسات الضريبية، ارتبطت بشكل أساسي بنظرة كلية لواقع السياسات الاقتصادية، لذا كان الاشتباك الحقوقي معها يقوم بالأساس على التحليل النظري وتعرية الخطاب الحكومي أمام الرأي العام وكشف نواياه التقشفية، أو في أفضل الأحوال التحاور مع وزارة المالية ومطالبتها بتعديل سياساتها أو الإفصاح عن أوجه الإنفاق بطريقة أكثر شفافية.

لكن ثمة ملفات أخرى كان التحري عنها يرتبط بأعمال من البحث الميداني بشكل أساسي، مثل قضايا الحق في السكن ومياه الشرب والأرض الزراعية والخدمة الصحية. ولم يجد هؤلاء الباحثون الميدانيون أنفسهم وحيدين في تلك المعارك، فتجربة اعتصام التحرير ألهمت الملايين في مناطق مختلفة من مصر، ومع الانفتاح النسبي للحياة السياسية في السنوات التالية لسقوط "مبارك" التقت جهود هؤلاء الباحثين الميدانيين بهذه التنظيمات الشعبية مما عزز من قدرة المجتمع المدني على مواجهة سياسات التقشف الحكومية في العديد من المجالات.

ويمكن أن نستهل حديثنا في هذا المجال بمشهد من القاهرة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، الذي استحال تكراره بعد الانتكاسة التي أصابت الحياة الديمقراطية مع عودة النظام العسكري لإحكام قبضته على البلاد بدءًا من يوليو/تموز ٢٠١٤. يتلخص المشهد في أنّ أهالي منطقة "رملة بولاق"، وهو حي شعبي يطل على "النيل"، نظموا مؤتمرًا جماهيريًا للاحتفال بحكم قضائي يلغي قرار الحكومة بالاستيلاء على أراضيهم، بعد أن كانت الدولة تعمل بدأب على انتزاع مساكنهم لتحويلها لأغراض استثمارية في ظل الموقع المميز الذي يقع فيه هذا الحي الشعبي.

وتقول المبادرة إنّ "أهالي الرملة بموازاة نضالهم عبر ساحات القضاء، استمروا في النضال في الشارع أيضًا، حيث عقدوا على مدار العام الماضي (٢٠١٢) أكثر من مؤتمر صحفي في المنطقة، وأيضًا عدة مسيرات سلمية توجهت لمبنى الإذاعة والتلفزيون – القريب من مساكنهم – منددين بالاعتداء على أراضيهم ومطالبين وزير الداخلية بالتوقف عن مداهمة منازلهم[٤٩]".

واللافت في هذا المشهد أنّ المؤتمر شهد أيضًا "حضور كل من أهالي "مثلث ماسبيرو"، القريبين جغرافياً من منطقة "الرملة" ويواجههم نفس الخطر. كما شهد المؤتمر حضور أهالي جزيرة "القرصاية" الذين يناضلون نضالا مشابهًا، بل ومضاعفًا، "علاوة على التشابك الواضح للمجتمع المدني مع

[٤٩] «أرضنا حقنا يا حكومة» أهالي رملة بولاق ومثلث ماسبيرو وجزيرة القرصاية: النضال مستمر - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بيان صحفي – سبتمبر/أيلول ٢٠١٣ -
https://bit.ly/2pOnDP0

هـذا الحـراك[٥٠]". وقـد نظّـم المؤتمـر أهالـي "رملـة بـولاق"، و"المبـادرة المصريـة للحقـوق الشـخصية"، و"المركـز المصـري للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة"، وحملـة «أحيـاء بالاسـم فقـط»، و"المركـز المصـري للإصـلاح المدنـي والتشـريعي»[٥١]، أي أنّنـا كنـا أمـام كيـان منظـم علـى وشـك التشـكل يضـم فـي طياتـه النخـب العاملـة فـي البحـث والمحاميـن المتفرغيـن للتقاضـي الحقوقـي مـع شـبكات ناشـطة علـى الأرض.

ولا يمكـن النظـر لعلاقـة الدولـة بملكيـة الأراضي بمعـزل عـن قضيـة التقشـف، ففـي كثيـر مـن الأحيـان تمثـل الأراضـي مصـدرًا أساسـيًا للمـوارد العامـة سـواء مـن خـلال بيعهـا مباشـرة أو إنشـاء نشـاط اسـتثماري عليهـا. فـ «مـع التحـول مـن الاشـتراكية العربيـة إلـى الانفتـاح الاقتصـادي فـي النصـف الثانـي مـن سـبعينيات القـرن العشـرين، إضافـةً إلـى كـون الحكومـة المصريـة أكبـر مـلاك الأراضـي فـي البـلاد بفضـل العديـد مـن الهيئـات الحكوميـة، دأبـت السياسـات الحكوميـة علـى العمـل فـي اتجـاه تحريـر سـوق العقـار لصالـح رفـع أسـعار الأراضـي والعقـارات، ومـن ثـم تعزيـز المداخيـل التـي تتحصـل عليهـا الدولـة مـن بيعهـا[٥٢]".

وبجانـب هـذا الجهـد، كانـت منظمـات مثـل المبـادرة تعمـل علـى المسـتوى الكلـي أيضًـا، فهـي تعـري الخطـاب الحكومـي فـي مجـال سياسـات الإسـكان الاجتماعـي وتكشـف الطابـع الاسـتثماري لـه.

لكـنّ جهود المبـادرة المصرية في ملف الإسـكان لـم تكـن بنفـس كثافتهـا فـي باقـي الملفـات، ربمـا بسـبب اسـتقالة الباحـث المتخصـص فـي الإسـكان، "يحـي شـوكت"، فـي وقـت لاحـق مـن المنظمـة واتجاهـه لتأسـيس منظمـة مسـتقلة تعمـل تحـت نفـس الملـف (عشـرة طوبـة) فـي ذلـك الوقـت، بينمـا اسـتهدفت المبـادرة تخفيـض عـدد الباحثيـن بسـبب الضغـوط الأمنيـة. وقـد عملـت "عشـرة طوبـة" علـى إصـدار تحليـلات منظمـة لسياسـات الإسـكان فـي الموازنـة العامـة، فـي مـا تسـمه بـ « موازنـة العمـران»، بجانـب تعاونهـا مـع المبـادرة فـي إصـدار تقريـر حقائـق الكهربـاء الـذي أشـرنا إليـه مـن قبـل.

وفـي مجـال الحـق فـي الميـاه عمـل مركـز "حابـي" علـى المسـتويين الكلـي، مـن خـلال مقاضـاة الدولـة لكبـح سياسـات تسـعير الخدمـة النيوليبراليـة، بجانـب الضغـط علـى مشـكلات نقـص الميـاه فـي أماكـن جغرافيـة محـددة والمرتبطـة بنقـص التمويـل الحكومـي لهـذه الخدمـات. وقـام المركـز المعنـي بالأسـاس

[٥٠] نفس المصدر.
[٥١] نفس المصدر
[٥٢] يحي شوكت وآخرون - تحرير سوق العقار والحيازة غير الرسمية «خطر يهدد الملايين» – سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ - المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - https://bit.ly/2GoYzFe

بالقضايا البيئية برفع طعن أمام محكمة القضاء الإداري مطالبًا كلاً من رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق العامة رئيس جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي ورئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بإعلان أسعار مياه الشرب وشرائحها المختلفة وما طرأ عليها من زيادة بداية من يناير ٢٠١٤, وطالب أن تكون هذه المعلومات موجودة بشكل مستمر على المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات المسؤولة حتى يسهل الحصول عليها[٥٣].

ولو كانت الضغوط المفروضة على الحكومة للإفصاح بشكل منتظم عن تعريفات المياه نجحت بالفعل, لتمكنت منظمات المجتمع المدني من القيام بجهود مماثلة لما تم في مجال الكهرباء, من خلال تحليل تأثير زيادات الأسعار على الشرائح المختلفة من الدخول ومدى عدالتها الاجتماعية. وعلى المستوى الجزئي سعى «حابي» لإصدار تقارير عن مشكلات المياه من خلال رصد لشكاوى الأهالي التي تنقلها الصحف. ويوجد نموذج لهذه التقرير على موقع المركز الإلكتروني بتاريخ فبراير/شباط ٢٠١٣, «حابي يصدر تقرير الحق في المياه للنصف الثاني من عام ٢٠١٢»، لكن يبدو أنّ المركز لم يتمكن من إصدار هذه الأعمال البحثية بشكل منتظم ومستدام.

وكان لـ "الجمعية المصرية للحقوق الجماعية" نشاط مشابه في العمل على المستوى الميداني، فهي تدافع عن حقوق الفلاحين في الوصول للموارد مثل الأسمدة المدعمة والمياه من خلال تقارير سنوية تصدرها بالاعتماد على شكاوى المزارعين في حوالي ١٠ محافظات.

ويقول «عبد المولى إسماعيل" إنّ أحد الأفكار الأساسية وقت تأسيس هذه الجمعية عام ٢٠٠٩ كان الاقتراب بشكل أكبر من العمل الميداني على المستوى الجغرافي؛ «شاركت في تأسيس (مركز الأرض لحقوق الإنسان) الذي جاء كرد فعل لتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر عام ١٩٩٧, ولكن المقر الأساسي للمركز كان في «القاهرة", أما الجمعية فقد جعلنا مركزها الرئيسي في قرية «وردان" بـ "الجيزة", ومن أهم الملفات التي عملنا عليها كان الضغط على الحكومة لتحسين الخدمات العامة في هذه القرية[٥٤]".

وبحسب «إسماعيل", فإنّ أبرز مكاسب الثورة كان نجاح الفلاحين في تنظيم أنفسهم في نقابات مستقلة بعد إعلان الدولة حق تأسيس النقابات خارج الاتحادات الرسمية في ٢٠١١؛ «ساهمنا في تأسيس نحو ٢٦ نقابة". هذه الكيانات المنظمة لم تمكّن الفلاحين فقط من نقل شكاواهم بشكل أكثر فعالية

[٥٣] قام مركز «حابي» برفع طعن أمام محكمة القضاء الإداري خاص بالإعلان عن أسعار مياه الشرب – مركز حابي بيان صحفي – ديسمبر/كانون الأوّل ٢٠١٤ - http://www.hcer.org/?p=946

[٥٤] مقابلة للباحث مع عبد المولى إسماعيل

للمجتمع المدني، ولكن أيضًا من التفاوض مع الدولة على موارد مثل السماد المدعم بشكل أفضل. لكن كما يقول «إسماعيل"، شهدت أنشطة المجتمع المدني الفاعل مع الفلاحين إحباطًا بدءًا من ٢٠١٤ في ظل أشكال التضييق المختلفة على المجال العام.

وتعد تجربة "بوابة التقييم المجتمعي للمستشفيات المصرية" التي تديرها مبادرة «شمسية لإدارة الأنظمة الصحية"، نموذجًا آخر على التشبيك مع قطاعات واسعة من الناشطين على الأرض. الهدف الأساسي من البوابة هو خلق آلية لا مركزية للرقابة على مستوى المستشفيات العامة والخاصة وتدريب الأهالي على تقييمها من أجل مساءلة الحكومة أو الجهات المديرة للمستشفيات على مستوى الأداء، وهو ما يتطلب بطبيعة الحال الخروج خارج إطار التحليل النظري والارتباط بقواعد فاعلة على الأرض.

وبحسب «أيمن سبع"، رئيس مبادرة «شمسية"، الذي التقيته في مارس/آذار ٢٠١٨، فإنّ البوابة التي تم إطلاقها منذ حوالي عام جذبت ٥٢ جمعية تنموية للتعاون معها ووصل نشاطها لـ ١٢ محافظة. لكن «سبع" لا يرى، بناءً على تجربته مع التقييم المجتمعي، أنّ التقشف له دور أساسي في مشكلات الخدمة الصحية؛ «الجزء المرتبط بالموارد المالية (من شكاوى المواطنين) كان محدودًا جدًا».

ولا يبدو «سبع" متحمسًا، كما هو شائع في الوسط الحقوقي، للصدام مع الحكومة بشأن موازنة الصحة الكلية فهو يقول إنّ مخصصات الصحة في مصر أفضل من بلدان أخرى ويؤكد على ضرورة العمل على حسن استغلال هذه الموارد. ويضرب مثالًا على شكوى تمت الاستجابة لها تتعلق بعدم توافر أجهزة غسيل كلى في مستشفى «أبو سمبل" بـ "أسوان"، وعندما عرضت الشكوى على وكيل وزير الصحة قال إنّه لا تتوافر موارد، لكن بعد رفع الشكوى لأحد نواب الشعب وبعد تواصله مع وزير الصحة تم جلب ستة أجهزة للمستشفى.

الاستنتاجات النهائية للورقة

إنّ لتجربة المجتمع المدني في مصر منذ ثورة يناير في مواجهة سياسات التقشف دلالات مهمة على الصعيدين الحقوقي والسياسي. فكما تناولت الورقة، تشكلت نخبة المجتمع المدني من فئات مختلفة شملت محامين يساريي النزعة وباحثين أكاديميين وخبراء قادمين من أجهزة الدولة أو مؤسسات التمويل الدولية. واستطاعت هذه النخبة كونها حركة واحدة، خلال سنوات الثورة الأولى من انتاج خطاب، الذي بغض النظر عن كافة نقاط الضعف التي تعيبه، يُعد تطورًا مهمًا بالحياة السياسية في مصر. وكانت تجربة الحياة الحزبية في مصر التي بدأت مع الانفتاح الاقتصادي في السبعينات تحت الضغط الأمني، وأبرز مثال على ذلك تجربة اليسار المصري مع "حزب التجمع" الذي تعرض لحملة اعتقالات واسعة بعد أحداث انتفاضة ١٩٧٧ وظلّ الأمن ينظر إليه على أنّه حصان طروادة الذي يمكن أن تعبر العناصر الراديكالية من خلاله إلى المجال العام.

لذا لم يتح في الوسط الحزبي، في ظل هذه الضغوط الأمنية، عملية من التراكم المعرفي تسمح بتحليل خطاب الدولة عن السياسات الاقتصادية وإظهار انحيازاته المائلة للتقشف أمام الرأي العام وصياغة الخطاب البديل، خاصةً في القضايا التي كانت تحتاج لدراسة ذات طابع تقني لا تتسق مع الطابع الأيديولوجي الذي تتسم به أدبيات الأحزاب في مصر خاصة من اليسار. وحتى الخبراء الذين كانت لهم تجربة في الحياة السياسية في مصر، مثل الاقتصاديين "جودة عبد الخال" و"إبراهيم العيسوي" وغيرهم، كانت إسهاماتهم العلمية الأبرز إما في مؤسسات الدولة، مثل "معهد التخطيط القومي"، أو في حالة التعاون مع جهات بحث ونشر أجنبية، ولم تتصل هذه الإسهامات بالخطاب الحزبي بشكل مباشر.

وفّرت تجربة منظمات المجتمع المدني الفرصة لعدد من الكوادر لمراكمة الخبرة المعرفية في عدد من القضايا المرتبطة بالسياسات الاجتماعية والتنموية في مصر، واستطاعت منظمات المجتمع المدني أن توصل هذه المعرفة بمعارك سياسية مع النظام أو مع مؤسسات التمويل الدولية في فترة من الانفتاح السياسي النادر في تاريخ هذا البلد، وهذا هو مجال التميز الأساسي الذي تتسم به هذه التجربة.

وإن كانت نخبة المجتمع المدني لا تحمل رؤية واحدة، فهي أحيانًا تميل للخطاب الصدامي مع الحكومة أو الخطاب البراجماتي التحاوري مع السلطة، ويميل بعض الناشطين للاعتقاد أنّ فرص الإصلاح ضعيفة في ظل نظام سياسي مثل نظام "عبد الفتاح السيسي" في مقابل آخرين يرون أنّ الإصلاح ممكن إذا ما ركز الناشطون على قضايا لدى السلطة مرونة بشأن التجاوب معها. ومن جانب السلطة فهي في معظم الأحيان لا تفتح الباب لمشاركة حقيقية للمجتمع المدني إلا إذا احتاجت له

بشكل ملح، مثل احتياج وزارة المالية لاستشارة المبادرة المصرية بشأن آليات تحسين ترتيب مصر في مؤشر الموازنة المفتوحة.

كذلك يبدو من تجربة اتفاق مصر مع "صندوق النقد الدولي" على برنامج اقتصادي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ أنّ المجتمع المدني لم يكن له حضور واضح لدى الصندوق وإن كانت المؤسسة الدولية تفتح الباب دائمًا لسماع رأيه في منتديات ومؤتمرات تنظمها، لكن لا يمكن اعتبار أنّها ترى المجتمع المدني شريكًا في صياغة السياسات مثل الحكومة والبرلمان.

ويظلّ البديل الثالث والأقدر على تمكين المجتمع المدني من الانتقال من دور تفكيك وإعادة بناء خطاب الحكومة إلى تأثير فاعل في تعديل السياسات القائمة هو التواصل مع القوى الاحتجاجية على الأرض. وقد استطاعت منظمات أن تحقق نجاحًا متميزًا في هذا المجال خلال السنوات التالية للثورة لكن تلك الحركة تم قمعها بسبب تصاعد الإجراءات الأمنية منذ ٢٠١٣.

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org